مواطن

نشرة تصدرعن: مـواطن،
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

برلمانية
آفاق

الخميس ٣٠ ايلول ٢٠٠٤ م المجلد الثامن، العدد ٢

الافتتاحية

الجدل الدائر حول آلية التسجيل للانتخابات

إن الجدل الدائر حالياً حول آلية التسجيل للانتخابات ينشأ من منطلقين: الأول مهني وفني، والثاني سياسي يعتمد على حسابات جهوية تتعلق بمن يستطيع أن يحشد لغرض التسجيل.

إن المصالح السياسية المختلفة مشروعة من ناحية مجردة، ولكن ليس خلافاً للقانون وللاعتبارات المهنية.

لقد أحسنت اللجنة المركزية للانتخابات بفتح مراكز إضافية للتسجيل، كما أنها نظمت حملة دقيقة ومخطط لها بشكل جيد لتعريف الجمهور بالمراكز والتواريخ والآليات. ومن الجلي أن هدف اللجنة هو تسجيل أكبر عدد من الناخبين حتى تحظى الانتخابات بالشرعية الضرورية عند عقدها. وقد اختارت اللجنة، أيضاً، نظام التسجيل الحالي بموجب ما ينص عليه القانون.

ومن المعروف أن لكل نظام تسجيل حسنات وسيئات، فالنظام الحالي مثلاً يقلل من إمكانية التزوير، ولكن يلزم أيضاً تحديد لتاريخ الانتخابات حتى تبدأ الحملات الانتخابية مع التسجيل، ومن ثم اهتمام الجمهور بالتسجيل.

ومن الغريب حقاً أن عدد من دعاة تغيير آليات التسجيل الحالية لم يلتفتوا إلى أن اللجنة مقيدة بنص القانون الحالي، وقد أثار رئيس اللجنة المركزية للانتخابات الدكتور حنا ناصر هذا الأمر في مقالة له مؤخراً.

لذا، إن المدخل الأساسي لنقاش الموضوع لا يجب أن يكون سياسياً بمعنى الانطلاق من المصالح الجهوية؛ لأن الأمر الجوهري هنا يتعلق بالإجراءات الصحيحة قانونياً والأفضل مهنياً. ولم يقترح أحد أن يحال القانون الحالي المنظم لعملية التسجيل إلى المجلس التشريعي لتعديله، على افتراض أن هذا ممكن قانونياً بعد بدء التسجيل.

إن المصلحة الأساسية للأطراف كافة، بما في ذلك لجنة الانتخابات المركزية، هي تسجيل جميع من لهم حق الاقتراع إن أمكن ذلك، وإذ يشترك الجميع في هذه المصلحة، يبقى أن يدرك الجميع أيضاً أن مداخل نقاش الموضوع تتعلق بما هو قانوني، وبالآليات السليمة والأفضل لإجراء أي تعديل على المعمول به حالياً إذا كان هذا في خدمة الصالح العام.

إن الانتخابات القادمة؛ البلدية منها والتشريعية والرئاسية، تشكل في الواقع تجربة أولى بمعنى أنها بداية جديدة يؤمل منها وضع النظام السياسي الفلسطيني على طريق الاستقرار، وفتحه للتغيير بطرق سلمية. هذه هي أهمية الانتخابات بدءاً بالتسجيل. وعلى جميع القوى والأحزاب والحركات والمؤسسات الفاعلة في المجتمع تشجيع الجمهور على التسجيل حتى في هذه الظروف الصعبة، لأن الانتخابات عمل وطني من الدرجة الأولى، يؤكد فيها الشعب سيادته على نفسه، واستقلاليته في انتخاب ممثليه. إنها الرد المناسب على حكومة شارون وأطراف أخرى تدعو للديمقراطية وتسير بالاتجاه المعاكس.

يخص ٧٢ ألف موظف مدني في فلسطين

قانون الخدمة المدنية: طبّق .. لم يطبّق

آفاق - رام الله

قانون الخدمة المدنية هو واحد من القوانين المهمة في الحياة الإنتاجية للمؤسسة الرسمية، وذلك أنه يحدد الحقوق والواجبات الخاصة بالوظيفة العامة، ويعتبر هذا القانون مؤشراً على مدى تطور الوظيفة الرسمية، وهناك دول أخذت قرارات جريئة وثورية لتحسين أدائها من خلال تغيير مفاهيمها حول دور وطبيعة الوظيفة الرسمية مثل الصين.

أثار قانون الخدمة المدنية في فلسطين جدلاً واسعاً عند تطبيقه، ودفع إلى تدخل قوى فاعلة في الواقع في العام ١٩٩٨، وأوقف العمل به، وتم الاكتفاء بزيادة مالية تختلف حسب الدرجة، ليعاد تطبيقه من جديد في شهر أيلول من العام الماضي على أن ينفذ الشق المالي منه على مرحلتين، نفذت المرحلة الأولى منه ولم تنفذ الثانية، واعتبر المجلس التشريعي هذا التطبيق اجتهاداً شخصياً من وزارة المالية ولا علاقة لما طبق بالقانون.

عُرض القانون مرة أخرى على التشريعي لنقاش بعض البنود الجديدة فيه، التي عدلت حسبما يقول «التشريعي» بناء على المشاكل التي واجهت تطبيقه في المرة الأولى، في حين تؤكد السلطة التنفيذية أن أحد أسباب التطبيق غير الناجح للشق المالي للقانون يعود إلى أن الموارد المالية المطلوبة لتطبيق هذا الشق غير كافية، وأن قانون الخدمة المدنية هو كل لا يتجزأ، وبالتالي لن يكتمل تطبيق القانون إلا إذا اقترن ذلك بتطبيق قانون التقاعد.

في هذه الأجواء يعمل موظفو السلطة الوطنية المدنيون منهم دون معرفة حقيقية لطبيعة وضعهم الوظيفي، وبخاصة بعد قضية الإصلاحات التي اقتضت إعادة هيكلة مؤسسات السلطة من جديد، وإعادة بناء المؤسسة على أسس جديدة، والتي يتعامل معها الموظفون بالكثير من الشك وعدم الثقة.

ومن المفارقات في هذا الأمر انه لم تسجل حتى اللحظة أية احتجاجات ذات شأن في أوساط الفئة المتضررة من القانون، ولم تسجل أي حالة احتجاج أو شكوى قانونية أمام المحاكم، على الرغم من أهمية القانون ومستوى تأثير تطبيقه على الموظفين. ويلاحظ أيضاً ضعف اهتمام من قبل المحامين وأصحاب الاختصاص بالأمر، ما يزيد من جهل الموظفين بحقوقهم.

وعند تفاعلنا مع عدد من موظفي السلطة، لاحظنا عدم الثقة بفكرة إقرار القانون على الرغم من أهميته من وجهة نظرهم، لأنه في النهاية لن ينصفهم، لأن العلاقات الشخصية من وجهة نظرهم ستظل تحكم آلية العمل، حتى في ظل وجود القانون، ويضرب أحدهم مثلاً على ذلك بالقول «كنت أقوم بمهمة كلفت بها، وواجهت المؤسسة مشاكل مع من قاموا بها قبلي، وكان يعمل معي أربعة موظفين. عند إعداد الهيكلية، طلب مني الانتقال إلى دائرة أخرى فقط ليتم إضافتي إلى رقم الدائرة، ووضع مكاني شخص آخر غير مؤهل فقط لترقيته والحصول على العلاوة الإدارية، العمل لنا والعلاوات لهم».

وتقول موظفة أخرى تعمل في مؤسسة صحافية، «أشعر بالندم لأنني تخصصت في هذا المجال، كنت اعتقد أن صاحب هذا العمل له مكانة وله راتب يوازي هذه المكانة، لكن للأسف، واحدة من بلدنا تعمل موظفة بسيطة راتبها يتجاوز راتبي كثيراً، فأحس بعدمية ما اتجاه الوظيفة، وقررت تركها حتى ارتاح نفسياً من الإحساس بالغبن والخجل من وظيفتي عندما أسأل عن راتبي».

ويلخص أحد هؤلاء السبب بالقول: «المسالة ليست مسالة قوانين أو غيره، المسألة أنه لا يوجد رغبة عند بعض الأطراف لتطبيق القانون لأسباب سياسية، لضمان سيطرة فئة معينة على الوظيفة العامة». ويذهب البعض ابعد من ذلك بالقول «إنه صراع على المناصب بين العائدين والمحليين».

«آفاق برلمانية» التقت السلطة التنفيذية ممثلة برئيس ديوان مجلس الوزراء د. حسن أبو لبدة، والسلطة التشريعية، ممثلة برئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي د.سعدي الكرنز، إضافة إلى مدير عام صوت فلسطين السيد باسم أبو سمية، وحاورتهم حول العديد من المفاهيم وأشكال التنفيذ للقانون.

أزمة مالية أم سياسية

وعن سبب تقديم القانون أكثر من مرة وإحالته من جديد للمجلس التشريعي للتعديل، يوضح الكرنز: قدمنا مشروعاً معدلاً لقانون الخدمة المدنية لمعالجة الإشكاليات التي واجهت السلطة التنفيذية في محاولة تطبيق القانون ووضعه موضع التنفيذ، ولضمان معالجة الوضع الوظيفي المختل بالسلطة الوطنية، فمشروع القانون القديم يعاني من خلل في التعيين والترقيات، وممارسة المهام والصلاحيات بين كل من وزارة المالية وديوان الموظفين العام، وغير صحيح أن القانون يتعثر تطبيقه لأسباب مالية، فاتورة الرواتب تكفي، القانون سيحد من التضخم الوظيفي ويعيد التوازن إلى اوجه الإنفاق المختلفة في الموازنة العامة للسلطة.

وعن أسباب استثناء فئة المدير والمدير العام من تطبيق المعايير عليها، يشير الكرنز إلى أنه لم يكن هناك تطبيق للقانون. وزارة المالية اجتهدت بوضع سلم للرواتب ولا علاقة له بالقانون.

ويرد أبو لبدة على ذلك بالقول: بالتأكيد هذا جزئياً غير صحيح، «التشريعي» يعلم تمام العلم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تمر بأزمة مالية منذ أكثر من أربع سنوات، وبالتالي أحد أسباب التطبيق غير الناجح للشق المالي للقانون يقوم على أن الموارد المالية المطلوبة لتطبيق هذا الشق غير كافية، من ناحية ثانية أنا اعتقد أن قانون الخدمة المدنية هو كل لا يتجزأ، وبالتالي لن يكتمل تطبيق قانون الخدمة المدنية إلا إذا اقترن ذلك بتطبيق قانون التقاعد، لأن الخدمة المدنية محطات يمر بها الموظف من العمل في الخدمة إلى أن يتقاعد وتحفظ حقوقه. إضافة إلى تنظيم الوظيفة العامة وخلق مسار مهني وظيفي محدد ومحفوظ بالقانون لكل الموظفين الذين يشغلون مناصب عامة، ولكن هذا القانون عندما تم إقراره في المجلس التشريعي العام ١٩٩٨ لم يخلُ من ثغرات. هناك الكثير من القضايا التي لم يتناولها القانون، وبالتأكيد لم نكن موفقين في التمهيد لتبنيه إدارياً ومالياً.

ويضيف أبو لبدة: الآن المجلس التشريعي يقوم بإعداد الصياغات النهائية للقانون المعدل بشقيه الإداري والمالي، ونأمل أن يقود ذلك إلى تطبيق أكثر عدالة. باعتقادي يجب ألا يرهن تطبيق القانون بتوفير الموارد المالية وعدم توفرها، هذا القانون لتنظيم واجبات وحقوق القطاع العام الفلسطيني.

خلافات «المالية» و«الديوان»

وعن إمكانيات التغيير في وضع أصبح الواقع فيه قوياً وهناك قوى تعمل على تعطيل القانون لمصالح شخصية يقول د.أبو لبدة: بالتأكيد نشأت خلافات حادة ما بين ديوان الموظفين العام ووزارة المالية في مرحلة ما، ما أدى إلى تطبيق القانون بشقه المالي بعيداً عن ديوان الموظفين، والآن تشكلت لجنة قبل فترة من الزمن قامت بالعمل وإعداد الصيغة المناسبة للتعديلات المقترحة، وقدمت هذه الصيغة للمجلس التشريعي، وهي الآن في طريقها للإقرار، وشكلت هذه اللجنة من وزارة المالية وديوان الموظفين العام ووزارة الصحة والتعليم والمجلس التشريعي.

ويبيّن الكرنز أن التعديلات تحاول العمل على حل هذه القضايا، لذلك ربطت هذه التعديلات بين الدرجة المالية في سلم الرواتب والمسمى الوظيفي، وقسمت الموظفين إلى فئات ووضعت آليات الانتقال والتسكين في كل الفئات المعتمدة في القانون، وإن أي خلل كان سابقاً سببه عدم وجود قانون وضوابط وأسس ومعايير وليس العكس، ومع تطبيق القانون ينتهي الخلل، مضيفا أن القانون لن يأتي بدواء سحري، القانون عملياً سيؤدي إلى معالجة تدريجية ينتهي بتصحيح أوضاع الخدمة المدنية على أسس واضحة وسليمة.

تأثيرات تطال الموظفين

وعن تأثير تطبيق القانون على الاشخاص، وبخاصة وهم يشهدون تغييراً في درجاتهم الوظيفية، وهل القانون يجُبُّ ما قبله؟، وبخاصة أن هناك وعوداً لأصحاب الدرجات الدنيا بتحسين كبير ومهم على أوضاعهم المالية، يشير أبو لبدة إلى أن هذا يحدث في كافة الدول، قانون الخدمة المدنية يتضمن جدولاً بالوظائف ومسمياتها، بتطبيق القانون بكافة مواده وليس مواد دون الأخرى، لأن الوضع الذي كان سائداً قبل القانون لم يكن نموذجاً إيجابياً، ولا يشكل سبباً لخرق التقاليد الإدارية، القانون الذي نحن بصدده يصنف الفئات المختلفة حسب الدرجات العلمية والخبرات التي يستحقها الشخص.

والخلل القائم ليس مرده إلى القانون الذي كان سارياً قبل قيام السلطة، ولا الذي تم إعداده، السبب عدم الالتزام بالمعايير والأسس والقانون الذي يجب أن يكون المعيار الوحيد للدخول والخروج من الوظيفة، الوظيفة شُغلت بطريقة غير مهنية والتسكين لم يتم على أسس مهنية في الكثير من الحالات، وسكّن بعض الموظفين على أسس غير مهنية ولأسباب مالية، وكل من سعى لتوظيف موظف في موقع لا يستحقه هو المسؤول كائناً من كان، القانون لم يأتِ بغير المؤهلين. الاشخاص هم الذين خالفوا القانون. وهم من أدوا بنا إلى هذا الوضع.

ويوضح الكرنز الفكرة بالقول: السلطة لم توقع عقداً، الموظف وقّع على استلام للعمل، ونحن في القانون اعتبرنا الراتب حقاً مكتسباً، وفيما عدا ذلك هو ليس كذلك، وأسس الخدمة المدنية الموجودة حالياً لو طبقت بصورة صحيحة وسليمة يمكن لها أن تنهي عقد أي موظف يكون أداؤه غير صحيح.

ويضيف: القانون جاء لخدمة الوظيفة الحكومية العامة من أعلى الدرجات وحتى الفئة الخامسة، التي هي فئة الخدمات، بغض النظر مالياً، وما يقال ليس دقيقاً عندما بدأنا بتطبيق القانون العام ١٩٩٥ على سبيل المثال لو قارنا بين راتب المعلم حينها وراتبه حالياً نجده تضاعف، ولكن لأول مرة هذا القانون يعطي الحقوق ويضع الواجبات على الموظف، الوظيفة الحكومية تحولت إلى مطالبة بالحقوق دون أن يترتب عليها أية واجبات.

التتمة صفحة ٦

«اللجنة المركزية» تنفي وتوقعات بوصول العدد الى المليون

التسجيل للانتخابات .. عزوف يغلفه الشعور بالإحباط

يوسف الشايب

رام الله: «بلا انتخابات بلا بطيخ» .. «ليش أسجل عشان ييجو فاسدين جداد، بيكفي اللي عنا» .. «أنا مش متفائل إنه راح يصير انتخابات، وإذا صار أكيد راح يزوروها» .. «لازم يكون في مراقبة بدون مراقبة ما بنفع» ... رغم الزيادة الملحوظة في نسبة التسجيل للانتخابات المقبلة، في الأسبوعين الأخيرين، حتى تجاوزت النصف مليون ناخب، إلا أن الكثيرين اختاروا العزوف عن انتخابات لا يجدون فيها ما يمكن أن يغير الواقع الصعب الذي يعيشون.

وفي هذا الإطار يشكك الدكتور حيدر عبد الشافي، كبير المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن، سابقاً، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في حديث لـ«آفاق برلمانية»، في جدوى ما يجري على الساحة الفلسطينية من استعدادات للانتخابات الفلسطينية المرتقبة، وعزى ذلك إلى «خيبة الأمل التي مني بها الشعب الفلسطيني من الانتخابات السابقة، في العام ١٩٩٦، والتي لم يتغير على إثرها حال الشعب، بل على العكس ازداد سوءاً، تحت وطأة المحسوبية، والمصالح الشخصية، التي انتهجها أعضاء المجلس، آنذاك، وأشار إلى أن هناك شكوك لدى الجمهور الفلسطيني في جدوى ما يجري .. في العام ١٩٩٦، كان الإقبال شديداً على مراكز التسجيل والانتخاب، وأملاً في أن يغير الأعضاء الذين تم انتخابهم الحال الاقتصادي الصعب للفلسطينيين، بعد أن صدق هؤلاء البسطاء، الأعضاء فيما رفعوه من شعارات انتخابية، وعدوا بها الجماهير بتحسين الأوضاع. إلا أن أياً من ذلك لم يحدث، بل ما كان هو العكس.

الى جانب ذلك، وجدت اوساط سياسية واجتمتعية عديدة، في اجراء الانتخابات المخرج الجدي من الازمة السياسية القائمة، ذلك ان الدفع بالامور اتجاه اجرائها بات يعني اصرار الشعب الفلسطيني لنيل استقلاله وبناء دولته على اسس ديمقراطية.

وكان رئيس الوزراء السابق، محمود عباس (أبو مازن)، قال في تصريحات صحافية: ان اجراء انتخابات فلسطينية امر ضروري لكن الأولوية يجب ان تكون لتوحيد الأجهزة الأمنية .. علينا ان نكون جاهزين للانتخابات لأنها تعبير مهم عن الديمقراطية، ولأنها ستفضي الي قيادات جديدة في المؤسسات الفلسطينية، لكن تبقي الاولوية لتوحيد الاجهزة الأمنية ولاعطاء الحكومة صلاحيات لتنفيذ الاصلاحات في جميع المجالات .. اذا جرت الانتخابات في معزل عن الاصلاح، وفي ظل الاحتلال، فستتعرض للكثير من الشوائب.

سباق بين الفصائل

وكان الافت في التسجيل لهذه الانتخابات، أنه في الوقت الذي تدعو فيه، وبإصرار، مختلف الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاقات «أوسلو»، وللسلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها الجبهتين الشعبية والديموقراطية، حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي»، إلى ضرورة التسجيل في الانتخابات، «من أجل التغيير»، كل وفق مرجعياته، حتى أن بعض هذه الفصائل تقوم باستئجار حافلات مدفوعة الأجر لنقل بعض المواطنين من أنصارها إلى مراكز التسجيل، يلاحظ أن هناك نوعاً من العزوف المغلف بالإحباط، لدى العديد من كوادر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وعن هذا يقول أستاذ العلاقات الدولية، علاء أبو عامر: البعض يتحدث عن أن «فتح» هي حزب السلطة .. قد يكون ذلك صحيحاً إذا كانت النظرة تقتصر على جانب واحد من الصورة، فالحقيقة هي أن أغلب المضطهدين والمظلومين والمحاربين في أرزاقهم، وفي مواقعهم، في كافة الوزارات والمؤسسات، هم من كوادر حركة فتح، الذين ناضلوا في الوطن وفي الساحات الخارجية، حيث يجلس أغلبهم اليوم في منازلهم، دون أي عمل، بسبب محاربة أغلب وزراء السلطة لهم، حرب الوزراء لهذه الفئة كان ومازال بسبب مواقف هذه الفئة من أسلوب العمل، الذي يمارس في الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، حيث دعا هؤلاء الكوادر إلى ضبط الأمور في الوزارات، وإلى محاربة الفساد، والإفساد المالي والإداري .. ... كوادر فتح تحديداً هم الذين تصدوا لملف الفساد والمفسدين، وهم الذي جمعوا الوثائق وطالبوا بتحويل هذه «الملفات العفنة» إلى القضاء، وليس الفصائل الفلسطينية الأخرى، التي كانت معنية في مرحلة ما بإفشال مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية، بل ودعت إلى إجهاضه.

وأضاف أبو عامر: بنيت السلطة الوطنية الفلسطينية في أولى أيامها على كاهل كوادر حركة فتح، وكانت الكثير من المؤسسات والوزارات، في ذاك الوقت، مدعاة للفخر، إذ كان يضرب بموظفيها المثل في التفاني، ولكن السنوات التي أعقبت ذلك تغير فيها الأمر، فأصبح أبناء فتح، أقلية صغيرة، لا قيمة لها، بلا كلمة، و بلا نفوذ، وبلا سلطة، إذ دخل إلى ساحة مؤسساتنا أفراد لا لون لهم ولا رائحة، جلبهم، وللأسف بعض الوزراء الذين ينتمون اسماً إلى الحركة، مع أن كل أفعالهم تدل على أنهم ألد أعداء فتح وأبنائها، ما ولد فينا بدل روح العزيمة والأقدام، شعوراً بالإحباط والاتكال .. أصبح الواحد منا يذهب إلى وزارته متثاقلاً، لأنه يعلم أن اليوم ربما لن يكون

التتمة صفحة ٦

عضو المجلس التشريعي د. عزمي الشعيبي لـ «آفاق برلمانية»:

مصرّون على دفع عملية المحاسبة والمساءلة للحيز العملي ونخشى أن يكون التعليق من أجل تبريد الأجواء

علق المجلس التشريعي الفلسطيني أعماله بدءاً من تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧، ولمدة شهر كامل، وذلك كشكل من أشكال الاعتراض العلني على عدم استجابة السلطة التنفيذية لمطالب المجلس، وبخاصة فيما يتعلق بالتصديق على مشاريع القرارات التي لا تزال تنتظر التصديق في أدراج السلطة التنفيذية. التساؤل الأولى حول نهج التعليق من لدن المجلس التشريعي، هو: هل من جدوى من وراء ممارسته، أم أنه يمثل تعبيراً آخر حول عمق الأزمة التي يعايشها المجلس، والتي يضيف نهج التعليق، خطوة أخرى في أبعاد تلك الأزمة.

التقت «آفاق برلمانية»، عضو المجلس د. **عزمي الشعيبي**، وكان السؤال الأول يتعلق بالأسباب التي أفضت لتعليق أعمال المجلس.

الشعيبي: جاء هذا الموضوع في سياق أعمال المجلس التشريعي ونشاطاته. في الشهر المنصرم شكّل المجلس لجنة خاصة، قابلت الرئيس عرفات، وكانت مكلفة على نحو محدد، البحث مع الرئيس سبل ووسائل تنفيذ مقررات المجلس المتعلقة بموضوع الإصلاح، وتعزيز دور المجلس، من خلال احترام مؤسسة الرئاسة للمجلس التشريعي، ولرئاسة مجلس الوزراء، وفي ذلك محاولة من المجلس لإعادة التوازن فيما يتعلق بالفصل ما بين السلطات، وهذا يقتضي احترام ما ورد في القانون الأساسي وتعديل الصيغة العملية القائمة.

في هذا السياق، قامت اللجنة بالتباحث مع الرئيس والتوصل معه إلى صيغ محددة، لمعالجة الوضع، ولأول مرة يصر المجلس على دفع عملية المحاسبة للجزء العملي، ذلك أن محاولات سابقة مماثلة تم تمييعها، على أساس أن الجميع مسؤول عن هذا الفساد.

كان يفظن المجلس إمكانية تحويل أشخاص محددين للمحاسبة والتحقيق الرسمي. استجاب الرئيس عرفات من حيث المبدأ وطلب أن يقرر هو الآلية الخاصة بهذا الموضوع. وطلبت اللجنة من الرئيس أن هذا الموضوع لا يتعلق بالنوايا، وإنما يتعلق بقطع الطريق على الآخرين، وثانياً بحكم التجربة فإن هناك إشكالية في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، وفي هذا السياق اقترحت اللجنة على الرئيس إصدار صيغ ملزمة للجميع، وهذه الصيغ إما أن تصدر بقانون يقره المجلس، وإما من خلال مرسوم يصدره الرئيس يعبر عن إرادة سياسية حقيقية وفعلية.

اصطدمت اللجنة في نهاية الأمر مع الرئيس عند هذه النقطة تحديداً، حيث اكتفى الرئيس بما ورد في خطابه. لم تُعط الحكومة الصلاحية الإدارية والمالية التي تتعلق بدور ديوان الموظفين والرقابة العامة، إضافة لموضوع سلطة النقد، التي تتوافق الآراء داخل المجلس التشريعي على ضرورة استبدال محافظها. إلى جانب إعطاء الحكومة صلاحياتها، فلا بد من احترام القانون الأساسي، الذي ينص على استخدام الرئيس لحقه في رد القوانين خلال ثلاثين يوماً ولكن بعد ذلك يجب أن يُصدر هذه القوانين بصورة روتينية.

نحن في المجلس التشريعي نتفاوض سنوياً مع الرئيس لإصدار عدد من القوانين، وأن الرئيس يستخدم هذا الحق بعد مضي الفترة المحدودة كعملية مقايضة مع الأطراف الفلسطينية الداخلية ومع الأطراف الدولي، وشكلت هذه النقطة خلافاً كبيراً بين المجلس والرئيس، إضافة لاحترام قرارات المجلس المتعلقة بالسياسات العامة للحكومة، واستلام تقرير رئيس هيئة الرقابة بشكل دوري، واحترام قرارات المجلس بشأن صلاحيات المؤسسات الأمنية والأجهزة الأمنية في إطار قانون واضح، إضافة لمطالبة المجلس محاسبة بعض المسؤولين عن الفساد، التي سبق للمجلس أن أجرى تحقيقاً بشأنها، وهي موجودة لدى الرئيس، بعد أن أبلغ النائب العام المجلس، بعدم تمكنه من التحقيق مع شخصيات مركزية، دون أخذ موافقة الرئيس على ذلك، وطالب المجلس الرئيس إعطاء النائب العام صلاحيات بخصوص ذلك، لكن الرئيس رفض ذلك على اعتبار أنها تمس صلاحياته، واعتبر هذه الموضوع على أنه تنازع على القوى والصلاحيات في إطار الكيان الفلسطيني، لذلك وجدت رئاسة المجلس التي لم تكن طرفاً في المباحثات مع الرئيس، نفسها في مأزق حقيقي، وبخاصة بعد خطاب الرئيس، وطالبت بتعليق جلسات المجلس لمدة شهرين، وعارضنا ذلك، ووافقنا على مدة شهر فقط.

- و هل تعتقدون بجدوى التعليق؟

× ننظر بعين القلق حول ذلك، ونخشى ما نخشاه أن يكون هذا التعليق من أجل «تبريد» الأجواء، وبعدها تعود الأزمة إلى سابق عهدها، لكننا في المجلس مصرون على متابعة دفع عملية المحاسبة للحيز العملي، بغض النظر عن جدوى أو عدم جدوى التعليق.

- أضحت أبعاد أزمة المجلس التشريعي واضحة للعيان، وهي بحالة تفاقم مستمر، كيف تنظرون للمستقبل، وسبل الخروج من هذه الأزمة؟

الإجابة عن هذا التساؤل شديدة التشابك والتعقيد، ذلك أن هناك اشتراطات داخلية وأخرى خارجية تتعلق بطبيعة الاحتلال الاسرائيلي. هناك مصلحة إسرائيلية لاستمرار حالة الفساد وغياب المكاشفة والمساءلة، وإظهار الفلسطينيين كعاجزين عن إنشاء كيان سياسي سليم، وإظهار الشعب الفلسطيني «كمجموعات إرهابية». هناك ضرورة لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وهذا ما تحول إسرائيل دون تحقيقه، وهناك ضرورة للمكاشفة والمساءلة وهذه مسؤولية الجميع. الخروج من أزمة المجلس التشريعي هي خروج من الأزمة السياسية التي تعايشها بشكل كامل، نحن في المجلس سنفعل ما يمليه علينا واجبنا وضميرنا الوطني والأمور مرهونة بما سيحمله المستقبل من مستجدات.

«إضراب» المجلس التشريعي عن العمل سابقة مسيئة!؟

أو/ماذا يبقى للعمال عندما يضرب المجلس التشريعي؟

ممدوح نوفل

قبل تعليق اجتماعاته ووقف أعماله مدة شهر! استمع المجلس التشريعي في جلسة خاصة، عقدت في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس الماضي، إلى تقرير «اللجنة الخاصة لمتابعة الإصلاح». وكل من يطالع هذه التقرير يسجل لها أنها تصرفت كالطبيب الماهر الذي يجيد تشخيص المرض ويعرف أولويات العلاج ويركز جهده على وقف النزيف القاتل قبل معالجة الصداع المزمن. وأجادت اللجنة تحديد «أمراض» ومكونات أزمة مؤسسات النظام السياسي الرسمي، التشريعية والتنفيذية، وقدمت وصفة «علاج» صحيحة، وحددت سبل الخروج من المأزق وصولا إلى تحقيق الإصلاح المنشود. لكنها للأسف الشديد، لم تقاتل دفاعاً عن قناعتها، وبدل الاندفاع والتقدم للأمام، انساقت مع أغلبية المجلس وتراجعت للخلف.

وفي سياق الوصف وتشخيص الحال، أشار تقرير اللجنة إلى أن الحديث عن الإصلاح و«تصويب أوضاعنا في مختلف المجالات وترتيب البيت الفلسطيني شعار يتردد مع وقف التنفيذ». ولم توضح اللجنة لجمهور الناخبين طبيعة المعوقات وسبل إزالتها من الطريق. وقال التقرير عن الفلتان الأمني بأنه «يكاد أن يضع التجربة الفلسطينية على حافة الانهيار»، واعتبر «محاولة اغتيال الأخ نبيل عمرو الآثمة مؤشراً واضحاً في هذا الاتجاه». وطالب التقرير أعضاء المجلس بالإسراع في إعداد وإقرار المشروع الذي ينظم عمل أجهزة الأمن. وأكد «تمسك أعضاء اللجنة بالمقترحات المقدمة بشأن الأمن، وطالبوا بإجراءات أمنية تنفيذية على الأرض». وأكدت اللجنة «أهمية متابعة معالجة معاناة مواطنينا»، وطالبت بـ«إصدار القوانين ومتابعة الملفات مع الجهات المعنية». ودعت إلى إعادة تشكيل الحكومة، وتحريك جميع ملفات الفساد. وختمت اللجنة تقريرها بالقول: «في النهاية إننا ندعو الجميع لوقفة حساب مع النفس لنعيد ترتيب البيت الفلسطيني، وبخاصة في هذه الأيام الصعبة».

وتوقع المراقبون أن يكون التقرير منطلقاً لمزيد من الحركة والنشاط لأعضاء المجلس وهيئة رئاسته داخل أروقة المجلس وخارجها مع مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء. وتوقع ديمقراطيون أن ينزل أعضاء المجلس إلى الشارع ويحركوا جمهور الناخبين، وبخاصة أن باب التسجيل لانتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية جديدة فتح على مصراعيه.

لكن المفاجئة كانت كبيرة ومذهلة، على الأقل بالنسبة لي، عندما ترجم المجلس دعوة حساب النفس «بالإضراب» عن العمل مدة شهر، وطلب بعض الأعضاء أن يكون الإضراب شهرين، وكأن لا قيمة للزمن الفلسطيني وأوضاع البلد على ما يرام. وسألت نفسي ضد من يضرب المجلس التشريعي؟ ويعاقب من بهذا الإضراب؟ ولماذا لم يحجب المجلس الثقة عن الحكومة إذا كانت هي السبب؟ ولماذا لم يستقيل أعضاء المجلس إذا فشلوا في المحافظة على الأمانة وعجزوا عن ممارسة قناعاتهم؟

إلى ذلك، انتظرت، بعد إعلان الاعتكاف وتعليق الأعمال، أن يبادر دعاة الإصلاح والتجديد في المجلس إلى عقد ندوات موسعة ومصغرة لتوضيح الصورة والاستئناس برأي الكوادر الحزبية والكتاب والمثقفين المهتمين بالديمقراطية ونجاح التجربة البرلمانية في الساحة الفلسطينية. لكني وآخرين لا نزال ننتظر، ويبدو أن انتظارنا سوف يطول، ولم ولن نسمع تفسيراً مقنعاً لانسحاب المجلس من الميدان وهروبه إلى الأمام واعتكافه عن ممارسة واجباته الوطنية.

اعتقد أن لا مجال في هذا المقال للإجابة عن جميع الأسئلة باعتباره مخصصاً لقراءة موقف المجلس التشريعي من أزمة العلاقة مع مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وأزمة رئيس الوزراء أو الوزارة مع مؤسسة الرئاسة. وطبعاً هذا عذر لا يرفع المسؤولية، ولا مفر أمام دعاة الإصلاح وأنصار الديمقراطية في الساحة الفلسطينية من الغوص في هذا المجال الحيوي والحساس، والبحث في أعماق أزمة الحركة الوطنية ومستقبلها، وأظن أن في «شؤون برلمانية» مساحة تتسع لذلك.

وفي سياق توضيح خطورة القرار، يمكن القول إنه إذا كان المجلس التشريعي يلجأ إلى إعلان الإضراب لمنع التعدي على صلاحياته، فلا أحد يلوم المواطن في غزة ورفح أو نابلس وجنين والخليل إذا لجأ لعضلاته وقوة العائلة والعشيرة والقبيلة لتحصيل حقوقه وحماية وجوده.

وبصرف النظر عن الدوافع والأسباب المعلنة وغير المعلنة التي دفعت المجلس لاتخاذ هذا القرار الهروبي المسيء للمجلس وتاريخه ولتجربة الحياة البرلمانية الفلسطينية، فإني أعتقد أنه مظهر من مظاهر أزمة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، وجزء من أزمة النظام السياسي الفلسطيني الفكرية والسياسية والتنظيمية، سلطةً ومعارضةً، وتعبير دقيق عن عمق الأزمة التنظيمية في حركة «فتح» الحزب الحاكم. ويؤشر إلى أن تعطل إجراء الانتخابات التشريعية سنوات طويلة بعد انتهاء مدة ولاية المجلس، تسبب في إصابة المجلس بأمراض خطيرة. وقناعة أعضاء المجلس بانسداد أفق إجراء انتخابات تشريعية جديدة في هذه المرحلة يشجع البعض على عدم الاكتراث والاستهتار برأي الناخبين والتقاعس عن أداء الواجب.

لقد شكا تقرير اللجنة مواقف البعض دون تحديد، وقال: «إن إدارة الظهر والسخرية من مفهوم الإصلاح أوصلنا للوضع الذي نراه اليوم، حيث فقدان الاتجاه وغياب الرؤيا والانحراف عن الطريق الذي يمكننا المراكمة عبره حتى الوصول لذروة حلم الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال». ومن حق المواطن أن يقول إن إضراب «البرلمان» وتقاعسه عن النهوض بمسؤولياته الوطنية، هو انعكاس لطغيان المصالح الحزبية والشخصية على مصلحة الجمهور، وإدارة ظهر للأمانة، واستهتار وسخرية برأي المواطن وتطلعه إلى المحاسبة والإصلاح. وإذا كان المطلوب حزبياً، خلف الكواليس، منح رئيس السلطة ورئيس الحكومة ورئيس المجلس فرصة تسوية التباين الصحي والمشروع بشأن الصلاحيات، وتوحيد الرؤيا بشأن التوجهات الوطنية، والبحث الجدي في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، فهذا أمر يمكن مصارحة الجمهور به، وبالإمكان إقراره بطريقة لا تسيء للمجلس، وتظهر الحرص على وضع المصالح الوطنية العليا فوق أي اعتبار آخر. وفي جميع الحالات يبقى المجلس شريكاً في المسؤولية مثل سواه، إن لم يكن أكثر، عن «بقاء الإصلاح شعاراً يتردد مع وقف التنفيذ»، وعن عدم صدور القوانين بالسرعة والمطلوبة.

وإذا كان حصاد العشر سنوات الماضية من عمر السلطة مرّ، كما جاء في التقرير، فالمجلس ليس بريئاً من مسؤولية الحصاد الوطني، حلوه ومره. ولعله من المفيد تذكير أعضاء المجلس أن الناس في الضفة والقطاع استبشروا خيراً عندما انتخبوهم العام ١٩٩٦. وتم اختيارهم ليعبروا عن رأي المواطن الناخب. وراهن كثيرون على المجلس كأعلى سلطة تشريعية في توفير مقومات تحوّل السلطة الوطنية من سلطة حكم ذاتي انتقالي إلى دولة، وأن يتحمل المجلس مسؤوليته الوطنية في مأسسة العلاقة داخل المجتمع الفلسطيني، وتنظيم العلاقة بين قواه الوطنية وبين السلطة والمجتمع على أسس ديمقراطية.

صدقاً حاولت أن أتفهم الظروف المحيطة بالمجلس، وأن أجد تفسيراً أو تبريراً منطقياً لموقفه الغريب عن الأعراف البرلمانية، واعترف بأني عجزت، ولم يسعفني بيان المجلس في هذا الخصوص، ولم أسمع من حركة «فتح» حزب الأغلبية في المجلس ومن القوى الديمقراطية ما يزيل اللبس.

قد يتفهم الناس استقالة المجلس أو استقالة بعض أعضائه عندما يحاولون ويفشلون، لكن لا أحد يتفهم إضراب أعلى سلطة تشريعية عن العمل في ظرف شديد الخطورة؟ وهل يعتقد أعضاء المجلس أنهم عاقبوا أحداً غير الناخب الذي اختارهم ليكونوا مدافعين عنيدين عن تطلعاته ومصالحه؟ لا أريد أن أحمّل المجلس ما يفوق طاقته، لكن إضرابه عن العمل دليل ضعف وليس قوة، ويعبر عن حالة عجز ويأس. وأتمنى أن لا يحوّل أنصار هذه البدعة إلى تقليد، وأن لا يدعو إلى تمديد الإضراب أو تكراره. وكل غيور على المصلحة الوطنية يتمنى للمجلس التوفيق والنجاح وأن يبقى موضع ثقة الناخبين.

«الكوتا» النسائية وسيلة للتعجيل بالمساواة الفعلية

خديجة الحباشنة أبو علي

سادت الأوساط النسائية وأطراف المجتمع المدني مشاعر الفرح والتفاؤل في الآونة الأخيرة، على إثر إقرار المجلس التشريعي في جلسته يوم ٣١ آب الماضي مبدأ التدخل الإيجابي لصالح المرأة في قانون انتخاب مجالس الحكم المحلي، بإضافة النص: «أن لا يقل تمثيل أي من الجنسين عن ٢٠٪ في عضوية المجالس المحلية». وقد روعي في النص الانسجام مع مبدأ المساواة التي ينص عليها القانون الأساسي الفلسطيني، تجاوباً مع التخوف من حدوث تناقض بين النصين، الذي استند إليه عدد من أعضاء المجلس في معارضتهم لمبدأ «الكوتا» النسائية.

جاء هذا القرار إنجازاً لمطالب وجهود نسائية ومجتمعية مكثفة في إطار حملة وطنية ضمت المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، أطلقها ورعاها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية منذ أواخر العام ٢٠٠٢، في خضم الحوار الوطني حول ضرورة وجود قانون انتخاب عصري يؤسس لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة.

وقد حدث اثناء اعداد هذا المقال ان فوجئت الحركة النسائية بتحرك بعض اعضاء المجلس للمطالبة باعادة مناقشة هذا الانجاز الوطني في محاولة للعود عنه رغم من وجود توافق عام بين المنظمات النسائية وأطراف المجتمع المدني، على أهمية هذا القرار، وتأييد عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي وأصحاب القرار في البلاد له، وتشكل تيار رأي عام مؤيد لـ«الكوتا» النسائية عبَّر عنه عدد من استطلاعات الرأي الأخيرة في البلاد، حيث تراوحت نسب التأييد ما بين ٦٠ ؟ ٧٥٪، فإننا نجد ضرورة للتعريف بـ«الكوتا» والإجابة عن الأسئلة المطروحة حولها. وإن كانت معارضة هذه الآلية تأتي في الأساس من أصحاب النظرة التقليدية لدور المرأة، إلا أن التعريف بهذه الآلية وحدود استخدامها قد يساعد في تهدئة مخاوف بعض المعارضين لأسباب غير تقليدية.

مع أن الغالبية العظمى من دساتير الدول نصت على المساواة بين المواطنين وبين المرأة والرجل، فإن ظاهرة التمييز ضد المرأة ظلت تشكل عقبة أمام خطط التنمية في المجتمعات وأمام تطورها بشكل عام، وفي بلادنا بشكل خاص، حيث تشتد الحاجة لاستنهاض كافة الطاقات والجهود لإعادة البناء والتنمية.

وقد تزايد القلق الدولي من استمرار ظاهرة التمييز ضد النساء في العالم، وما تؤدي إليه من هدر في الطاقة المادية والمعنوية للمجتمعات، وتم عقد أربعة مؤتمرات دولية منذ العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٩٥ للنهوض بأوضاع المرأة، ولتطوير مشاركتها في عمليات التنمية وفي مواقع صنع القرار، باعتبارها قوة مؤثرة في التنمية الشاملة. وتمكنت هذه الجهود الدولية من إصدار اتفاقية دولية لإلغاء أشكال التمييز كافة ضد المرأة العام ١٩٧٩، حثت الدول في المادة (٤) منها على استخدام تدابير خاصة مؤقتة بهدف التعجيل بالمساواة بين المرأة والرجل، كما حثت على وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة. ثم جاءت وثيقة بكين ١٩٩٥، الصادرة عن المؤتمر الدولي الرابع للمرأة، لتطالب أطراف المجتمع كافة ببذل أقصى الجهود للنهوض بالمرأة وتطوير مشاركتها في مواقع صنع القرار. إذ نصت الفقرة (١٩٠) بند (د): «إن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة تأثير النظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها».

وفي سياق هذه الجهود المبذولة لضمان مشاركة مُنصفة للنساء، برز مفهوم التدخل الإيجابي أو ما عرف بـ«الكوتا»، الذي يرتكز على إعطاء النساء بشكل مؤقت نوعاً من الدعم القانوني للتعويض عن التمييز السلبي الذي تعاني منه النساء جراء المفاهيم التقليدية، ولعدم توفر أي من مصادر النفوذ المالي أو الاجتماعي أو السياسي لديها، وإلى أن يتحقق بعض التكافؤ في الفرص والإمكانيات بين النساء والرجال، وحتى تنكسر حدَّة النظرة النمطية التقليدية اتجاه المرأة.

«الكوتا» في الأصل كلمة لاتينية شاع استخدامها بلفظها الأصلي، ومعناه في اللغة العربية حصة، تماماً مثل كلمة ديمقراطية التي هي أيضاً في الأصل كلمة لاتينية وتعني حكم الشعب. ويلاحظ أن تعبير «الكوتا» يثير حساسية لدى عدد من الناس، وبخاصة عندما يرتبط بالنساء، في حين لا يحدث ذلك مع تعبير الديمقراطية الذي يستخدم على نطاق واسع. والحقيقة أن «الكوتا» مجرد وسيلة لتوفير فرصة للفئات الأقل حظاً في المجتمع في الوصول للفرص، مثل النساء والسود والأقليات القومية أو الدينية.

وتتميز «الكوتا» كآلية تدخل إيجابي بأنها توفر فرصة مضمونة للمشاركة النسائية في مواقع صنع القرار، وتتيح المجال للمنافسة الحرة والمتكافئة بين المرشحات على قاعدة الظروف النسائية المتكافئة نسبياً، إذا ما قورنت بشروط التنافس مع المرشحين الرجال الأكثر خبرة في الحياة العامة، بالإضافة لتمكنهم من عناصر النفوذ المالي والاجتماعي والسياسي. ولذلك، فهي تحفز النساء من فئات وشرائح المجتمع المختلفة على الترشح والتنافس، ولا تحصر التنافس بين النخب النسائية، كما تشجع الأحزاب وأية فئات اجتماعية أخرى على ترشيح نساء، إضافة إلى أنها تشجع المواطنين على التصويت للمرأة -الأفضل- بنظرهم لوجود نسبة من المقاعد مضمونة للنساء، فتصبح مشاركة المرأة في البرلمان حقيقة واقعة وليست مجرد نموذج فردي أو عيّنة تبدو وكأنها ظاهرة نادرة محصورة في النخبة أو في المحظوظات القريبات من مراكز النفوذ.

وتساعد «الكوتا» كآلية مؤقتة في تحقيق الديمقراطية، لأن ضعف تمثيل نصف المجتمع في المجلس النيابي ينتقص من شرعية تمثيله. فالديمقراطية في جوهرها كما هو معروف تعني حكم الشعب، وهي وإن كانت لا تتم على أساس وصفة جاهزة، إلا أن تقدمها مرهون بفتح المجال للمشاركة والتمثيل لأوسع قطاع من فئات وشرائح المجتمع.

إن وجود المرأة بنسبة منصفة نسبياً في البرلمان يعزز فرص تحقيق مطالب النساء والاعتراف بحقوقها والدفاع عنها، لأن الرجل مهما بلغ إيمانه بقضايا المرأة لا يستطيع الدفاع عنها بنفس القدرة والحماس والإصرار الذي تمتلكه المرأة لمعاناتها منها، إضافة إلى أهمية إدماج نظرة المرأة للقضايا العامة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تعايشها وتنعكس بالضرورة على حياتها وحياة أسرتها.

ويكتسب قرار المجلس التشريعي باعتماد مبدأ التدخل الإيجابي لصالح المرأة أهمية خاصة وهو يأتي في مثل هذه الظروف الدقيقة والحرجة، والشعب الفلسطيني يتعرض لعملية تدمير ممنهجة، ويخوض معركة صمود وتصدٍ في مواجهة الإجراءات الوحشية المتصاعدة لقوات الاحتلال. ونحن أحوج ما نكون لرص الصفوف واستنهاض جميع الطاقات، لإعادة البناء، وإجراء الانتخابات على أسس ديمقراطية، باعتبارها وسيلة كفاحية لتعزيز الصمود الوطني والطريق الصحيح للإصلاح.ii

iiباحثة ومستشارة في قضايا المرأة والتنمية، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، منسقة الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات.

الانتخابات ... طريق مضمون للإصلاح وتجديد الشرعية

بقلم: هاني المصري

مع كتابة هذه السطور تكون قد انقضت نصف المدة المقررة لتسجيل الناخبين. وعلى الرغم من الإقبال المتزايد على التسجيل في الأيام الأخيرة مقارنة مع الأيام الأولى، ومع إمكانية أن يتزايد هذا الإقبال جرياً على العادة الفلسطينية بتأخير شراء ملابس العيد حتى الوقفة، فإن نسبة الأشخاص الذين سجلوا إلى عدد الذين يحق لهم الانتخاب لا تزال صغيرة، حيث وصلت إلى ٢٠٪ حتى الآن. أعرف تماماً أن هناك أسباباً كثيرة تؤدي إلى ضعف الإقبال على التسجيل، وعلى كل عملية الانتخابات في مختلف مراحلها، ويمكن تلخيص هذه الأسباب بما يلي:

أولاً- انهيار اتفاق أوسلو وعملية السلام بعد أن داست جنازير الدبابات الإسرائيلية هذا الاتفاق عندما أعادت احتلال الضفة وأقسام من قطاع غزة، واستباحت الشعب الفلسطيني وسلطته وقيادته ورئيسه وقواه الحية وبنيته التحتية، عن طريق العدوان العسكري متعدد الأشكال، والعقوبات الجماعية، بما فيها كل أشكال الحصار وتقطيع الأوصال، التي تجعل إجراء الانتخابات في ظل استمرار هذه الظروف عملية أكثر من صعبة، بل إنها ، الأمر الذي يجعل هذا السبب فاعلاً بصورة مضاعفة. إن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لا تريدان إجراء الانتخابات قبل ضمان نتائجها. صحيح أن الحجة الأمريكية الإسرائيلية تظهر من خلال الموافقة على إجراء الانتخابات بصورة عامة، ورفض إجراء الانتخابات الرئاسية، وفي دائرة القدس، إلا أن الحقيقة أن حكام واشنطن وتل أبيب لا يريدون إجراء الانتخابات إلا بعد ضمان أن تكون نتائجها لصالح انتخاب نواب «معتدلين»، يساعدون على قيام قيادة فلسطينية مستعدة للتعاطي مع الحل الاسرائيلي مهما كان. وهو الآن يظهر من خلال خطة شارون للفصل أحادي الجانب في قطاع غزة!

ثانياً- بدأت عملية التسجيل استناداً إلى قانون الانتخابات القديم الذي أقر العام ١٩٩٥، وجرت انتخابات العام ١٩٩٦ على أساسه، وذلك على الرغم من وجود مطالبة سياسية وشعبية وقانونية قوية لتعديل قانون الانتخابات وإقرار قانون جديد يتضمن نظام انتخاب مختلطاً وكوتا لتمثيل النساء، ويضمن مشاركة واسعة للشباب والقوى السياسية والمجتمعية. ووصلت هذه المطالبة من القوة إلى حد شروع المجلس التشريعي بإجراء التعديلات المذكورة وغيرها، وهو يحتاج إلى الانتهاء منها إلى ثمانية أسابيع على الأكثر، إذا صدقت النوايا إزاء إجراء الانتخابات.

فالتسجيل للانتخابات بدأ على أساس قانون الانتخابات القديم. والانتخابات ستجري استناداً إلى قانون الانتخابات الجديد. وهذه مفارقة تؤثر على حجم الإقبال على التسجيل للانتخابات، وبخاصة في ظل توفر فترة أكثر من كافية لتعديل وإقرار قانون الانتخابات. فكما نذكر كان من المقرر أن تجري الانتخابات في ٢٠٠٣/١/٢٠.

ماذا كان يفعل نواب «التشريعي» طوال هذه الفترة؟ وأين كانت المنظمات والقوى والفعاليات السياسية والمجتمعية؟ أم أنها أو غالبيتها غير متحمسة لإجراء الانتخابات على الرغم من الحديث الصاخب عن إجرائها؟ وماذا كان ينتظر الشعب؟ الشعب هو صاحب المصلحة والحق والقدرة على التغيير. وإذا لم يتحرك ويضغط من خلال أحزابه، أو بصورة تتجاوز هذه الأحزاب، سيبقى يعاني ما يعانيه، وربما يصبح الوضع أسوأ.

ثالثاً- إن بدء عملية التسجيل بدون إقرار قانون الانتخابات الجديد أو المعدل، وبدون تحديد الموعد لإجراء الانتخابات يعكس نية لإجرائها، ولكنه لا يعكس جدية كافية، كما يطرح تساؤلات واجتهادات مشروعة حول قانونية التسجيل في ظل عدم إقرار القانون، وبدون تحديد موعد إجراء الانتخابات. وهذا سمح لمن يقول إن التسجيل مجرد إلهاء أو طريق لصرف الأموال المرصودة من الدول المانحة، أو مجرد تقطيع للوقت حتى يتضح سياسياً الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟

رابعاً- إن اعتماد التسجيل وجعله شرطاً للترشح والانتخاب أثار ولا يزال يثير معارضة قوية، تصل إلى حد اعتباره انتقاصاً من حق التصويت الذي هو حق دستوري أساسي مكتسب لا يجب المس به وتعطيله استناداً إلى أي قانون أو قرار. وحتى تظهر هذه المسألة بصورة واضحة نضيف: لنفترض أن التسجيل انتهى وكانت نسبة المسجلين ٥٠٪ أو ٦٠٪ أو حتى اكثر، فهذا يعني أن الناخبين الآخرين الذين لم يسجلوا لأي سبب كان، لانشغالهم أو أكثر، أو لعدم قناعتهم وحماسهم، أو لأنهم مسافرون في الخارج، أو بسبب الأمراض، والنساء حديثات الولادة، سيحرمون من حقهم على الرغم من أن بعضهم أو الكثير منهم قد يرغب عند إجراء الانتخابات أن يمارس حقه في التصويت. أعرف أن هناك أسباباً وظروفاً أدت إلى اعتماد عملية التسجيل كطريقة لإعداد سجل الناخبين. أهمها القانون الساري المفعول حتى الآن.

وأعرف أن هذا الأمر؛ أي التسجيل، يمكن أن يكون عامل ضغط لإجراء الانتخابات. وأعرف أنه ليس من اختصاص لجنة الانتخابات تغييره، فهي المعنية بتطبيق القانون الموجود فعلاً، وإنما هو واجب وطني يعني المجتمع الفلسطيني بكل مؤسساته وقواه وفعالياته بصورة عامة، وأعضاء المجلس التشريعي بصورة خاصة، الذين كانوا مطالبين بالمسارعة بتعديل القانون، بحيث يتم إلغاء التسجيل أو عدم جعله شرطاً للترشح والانتخاب، أو تسهيله من خلال السماح للتسجيل بالإنابة، وتمكين الاشخاص المناط بهم التسجيل من الذهاب إلى المنازل والمراكز التجارية ليقوموا بأنفسهم بتسجيل الناخبين، وعدم حرمان الذين لم يسجلوا من حقهم بالانتخاب ما دامت تنطبق عليهم الشروط الأساسية التي ينص عليها القانون الأساسي.

خامساً- عدم وجود تقليد فلسطيني ثابت يرسخ إجراء الانتخابات بصورة دورية، ووجود سابقة تتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية العام ١٩٩٦ لمرة واحدة فقط، وعدم إجرائها على الرغم من انتهاء مدة التفويض الشعبي الذي منح للرئيس وأعضاء المجلس التشريعي حتى العام ١٩٩٩، وكانت الظروف السابقة في العام ١٩٩٩ تمكن من إجراء الانتخابات فيها. وعدم إجراء الانتخابات المحلية طوال السنوات الماضية، وعدم إجراء أو عدم انتظام الانتخابات القطاعية والنقابية، يجعل المواطن الفلسطيني يشعر أن الانتخابات: إما غير ممكنة، وإما أنها إذا أجريت لن تحدث الإصلاح والتغيير والتجديد المطلوب؟ فهي ستحدث، كما ترى أوساط لا بأس بها، عندما يشعر النظام السياسي أنها ستكون لصالحه. وهو سيضع القوانين والإجراءات التي تمكنه من الفوز فيها.

والنظام السياسي على الرغم من إقدامه على فتح أبواب التسجيل والشروع في تعديل قانون الانتخابات العامة والتصويت على قانون الانتخابات العامة في القراءة الثالثة، لا يزال غير متحمس لإجراء الانتخابات لأنه يدرك أن حكام واشنطن وتل أبيب لن يسمحوا بإجراء الانتخابات إلا ضمن صفقة متكاملة تتضمن إحياء الاتفاقات المعقودة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أو عقد اتفاقات جديدة، أو على الأقل فتح أفق سياسي على قاعدة استئناف المفاوضات.

فلن يتم إعطاء الضوء الأخضر للانتخابات الفلسطينية إلا إذا اختلفت الظروف. فآخر ما تريده إسرائيل وحلفاؤها أن يعاد انتخاب الرئيس ياسر عرفات والعناصر الوطنية المتمسكة بالبرنامج الوطني، برنامج الحرية والاستقلال والعودة. وكل التوقعات والاستطلاعات والقراءات تدل على أن العناصر الوطنية هي المرشحة للفوز في أية انتخابات فلسطينية قادمة.

إن الفلسطينيين إذا أزالوا كل الأسباب الفلسطينية لعدم إجراء الانتخابات سيضعوا العالم أمام مسؤولياته، بحيث لن يمكن لإسرائيل بتعطيل الانتخابات إلى الأبد.

ويزيد المسألة تعقيداً أن «فتح»، بوصفها الحزب الحاكم، تخشى من نتائج عقد الانتخابات في مثل هذه الظروف لأنها مرشحة لدفع ثمن انهيار اتفاق أوسلو وعملية السلام وسوء السلطة وفسادها والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني بعد أكثر من عشر سنوات على قيام السلطة. ولكن «فتح» حركة كبيرة، وتملك المرونة والقدرة الكافية لجعلها قادرة على المبادرة لاتخاذ خطوات إصلاحية تجعلها تقلل من الثمن الذي ستدفعه وستبقى مع ذلك فصيلاً كبيراً، تحافظ على مكانتها في السلطة، لكن ضمن شروط وائتلافات جديدة.

سادساً- الأحزاب والفصائل والفعاليات، وبخاصة تلك التي قاطعت الانتخابات السابقة، لا تزال مترددة أو رافضة أو أميل إلى الرفض للاشتراك في الانتخابات العامة. وهي حسمت حتى الآن مسألة الاشتراك في الانتخابات المحلية. وهذا تعامل انتقائي مع هذه المسألة الحيوية.

لقد كانت هناك حجة «وجيهة»، ولكنها لم تكن كافية، لمقاطعة الانتخابات السابقة، هي أنها استندت إلى اتفاق أوسلو على الرغم من عدم مطالبتها بتأييد الاتفاق كشرط للمشاركة في الانتخابات. ولكن هذه الحجة الآن زالت. فاتفاق أوسلو أصبح وراءنا. صحيح أنه لم ينعَ رسمياً ولم يدفن، ولكن الأحداث تجاوزته تماماً، والمطروح الآن أسوأ من أوسلو بكثير، ولكن بدون اتفاق. المطروح حل إسرائيلي منفرد أحادي الجانب يفرض بالقوة والعدوان تحت سمع وأبصار العالم. وأخشى ما أخشاه أن نجد أنفسنا مطالبين بقبوله إذا لم نبادر بوضع استراتيجية واحدة تنفذها قيادة واحدة وسلطة واحدة؟ وإذا لم نحقق عملية إصلاح وتغيير شاملة لنظامنا السياسي بأسره، تشمل انخراط الجميع في مظلة شرعية واحدة؟

إن تردد فصائل المعارضة، وبخاصة حركة «حماس» في خوض معركة الانتخابات العامة، لا يرجع إلى خشيتها من عدم الفوز بنسبة كافية من الأصوات، فكل التقديرات والاستطلاعات تشير إلى أن التيار الديني السياسي سيحصل بكافة اتجاهاته على ما نسبته ٣٠٪ من الأصوات.

إن تردد المعارضة (وبخاصة «حماس») يعود إلى أنها تخشى من أن تظهر وكأنها تراجعت عن مواقفها وبرامجها السابقة، لأن أوسلو لن يكون بالواجهة، ولكنه سيبقى بالخلفية. وهذا يظهر المعارضة وكأنها تخلت عن مواقفها السابقة. كما يعود ترددها إلى أن تصوراتها عن حجمها تتجاوز الاستطلاعات بكثير، وتخشى أن تتحقق هذه التصورات، بحيث نكون أمام تحول المعارضة إلى الحكم. وهي بحكم برامجها وأشكال عملها ونضالها تعرف جيداً أنها لن تكون مقبولة إسرائيلياً وإقليمياً وعربياً ودولياً إلا إذا أجرت تغييرات جوهرية على نفسها وعلى كل شيء، وهذا سيفقدها مصداقيتها. وحتى تتحقق التغييرات المطلوبة حتى تصبح «حماس» مقبولة، فنحن بحاجة إلى وقت طويل. فالمعارضة إذن، تخشى من الفوز. وتخشى من عدم المشاركة لأن ظهرها سيبقى مكشوفاً أمام العدوان العسكري الاسرائيلي، إذا لم تستظل بمظلة الشرعية الفلسطينية، وتخشى من التحول إلى أقلية كبيرة في النظام السياسي الفلسطيني. ولكنها مطالبة بالاختيار، ومعها وقت ولكنه ليس طويلاً جداً. معها وقت منذ الآن وحتى تحديد موعد لإجراء الانتخابات العامة، وحتى التمكن من إجرائها فعلاً.

صحيح أن المعارضة، وبخاصة «حماس»، يمكن أن لا تشارك بالانتخابات العامة بصورة مباشرة، إلا أن عدم مشاركتها كلياً سيعني أنها تتهرب من اللجوء إلى حكم الشعب، واختارت تغذية حالة التعددية في السلطات والاستراتيجيات ومصادر القرار. وهذا أمر لن يتسامح معه الشعب لفترة طويلة. فهي حالة تسبب الفوضى والفلتان الأمني.

الانتخابات ليست حلاً للقضية الفلسطينية، ولا لكل المشاكل التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، ولكنها الأسلوب الرئيسي المتاح الذي يمكن أن يكون فعالاً لتجديد الشرعية الفلسطينية، ومعرفة إرادة الشعب وخياراته. والانتخابات كذلك معركة أساسية ضد الاحتلال، وضد المحاولات الرامية إلى إيجاد «شرعية فلسطينية جديدة» تقبل الحل الإسرائيلي المنفرد. فلا يجب معارضة إجراء الانتخابات بمقاومة الاحتلال وتحقيق الوحدة الوطنية، بل قد تكون الانتخابات أفضل طريق للاتفاق على كيفية مقاومة الاحتلال، وتحقيق الوحدة بأنجح صورة وبشكل ديمقراطي. فإذا كان تحقيق الإجماع الوطني متعذراً، سواء عبر الحوار الوطني أم بأي شكل آخر، فيمكن تحقيقه من خلال الاحتكام إلى إرادة الشعب والانصياع لحكم الأغلبية التي من حقها وواجبها أن تحكم، كما أن من حق وواجب الأقلية أن تعبر عن رأيها بكل حرية، وأن تلتزم بحكم الأغلبية.

إن المشاركة الواسعة والفاعلة في كل مراحل الانتخابات، وخوض المعارك السياسية والقانونية والإدارية المتعلقة بالانتخابات في وقتها، تعتبر أفضل ضمانة لتحقيق أقصى نزاهة ممكنة في الانتخابات. وهي الرد الفلسطيني المطلوب والممكن على التحديات الراهنة. فلا يمكن أن يبدأ النقاش حول التسجيل وإجراءاته بعد الشروع فيه. النقاش كان يجب أن يبدأ منذ زمن طويل. وعندما يبدأ التسجيل على الجميع أن يسجل. ومن يريد إجراء تغييرات على عملية التسجيل فليلجأ إلى الأساليب القانونية ويسعى لتعديل قانون الانتخابات. وفور إجراء التعديلات القانونية يتم العمل وفقاً لها. أما مقاطعة التسجيل، فلا تؤدي إلا إلى إسقاط أو إضعاف سلاح التغيير.

الآن يدور النقاش حول تعديل قانون الانتخابات، ومن لديه رأي عليه أن يدلي به ويسعى من أجل تحقيقه قبل إقرار القانون. بعد إقرار القانون المطلوب من الجميع الالتزام به على الرغم من أي اعتراض عليه!! وهذه هي الديمقراطية، هذه هي سيادة القانون.

اللجنة الخاصة من المجلس التشريعي توصي بإصلاح قانون الانتخابات

رام الله - عاد مؤخراً أعضاء اللجنة الخاصة من المجلس التشريعي من اجتماع مطول امتد على فترة عشرة أيام في شرم الشيخ في مصر، لغرض اعداد مسودة توصية نهائية ترفع للمجلس التشريعي لتعديل قانون الانتخابات، والذي بموجبه تم انتخاب المجلس الحالي عام ١٩٩٦.

وقد حضر ١٢ عضواً من أعضاء اللجنة هذه المداولات، اضافة الى خبيرين مصريين وخبير نرويجي وخبير فلسطيني في نظم الانتخابات، وهو الدكتور طالب عوض الذي انتدب لحضور اجتماعات اللجنة من قبل «مواطن» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني التي تتابع موضوع إصلاح قانون الانتخابات، والأحزاب السياسية المشاركة في لجنة التنسيق والمتابعة وقد أقرت اللجنة عدة توصيات، منها اعتماد النظام المختلط للإنتخابات، بحيث تكون نصف المقاعد بموجب التمثيل النسبي لدائرة واحدة هي الضفة الغربية وقطاع غزة، أما النصف الثاني من المقاعد فتتوزع على الدوائر الانتخابية بما في ذلك دائرة القدس. وأقرت اللجنة أيضاً أن يكون عدد المقاعد في الدوائر بموجب نسبة السكان فيها، على أن تجري زيادة عدد أعضاء المجلس الى ١٢٤. أما بخصوص المقاعد المخصصة للمرأة، توصي اللجنة بتخصيص ٢٠٪ من المقاعد في القوائم النسبية، ولكن لم توصِ اللجنة بتخصيص أية مقاعد للمرأة في الدوائر. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة مواطن تنسق عمل المؤسسات والأحزاب المهتمة بإصلاح قانون الإنتخابات منذ عامين تقريباً، ومن المتوقع أن يناقش المجلس التشريعي توصية اللجنة القانونية خلال شهر تشرين أول / أكتوبر القادم.

قضية الأسرى بين المطالب الحياتية والسياسية

الموت والشيخوخة نتائج محتملة للأسر في ظل احتضار العملية السياسية

حسام عز الدين

أدركت مجموعة من النساء من ذوي الأسرى في السجون الإسرائيلية أن المجلس التشريعي وحتى الحكومة الفلسطينية، لم تكن بقادرة على إطلاق سراح أبنائهم الذين خاضوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام لمدة تسعة عشر يوماً أواخر الشهر الماضي، إلا أن هذا الأمر لم يمنع عشرات النسوة من أمهات وزوجات وشقيقات الأسرى من الاعتصام داخل مقر المجلس التشريعي أمام النواب. وتركزت مطالب ذوي الأسرى من المجلس التشريعي بالعمل على توفير حياة كريمة لأسرهم، وتوفير المخصصات اللازمة لأبنائهن الأسرى داخل سجون الاحتلال.

وشهد إضراب الأسرى الأخير في السجون الإسرائيلية حركة تضامن شعبي كبيرة، دفعت المراقبين للتوقع بأن أيام الانتفاضة الأولى بطابعها الشعبي قد تعود إلى واجهة الأحداث، وبخاصة أن مؤشرات في هذا السياق برزت في بعض المدن عند خطوط المواجهة مع جنود الاحتلال.

ففي الثامن عشر من آب الماضي، بدأ الأسرى في سجون الاحتلال إضراباً مفتوحاً عن الطعام، ليس للمطالبة بإطلاق سراحهم، بل للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية داخل السجون، من مأكل، ومشرب، وحياة أقرتها الأعراف والقوانين الدولية كافة. ومما زاد حركة التضامن الشعبي والرسمي مع الأسرى في إضرابهم اتساعاً، هو حالة الركود السياسي التي ما زالت تلف العملية السياسية برمتها، وهو الأمر الذي دفع البعض للقول «إن قضية الأسرى أخذت طابع المزايدات من قبل البعض لأنه لا يوجد لديهم شيء يفعلونه».

فالمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مجمدة، والموقف الأمريكي والإسرائيلي من القيادة الفلسطينية ما زال على حاله، والحكومة الفلسطينية الحالية تجاهد في ما عرف بالإصلاح وصراع الصلاحيات، هذا في الوقت الذي تواصل فيه طائرات الاحتلال قصفها للمنازل وعمليات الاغتيال.

«لذلك وجد غالبية المسؤولين في القيادة الفلسطينية في إضراب الأسرى فرجاً لأزمتهم» قال أحد الأسرى من داخل سجن النقب.

إلا أن الوكيل المساعد لوزارة الأسرى زياد أبو عين يرى أن إضراب الأسرى حقق إنجازاً مهماً على الصعيد الداخلي، وهو «تعزيز الوحدة الداخلية في المجتمع الفلسطيني على قضية واحدة».

وقال أبو عين: «إضراب الأسرى كان بالاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية بمختلف فئاتها، وبالتالي كان هناك التفاف جماهيري واسع وموحد حولها».

وشهدت خيم التضامن مع الأسرى التي نصبت في مختلف المدن الفلسطينية إقبالاً منقطع النظير، قلما حدث منذ مدة طويلة، الأمر الذي قال عنه رئيس نادي الأسير عيسى قراقع إنه يحدث لأول مرة في تاريخ التضامن مع الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال. وبحسب أبو عين، فإن هذا الإقبال الجماهيري الذي أشار إليه قراقع، بـ« الفعل أعاد الاعتبار للعمل الجماهيري الشعبي للانتفاضة الفلسطينية».

وقال: «هذا الاحتجاج السلمي التضامني مع الأسرى له انعكاسات إيجابية على الصعيد الدولي. بعدما شهد العمل المسلح نفوراً من قبل المجتمع الدولي». ولا يعتقد أبو عين أن إضراب الأسرى أو حملات التضامن معهم، مثلما جرى الشهر الماضي من الممكن أن تسهم بإطلاق سراح الأسرى، مشيراً إلى أن إضراب الأسرى كان إضراباً مطلبياً وليس سياسياً.

وقال: «الإفراج عن الأسرى لا يتم إلا في حالتين، الأولى مفاوضات سياسية بين الطرفين، والثانية ضغط دولي لتحقيق اتفاق ثنائي».

وفي هذا السياق أثنى أبو عين، على قرار صدر عن المجلس التشريعي باعتبار أي اتفاق تتوصل إليه السلطة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي ولا يتضمن إطلاق سراح الأسرى هو اتفاق باطل.

وقال: «هذا القرار من الممكن أن يشكل سياجاً لحماية الأسرى من أي اتفاق لا يتضمن إطلاق سراحهم».

وبين حديث أبو عين نظرياً وما يجري على أرض الواقع مسافة كبيرة جداً، وبخاصة في ظل الحالة التي يعيشها المجلس التشريعي فعلياً، ليس على المستوى السياسي فقط، بل وعلى المستوى الحياتي والمعيشي.

إلا أن مقررة اللجنة السياسية في المجلس التشريعي دلال سلامة، ترى أن على المجلس التشريعي أن يتخذ موقفاً جدياً فيما يتعلق بأية مفاوضات تجريها القيادة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، على الرغم من إشارتها إلى أنه لا توجد مفاوضات أصلاً في المرحلة الحالية. وتتفق سلامة مع ما أشار إليه أبو عين بخصوص قرار المجلس التشريعي، إلا أنها ذهبت إلى أعمق من ذلك بالإشارة إلى أهمية رفض إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين كما تم في المفاوضات السابقة، حيث اعتبرت إسرائيل حينها العملية بأنها «إجراءات لبناء الثقة».

وقالت «كافة اتفاقيات السلام التي عرفناها كانت في البداية تتضمن إطلاق سراح الأسرى، وبالتالي فان إطلاق سراح الأسرى أمر طبيعي ولا يجب اعتبار القضية إجراءات لبناء ثقة».

وأضافت: «الأسرى هم جزء من الشعب الفلسطيني، وأية مفاوضات تتم بين القيادة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي يجب أن تأخذ بالاعتبار أن هذا الجزء من الشعب يجب إطلاق سراحه لإنجاح أية مفاوضات».

ومن المراقبين من أشار إلى أن إسرائيل تستخدم قضية الأسرى في سجونها كورقة مساومة في أية مفاوضات قادمة، وفي هذا السياق شددت سلامة على أهمية أن يكون الإفراج عن الأسرى ليس مطلباً قائماً على طاولة المفاوضات، كون العملية من المنطق أن تأتي تحصيل حاصل لأي اتفاق سياسي.

وعلى هذا الأساس اتفقت سلامة، مع القول إن قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية من الممكن أن تفجر أي اتفاق يتوقع التوصل إليه في حال تمسكت إسرائيل بهذه الورقة للضغط من خلالها على السلطة الفلسطينية لتحقيق مكاسب أخرى. وبعيداً عن الحسابات السياسية، التي قد يتلاعب بها السياسيون، فإن رئيس نادي الأسير عيسى قراقع يبدي ارتياحاً واضحاً بشأن طبيعة الحملة التضامنية الواسعة مع الأسرى، مشيراً إلى أن الحملة أرسلت رسالة سياسية مهمة إلى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل مفادها «أن الأسرى الفلسطينيين ليسوا إرهابيين ... وأن قضية الأسرى من أكثر القضايا قدرة على تحريك الشارع الفلسطيني».

ويؤكد قراقع أن إضراب الأسرى لم يكن سياسياً بقدر ما كان من أجل تحقيق مطالب حياتية داخل سجون الاحتلال.

وقال: «التضامن الشعبي مع قضية الأسرى أخذ بعداً سياسياً بطريقة غير مباشرة، فكثافة التضامن الشعبي بينت أهمية وقوة قضية الأسرى على الصعيد السياسي داخل المجتمع الفلسطيني».

واتفق قراقع على أن قضية الأسرى قادرة على تحريك الشعب الفلسطيني في حال غياب أي حل سياسي، ومن هذا المنطلق حسب قراقع «لا يمكن الفصل بين المطالب الحياتية للأسرى في سجون الاحتلال وبين المطلب السياسي بإطلاق سراحهم».وقال: «لا يمكن الفصل بشكل ميكانيكي بين المطالب الحياتية أو السياسية للأسرى، فهناك علاقة قوية بين الناحيتين».

ويوضح قراقع ما يربط بين الناحيتين بالقول «مثلاً الأسرى يطالبون بأن يتمكن أبناؤهم من زيارتهم، أو تحسين أوضاعهم الصحية ... هذه المطالب هي جزء من الاتفاقيات الدولية التي تدعو الدولة المحتلة إلى توفير هذه الحقوق للأسرى، وإذا ثبت هذا الأمر ورضخت إسرائيل إلى توفير الحقوق الدولية للأسرى تثبت قضية الأسرى الفلسطينيين على أنهم أسرى حرب وليسوا إرهابيين». وأضاف: «لذلك إسرائيل تحجم عن إعطاء هذه الحقوق للأسرى؛ لان إعطاءها يعني اعترافها بأن الأسرى هم أسرى حرب ... لكن إسرائيل تتعامل مع الأسرى الفلسطينيين في سجونها على أنهم إرهابيون، وهي تحارب البعد القانوني لاعتقالهم خوفاً من اعتبارهم أسرى حرب».

وإن كان أسرى الحرب هم الجنود الذين اعتقلوا أثناء المعارك الضارية، وبالتالي فإن الحالة الفلسطينية قد لا تنطبق على هذا المفهوم، فإن القوانين الدولية دعت الدولة المحتلة إلى توفير الحماية وإعطاء الحقوق الإنسانية للمدنيين وإن كانوا في صفوف المقاومة، حسب ما أوضح الوكيل المساعد في وزارة شؤون الأسرى زياد أبو عين. وحتى يتم التوصل إلى اتفاق سياسي، يبدو أن العديد من الأسرى قد يفقدون حياتهم أو يشيخون، وبخاصة أن الحالة التي يعيشها الأسرى داخل السجون ما زالت على حالها.

فأثناء إعداد هذا التقرير، وبعد إنهاء الأسرى إضرابهم، استشهد الشاب فواز البلبل (٣٠ عاماً) في سجن مجدو العسكري نتيجة إصابته بسكتة قلبية، وهو معتقل منذ العام ٢٠٠٢، وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات، ما يرفع عدد الأسرى الذين استشهدوا داخل سجون الاحتلال منذ بداية الانتفاضة الحالية إلى أربعة، حسب رئيس نادي الأسير قراقع.

واعتبر هشام عبد الرازق، وزير شؤون الأسرى وفاة الأسير فواز إنما أتت نتيجة سياسة الإهمال الطبي، التي تتبعها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

ومن بين الأسرى الذين فاق عددهم ٧٥٠٠ أسير، هناك أكثر من ٩٠٠ حالة مرضية صعبة في السجون الإسرائيلية، منهم مصابون بأمراض القلب، والسرطان، وإعاقات نتيجة إصاباتهم بأعيرة نارية، وهم بحاجة إلى رعاية طبية فائقة وعاجلة غير قابلة للتأخير في انتظار انتعاش العملية التفاوضية أو موتها.

«التشريعي» يبحث .. والقضاء معطل

الاستيلاء على «الأراضي الحكومية» .. «فوضى وقايمة»!

حسن خريشة: المطلوب وقف العطايا والهبات في الاراضي الحكومية التي هي ملك الشعب الفلسطيني باكمله

يوسف الشايب وفايز أبو عون

رام الله، غزة: أكد د. عبد الرحمن حمد، وزير الإسكان والأشغال العامة، رئيس اللجنة المشكلة للإشراف على إدارة الأملاك الحكومية، على أن هذه اللجنة، والمشكلة بمرسوم رئاسي، في الثامن من كانون الثاني ٢٠٠٣، «ولدت منذ اللحظات الأولى لتشكيلها مشلولة تماماً». وأرجع حمد أسباب شللها هذا، وعدم قيامها بأي من المهام المكُلفة والمنوطة بها حسب المرسوم الرئاسي، إلى عدم مصادقة الرئيس ياسر عرفات، حتى الآن، على الآلية المقترحة من قبل اللجنة المقدمة إليه، مشيراً إلى أنه كان من المفترض، بعد تشكيل اللجنة، بهذا المرسوم، البدء فوراً في مباشرة العمل، من خلال وضع آلية تبين وتحدد كيفية إدارة هذه الأملاك، إلا أن عدم المصادقة على هذه الآلية التي وضعت لهذا الغرض منذ اللحظات الأولى، والتي تم تزويد الرئيس بنسخة منها، أفقدها الهدف التي شكلت من أجله، ما جعلها مشلولة، وغير قادرة على اتخاذ أية إجراءات من شأنها ضبط الأمور، ووقف التعديات على الأراضي العامة والحكومية . وكان الرئيس عرفات، ركز في خطابه الاخير امام المجلس التشريعي، في اب الماضي، على ضرورة محاسبة الفساد بجميع اوجهه، لا سيما الفساد في التصرف في الاراضي الحكومية، الذي تحدثت عنه تقارير صحافية واخرى صادرة عن مؤسسات حقوقية بشئ من التفاصيل وبدأت الاصوات تتعالى بشأنه.

وأشار حمد إلى أن اللجنة، من الناحية النظرية، ومن وجهة نظر الرئيس لا تزال قائمة، كونه يواظب، حتى اللحظة، على تحويل جميع الأوراق والمكاتبات إليها، ولكن في الحقيقة أن من يمارس الصلاحية على الأرض، وبشكل فعلي هي سلطة الأراضي، وليست اللجنة. وقال في حديث خاص لـ«آفاق برلمانية»: من هنا أقول وأؤكد أنه لا يوجد للجنة، البالغ عدد أعضائها خمسة، أية علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بقضايا تخصيص الأراضي، أو تأجيرها، أو بيعها، أو غير ذلك، سواء كانت الأراضي عامة أم أراضي دولة.

عبد الرحمن حمد: لجنة ادارة الاملاك الحكومية مشلولة وغير قادرة على اتخاذ أية اجراءات من شأنها ضبط الامور

وأضاف: دون اعتماد الآلية التي على أساسها ستقوم اللجنة بعملها، لم ولن تمارس هذه اللجنة أي نشاط، مهما كان نوعه، في هذا الإطار على الإطلاق، لأنه من غير المعقول أو المنطقي أن تتحمل اللجنة أية مسؤوليات، دون أن يكون لديها تفويض رسمي، ومصادقة على الآلية التي وضعتها للعمل، للحد من التجاوزات والتعديات على أملاك الحكومة، والأملاك العامة. وأكد حمد أن كل ما يتم التصرف به الآن في الأراضي، ليس للجنة أية علاقة به على الإطلاق، مشدداً على أنه إذا لم يتم الوقوف بحزم وبشدة أمام التعديات، فلن يكون بالمقدور وقف أي تعديات مستقبلية، معتبراً أملاك الدولة «رصيداً مهماً يجب الحفاظ عليه، والاهتمام به، وإعطاؤه الأولوية القصوى».

وحول حجم الأراضي التي جرى التعدي والاستيلاء عليها خارج إطار القانون، قال حمد: أنا بعيد كل البعد عن هذه القضايا، لكني أدرك أن هناك تجاوزات من قبل العاملين في أجهزة السلطة، وخارج أجهزة السلطة، رافضاً في الوقت ذاته إعطاء أية أرقام أو إحصاءات عن حجم الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها، بطريقة غير قانونية. وحول أسباب عدم طرح ملف «أراضي الدولة» في جلسة علنية أمام المجلس التشريعي، يقول حسن خريشة، نائب رئيس المجلس: هناك عدة لجان، تدرس الملف، الذي هو على أجندة المجلس منذ مدة، وتم التوصل إلى نتائج تضمنها في تقارير واضحة .. يبدو أن العمل المشترك بين عدة لجان يؤخر طرح هذا الموضوع، فلكل نائب رأي يختلف عن غيره في هذه القضية الخطيرة».

ويرى خريشة أن من غير المنصف الحديث عن تجاهل، مقصود أو غير مقصود، من قبل «التشريعي»، لملف «الأراضي الحكومية».. هناك تباطؤ في العمل، ربما، لكن الملف قيد الدراسة. ويقول خريشة: بات المطلوب وقف العطايا والهبات في الأراضي الحكومية، التي هي ملك للشعب الفلسطيني بأكمله، ويجب على الوزارات والمؤسسات الرسمية ترشيد منح هذه الأراضي لهذا وذاك .. إذا استمر الوضع على ما هو عليه لن نجد أراضي للاستخدام العام في المستقبل، وسنضطر لشراء أراض من مالكيها، ما يكلف السلطة أموالاً طائلة. ويؤكد خريشة على ضرورة معاقبة كل من تعامل مع الأراضي الحكومية بطريقة غير قانونية، وفقاً لأسس قانونية واضحة.

ويقول النائب معاوية المصري: هناك ضغوط على أعضاء المجلس بعدم التطرق إلى هذا الموضوع، وأكاد أجزم أن لأعضاء عدة في المجلس مصالح في المماطلة، وتسويف الأمر، رغم وجود شكاوى بهذه الخصوص، لا سيما في قطاع غزة. وتقول مصادر في المجلس التشريعي إن إحدى اللجان عملت على متابعة الأمر مع كل فريح أبو مدين، الذي عين بمرسوم رئاسي، رئيساً لسلطة الأراضي برتبة وزير، في الخامس من حزيران ٢٠٠٢، وهو تاريخ إنشاء سلطة الأراضي، والوزيرين عزام الأحمد، وعبد الرحمن حمد، إلا أن أية نتائج لم تتمخض عن هذه المتابعة، لـ«عدم رغبة المسؤولين في التعاون».

وتشير الوثائق، التي لدى «آفاق برلمانية» نسخة منها، أن كلاً من عزام الأحمد، وفريح أبو مدين، قدما استقالتيهما من اللجنة الخاصة المشكلة لمراقبة التصرف من الأملاك الحكومية، في حين احتج أبو مدين في رسالة للرئيس عرفات، على أن اللجنة المشكلة منه، ومن وزراء الطاقة، والإسكان، والعدل، ستعيد النظر في «جميع القرارات التي صدرت بعد تاريخ الأول من تموز ٢٠٠٢»، معتبراً أن في ذلك ما يتضمن «اتهاماً ضمنياً له»، مؤكداً على أن التعديات على أملاك الدولة، قبل هذا التاريخ، «كبيرة، ولا يمكن التغاضي عنها»، مشيراً إلى أن هناك من «يوشوش» الرئيس، بما يسيء إليه. والملاحظ من الوثائق ذاتها أن العديد من المسؤولين، الذي تتحدث الروايات عن تورطهم بشكل مباشر أو غير مباشر، في الاستيلاء غير القانون على أراضي الدولة، يرسلون رسائل متناقضة للرئيس، يحاول من خلالها، كل واحد منهم «إظهار نزاهته، وإلقاء التهم على الآخرين»، على حد تعبير مصدر في «التشريعي».

التقارير تؤكد

ويؤكد تقرير صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، انه «منذ قدوم السلطة الوطنية العام ١٩٩٤، تم التصرف بمساحات واسعة من أراضي الدولة، منها ما تم بطرق غير قانونية»، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في «عدم الالتزام بأسس ومعايير واضحة ومعلنة، تحكم هذا التصرف»، مؤكداً أن «الاستيلاء على أراضي الدولة، بطريقة غير قانونية، يظهر بشكل أساسي في قطاع غزة». ويشير التقرير إلى أنه، ومنذ قيام السلطة الوطنية، أنيطت مهمة إدارة واستغلال أراضي الدولة، بوزارة الإسكان، حيث تم استحداث دائرة في الوزارة خاصة بأملاك الدولة، واستمر الأمر على هذه الحال، حتى حزيران ٢٠٠٢، حيث أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بإنشاء سلطة الأراضي، كهيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتكون لها موازنة مستقلة ضمن الموازنة العامة للسلطة، على أن تلحق «دوائر تسجيل الأراضي التابعة لوزارة العدل، ودوائر المساحة التابعة لوزارة الإسكان، بسلطة الأراضي»، في حين نصت المادة الثالثة من المرسوم على أنه «يتم التصرف بالأراضي الحكومية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بناء على تنسيب من رئيس سلطة الأراضي، ووزير الأشغال العامة والإسكان، ووزير الحكم المحلي، الذي استثني لاحقاً من عضوية اللجنة المشكلة عن إدارة أملاك الحكومة، ما دعا د. صائب عريقات، وقتها، إلى الاحتجاج بكتاب إلى الرئيس، مشيراً إلى أن عمل اللجنة، لا يخرج عن دائرة اختصاص وزارة الحكم المحلي.

واللافت أن المرسوم لم يحدد مهام سلطة الأراضي، التي حددت مهامها بنفسها، وحصرتها في خمس: حصر الأراضي الحكومية والمحافظة عليها، والعمل على إزالة التعديات الواقعة على الأراضي الحكومية، وترشيح (تخصيص) الأراضي الحكومية للمشاريع العامة، وتأجير الأراضي الحكومية، ومتابعة تنفيذ قرارات استملاك الأراضي الخاصة للمنفعة العامة .. أي، وحسب تعبير أحد العاملين في دائرة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية «يعني كل إشي»، مشيراً ذاته، إلى أن مشكلة الأراضي الحكومية تكمن في كون أن القرارات بشأنها بيد «مجموعة صغيرة للغاية، وربما في يد شخص واحد» .

في الضفة

ويشير التقرير، بناء على بيانات من سلطة الأراضي في الضفة الغربية، أن معظم عمليات التصرف بأراضي الدولة في محافظات الضفة، تمت ما بين العامين ١٩٩٨، و٢٠٠٢، وهو ما أشار له أبو مدين في رسالته للرئيس، وأن النصيب الأكبر كان لمؤسسات حكومية وجمعيات إسكان، كان لوزارة التربية والتعليم نصيب الأسد فيها (٢٠٠ دونم)، في حين كان نصيب مقرات الأجهزة الأمنية (٥٢ دونماً)، في جميع محافظات الضفة. ويشير التقرير، إلى أنه «وبالرغم من أن نسبة كبيرة من الأراضي التي تم التصرف بها خصصت لجهات حكومية أو لأغراض عامة، إلا أن جزءاً آخر منها، تم تفويضه أو تخصيصه لعدد من الأفراد، خلافاً لأحكام القوانين النافذة، منها قيام وزارة الإسكان، التي كانت مخولة بالأمر، قبل إنشاء سلطة الأراضي، في الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٩٧، والخامس عشر من نيسان ١٩٩٨، بتفويض ثلاث قطع من الأراضي الحكومية ذات الأرقام (٢ و٢٧ و٢٨) من حوض رقم (٢٨٠٩٥) من أراضي مدينة بيت لحم، والبالغة مساحتها ١٧ دونماً تقريباً، لنائب في المجلس التشريعي، لإقامة فندق ومشروع استثماري، غير أنه وقبل دفع ثمن الأرض المفوضة، قام بتسجيلها باسمه في دائرة الأراضي، بناء على أمر من وزير العدل، آنذاك، إلى دائرة تسجيل الأراضي في بيت لحم».

ويشير التقرير الصادر مطلع العام ٢٠٠٣، إلى أن وزارة الإسكان، وقبل إنشاء سلطة الأراضي، فوضت العديد من قطع الأراضي الحكومية لعدد من المتنفذين في «السلطة»، منها قطعة الأرض رقم (٤٧) من حوض رقم (٥) من أراضي مدينة جنين، والبالغ مساحتها حوالي الدونم، لعقيد في أحد الأجهزة الأمنية، لبناء مسكن خاص عليها، والأمر ذاته حصل في القطعة التي تقترب مساحتها من مساحة سابقتها، وتحمل الرقم (٢) من حوض رقم (٢٨٠٩٥)، من أراضي بيت لحم، و«ذهبت لعقيد آخر». ويشير التقرير إلى أنه ليس هناك تعليمات أو أنظمة عمل واضحة، تبين المعايير والأسس التي يتم على أساسها تخصيص أراضي الدولة، فقد خصصت وزارة الإسكان في كانون الأول ١٩٩٧، ٣٠ دونماً من أراضي بيت لحم لبناء «دار الكلمة» التابعة للكنيسة الإنجيلية اللوثرية، لتعود وتخصص خمسة دونمات أخرى، وفي موقع مختلف، لبناء «دار الكلمة» ذاتها!

ويشير التقرير، نقلاً عن جداول سلطة الأراضي في الضفة الغربية، أن معظم الأراضي التي تم التصرف بها تركزت في محافظة رام الله (٧٦٪) بواقع (٢٧٩ دونماً)، تلتها بيت لحم (١٥١ دونماً)، ومن ثم جنين (١٦٣ دونماً)، في حين تركزت معظم الأراضي المتصرف بها في الخليل، في بلدة دورا (٣٨ مما مجموعه ٤٥ دونماً)، مشيراً إلى أن السبب في زيادة حجم الأراضي المتصرف بها في منطقة معينة دون الأخرى، يعود إلى مدى تأثير مراكز القوى في السلطة الوطنية. ويتحدث التقرير عن أن سلطة الأراضي، ومن قبلها وزارة الإسكان، لا تملك إحصاءات معتمدة حول حجم التعديات الواقعة على الأراضي الحكومية، معزياً ذلك إلى عدم بذل الجهات المختصة الجهد الكافي لرصد هذه التعديات، وعدم سيطرة السلطة الوطنية على كافة مناطق الضفة الغربية، إذ أن غالبية أراضي الدولة تقع في المنطقة (ج)، وبطبيعة الحال الأمور الآن أكثر تعقيداً، مع إعادة احتلال مدن الضفة الغربية، منذ نيسان ٢٠٠٢، إضافة إلى صعوبة التعرف على طبيعة التعديات، التي وقعت على أراضي الدولة، لعدم تسجيل كافة أراضي الدولة، وعدم معرفة مساحتها الإجمالية.ومن الواضح أن هناك تقصيراً من الجهات القانونية في سلطة الأراضي، ومن قبلها في وزارة الإسكان، حيث لا توجد أمام المحاكم سوى قضية واحدة بخصوص أراضي الدولة، ولم يتم البت بها بعد، كما لم يسبق أن تم تشكيل المحكمة المختصة بالنظر في التعديات الواقعة على الأراضي الحكومية، والمنصوص عليها في قانون المحافظة على أراضي وأملاك الدولة الأردني، رقم (١٤) للعام ١٩٦١، والمعمول به في الضفة الغربية.

في غزة

في حزيران الماضي، رفع عدد من سكان حي الأمل في خان يونس، إلى بلدية خان يونس، وسلطة الأراضي، ووزارة الإسكان والأشغال العامة، شكاوى ضد ضابط كبير ومدير عام في إحدى الوزارات يتهمونهم بالاستيلاء عنوة على أراض حكومية قريبة من مستوطنة «نفيه دكاليم»، غرب حي الأمل، دون أذونات، بل وبدأوا ببناء منازل خاصة لهم فيها.

وتحدثت مصادر صحافية وقتها أن رئيس سلطة الأراضي، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه، وجه كتاباً بهذا الشأن إلى اللواء غازي الجبالي، رئيس جهاز الشرطة الفلسطينية، آنذاك، يطالبه فيه بوقف هؤلاء الضباط عن البناء في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، وتضمن الكتاب بياناً للتعديات، واسماء المتعدين، مشيراً إلى أنهم قاموا بتسوية الأرض التي استولوا عليها، وتحمل رقم (١٧) من الحوض رقم (٨٩) من أراضي خان يونس، حيث كان مرسوم رئاسي خصص هذه القطعة لإقامة مدرسة ومحكمة شرعية. وحسب مصادر صحافية فإن هؤلاء الضباط والمسؤولين ادعوا الحصول على أذونات من جهات رسمية، إلا أن الجهات المسؤولة نفت ذلك. ويقول مصطفى إبراهيم، الناشط في مجال حقوق الإنسان والمتخصص في متابعة ملف «الأراضي الحكومية»: غالباً ما يتم الاستفادة من أراضي الدولة للغايات العامة، كبناء مقرات حكومية، أو مدارس، أو مستشفيات، أو محاكم ... لكن هناك روايات كثيرة وشبه مؤكدة حول تصرفات غير قانونية بمساحات واسعة من أراضي الدولة لصالح جهات خاصة، وأشخاص متنفذين. ومن بين الروايات الرائجة، حسب إبراهيم، منح عدد من مسؤولي الأجهزة المدنية والأمنية في السلطة الوطنية أراضي حكومية، مساحة القطعة الواحدة للشخص الواحد ما بين النصف دونم والدونم الواحد في منطقة تل الهوى، ومدينة الزهراء، ومنطقة النصر، والقرعة الخامسة الممتدة من جباليا وحتى بيت لاهيا، كما تم منح ما بين الربع دونم والنصف دونم في مشروع عامر، وحي النصر بمدينة غزة للموظفين الحكوميين الذين عملوا في عهد الإدارة المصرية، باعتبار أنهم لم يستفيدوا من قرار رئيس الجمهورية المصرية آنذاك الذي قضى بمنح كل موظف نصف دونم، كما منحت أراض لعدد من المخاتير في مناطق عدة، كمنطقة القرعة الخامسة، بالإضافة إلى منح بعض العشائر أراضي تقدر مساحة كل منها ما بين ثلاثة إلى خمسة دونمات، بغرض إقامة مقرات لها عليها، كما حدث مع إحدى العشائر في مدينة رفح.

مصطفى ابراهيم: اراضي الدولة استغلت لغايات شخصية وغير قانونية

وأضاف إبراهيم: ذلك كله يأتي بالإضافة إلى استيلاء عدد من الأجهزة الأمنية على مساحة من أراضي الدولة، بحجة بناء مقرات عليها، غير أن هذه الأراضي استغلت جزئياً لغايات شخصية، مقدماً مثالاً على ذلك، قيام مسؤول في جهاز الدفاع المدني بالاستيلاء على قطعة أرض حكومية تبلغ مساحتها حوالي ٣٥ دونماً في حي تل السلطان، تم استغلال حوالي ١٢ دونماً منها من قبل الجهاز نفسه، بينما لم يعرف كيف تم التصرف ببقية المساحة، واستيلاء عقيد في أحد الأجهزة الأمنية على أراضٍ حكومية في منطقة النصيرات بمحافظة الوسطى، مؤكداً على ضرورة قيام الجهات المعنية بالتحقيق في جميع هذه القضايا، ومعاقبة المتصرفين بالمال العام بصورة غير قانونية، مشيراً إلى أنه، وقبل إنشاء سلطة الأراضي، تعددت الجهات المتصرفة بأراضي الدولة في قطاع غزة، بدءاً من رئيس السلطة الوطنية، مروراً بوزير الإسكان، ووزير العدل، وأخيراً رئيس سلطة الأراضي، ما زاد الأمور تعقيداً. وأكد الدكتور المحامي عبد الرحمن أبو النصر، نائب نقيب المحامين في غزة، أن «المُشرّع وضع قواعد وأصول للتعاطي مع الأملاك العامة، إذ لا يجوز للسلطة أن تتصرف بها على وجه مطلق الحرية، فإذا كانت حرية الفرد مقيدة في التصرف بالأملاك الخاصة، فما بالنا بالنسبة للأملاك العامة، كما أن المُشرع عمل على حماية هذه الأملاك من الاعتداءات، وعدم اكتساب أية حقوق من هذه الأراضي، إلا وفقاً للقانون (رقم ٥ للعام ١٩٦٠)، والذي يقول إنه لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة، أو الأشخاص الاعتباريين، وكذلك أموال الأوقاف الخيرية، أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم، كما لا يجوز التعدي عليها، وفي حال حصول التعدي، يكون للجهة صاحبة الشأن حق إزالته إدارياً بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

وأشار أبو النصر إلى أن «القانون الأساسي» الفلسطيني، لم يشر إلى الأراضي العامة، أو كيفية التصرف فيها، وإنما أحال التصرف بالمتلكات العامة إلى القانون ليحدد الكيفية والصلاحية.. وقال: يبقى الإطار القانوني إطاراً نظرياً، خاصة أن السلطة الوطنية لم تحدد فلسفة للتعاطي مع ملف الأراضي الحكومية، وإلى أي وجهة يمكن تتجه سياستها بهذه الخصوص. ويضيف: وإن كانت قد ورثت وضعاً سياسياً وقانونياً في غاية التعقيد لا يمكن تبسيطه بأي حال من الأحوال، كان عليها إدراك هذا التعقيد، ووضع سياسة واستراتيجية وفلسفة لمواجهة هذا الواقع، وبين أن من أوجه هذا التعقيد: الجزء المتواصل من الأراضي الحكومية المقام عليها مستوطنات إسرائيلية، والجزء من الأراضي التي تم التصرف فيها في عهد الإدارة المصرية، ولم تكتمل هذه التصرفات، وهي ما تعرف بأراضي الأقساط، بالإضافة إلى الجزء الذي تم الوعد بالتعاقد عليه مع الإدارة المصرية، ولم يتم التعاقد، وهي القطعة الخامسة. ويؤكد أبو النصر: رغم الظروف والصعوبات الهائلة التي تواجه السلطة التنفيذية، وتؤثر سلباً على قدرتها في إدارة أملاك الدولة، والمحافظة عليها، إلا أن الممارسة العملية كشفت عن تقصير غير مبرر من جانبها في بذل الجهود اللازمة للمحافظة على هذه الأملاك، واستغلالها بصورة جيدة، ووقف التعديات عليها، مؤكدة على أن هذا الخلل في الممارسة من الواجب معالجته، وعلى وجه السرعة.

لا يريدون الحديث

ويؤكد العاملون في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أنه وعلى الرغم من أن التعديات على الأراضي الحكومية تنتشر بشكل مكثف في غزة، إلا أن المعطيات في مجملها ترتكز على روايات وبعض المراسلات التي تم بصعوبة الحصول عليها، خاصة أن إدارة تسجيل الأراضي في قطاع غزة، عملت، و«في كل مرة توجهنا إليها، على المماطلة والتسويف، وتزويدنا بمعلومات عامة «لا تفيد أحداً»، وهي بطبيعة الحال غير تلك التي نبحث عنها»، ومحاولات المماطلة هذه هي التي تحدث عنها عاملون في عدة لجان في المجلس التشريعي.

وحتى نستكمل الملف من جميع أبعاده، كان لابد من الحديث مع رئيس سلطة الأراضي، أو من ينوب عنه، إلا أن ذلك تعذر، لأسلوب المماطلة الذي يعتمده المسؤولون في الإدارة، حيث استنتج مراسلنا في غزة، أن هناك رغبة بعدم الحديث عن هذا الموضوع. وكان من المقرر، في نهاية آب الماضي، عقد ندوة حول الاستيلاء على الأراضي الحكومية، بتنظيم من الملتقى الفكري العربي، في مقر جمعية الهلال الأحمر بغزة، إلا أنها لم تتم بعد اعتذار ثلاثة من أربعة متحدثين، عن الحضور. وقال مدحت حلس، منسق الملتقى: كنا نجد أنه من الضروري عقد هذه الندوة، بعد تعالي الأصوات التي تطالب بوضع حد لعملية الاستيلاء على الأراضي بطريقة غير قانونية، إلا أن وزير العدل، ناهض الريس، اعتذر عن الندوة، «لاستدعائه بشكل مفاجئ لحضور جلسة مجلس الوزراء في رام الله»، والأمر ذاته حصل مع رئيس سلطة الأراضي، فريح أبو مدين، الذي علم من مكتبه أنه «استدعي لحضور اجتماع مع الجهات المانحة في رام الله»، في حين اعتذر رئيس نيابة دعاوى الحكومة، منير العقبة، «لأسباب شخصية»، لم يحددها مكتبه، وكان الوحيد الذي حضر إلى مكان انعقاد الجلسة، الدكتور المحامي عبد الرحمن أبو النصر، نائب نقيب المحامين في غزة، رغم أن قاعة الهلال الأحمر غصت بالحضور. ويرى حلس في عدم انعقاد الندور «خسارة كبيرة»، معرباً عن أمله في عقد ندوة تتحدث في ذات الموضوع، حتى وإن تغير المدعوين الأساسيين.

الانتفاضة في عامها الخامس

بقلم: سميح شبيب

دخلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، عامها الخامس، بعد أن شهدت الأعوام الأربعة الخوالي أحداثاً جساماً، طالت الأمن والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وتركت جملة آثار عميقة، وعلى الجانبين: الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء.

من الصعب الآن، ولا يزال الحدث مستمراً وساخناً وقائماً، الدخول الى بوتقة التقييم، ومحاولة الإجابة على التساؤل الأساس في الموضوع، وهو: هل انتصرت الانتفاضة أم انهزمت؟!! ان هكذا تساؤل، الآن، من شأنه أن يعيدنا، ودون استئذان الى مرحلة بدايات الانتفاضة، وما اعتراها من خيارات أولية. بادئ ذي بدء، لا بد لنا من القول، إن الانتفاضة الثانية، لم تكن نبتاً شيطانياً ولا مغامرة قام بها مقامرون، بقدر ما جاءت حدثاً متسقاً ومنسجماً، مع جملة الأحداث التي سبقته، خاصة في مرحلة ما بعد الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي في العام ١٩٩٣.

وضع هذا الاتفاق مبادئ عامة، كي تشكل في مجموعها تمهيداً للدخول الى دائرة المفاوضات، وقام بإرجاء القضايا الأساسية والمركزية في الصراع، الى المرحلة النهائية.

كان هنالك ثمة مراهنات فلسطينية تم التعبير عنها في حينه، وأجمعت أقوال المراهنين على أن ثمة دولة فلسطينية ذات سيادة قادمة لا محالة، بل وجد بعضهم فيها سنغافورة الشرق الأوسط.

على الجانب الاسرائيلي، كانت المراهنات لا تقل أهمية، وترى في المستقبل، قبولاً فلسطينياً باشتراطات اسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالقدس واللاجئين.

دارت المفاوضات دورتها، وتبيّن بما لا يدع مجالاً للشك إستالة جسر الهوة ما بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

أجملت الادارة الأميركية، خلاصة ملفاتها الخاصة بالمفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، والتي كان دنيس روس مهندسها الرئيسي، حاولت، بل وجهدت في كامب ديفيد، للتوصل الى صيغ مشتركة، لكنها فشلت في ذلك، فشلا ذريعاً، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الاسرائيلية، بمثابة ناقوس الخطر، والانذار المبكر، فما أملت تحقيقه لم يتحقق، الأمر الذي سيجعل من السلطة الفلسطينية عبئاً ثقيلاً، بدلاً من أن تكون شريكا.

عاد الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي من كامب ديفيد، ليجدا بعضهما في وجه بعض، وبالتالي أصبح الصدام أمراً محتماً لا بد منه. على الجانب الاسرائيلي كان الأمر محسوماً، ومفاده محاولة إخضاع الفلسطينيين بالقوة والعنف. أما على الجانب الفلسطيني، ونظراً لتعدد مرجعيات القرار، فقد تعددت خيارات المواجهة، وكان أكثرها رواجاً، هو الخيار العسكري.

حذرت اوساط فلسطينية من مغبة الخيار العسكري، ذلك أن لدى اسرائيل قوتها الأمنية والعسكرية المتفوقة، وبالتالي فإن الدخول الى بوتقة الفعل العسكري، سيؤدي حتماً الى هزيمة الخيار العسكري الفلسطيني.

تمكن دعاة عسكرة الانتفاضة، من استخدام أسلوب العمليات التفجيرية داخل المدن الاسرائيلية، وروجوا لهذا الأسلوب عقائدياً ونفسياً وعاطفياً، فأضحى جزءاً هاماً من الشارع، يعتبر العمليات نصراً فلسطينياً، بعدما عزّت الانتصارات في المحافل السياسية والتفاوضية.

أدانت السلطة الفلسطينية الأساليب العسكرية، خاصة العمليات التفجيرية داخل المدن الاسرائيلية، لكن تلك الأساليب تمكنت من أن تفرض نفسها، وأن تستجر جزءاً من «فتح» لتشكل كتائب الأقصى.

طغى الطابع العسكري للانتفاضة على ما سواه من أشكال كفاحية مدنية وسلمية، ولعل المراقب يلحظ، بوضوح، مدى الحرص الاسرائيلي على جر الانتفاضة للملعب العسكري. فمنذ بدء الانتفاضة استخدمت اسرائيل الرصاص الحي، وقتلت مدنيين وأطفالاً، بل واستخدمت طائرات الأباتشي لقصف مراكز الشرطة الفلسطينية.

ضخمت اسرائيل من حجم القوة العسكرية الفلسطينية، وساعدها على ذلك ادعاءات فلسطينية تقول باستحواذ الصواريخ. والمدافع وغيرها، وبالتالي تمكنت اسرائيل من تمهيد الأجواء، لاجتياح المدن الفلسطينية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة. إذا أردنا أن نجزئ الأمور، ونعزلها عن بعضها بعضاً، لتمكنا من القول، وبشيء من الوضوح، بأن القوات الاسرائيلية انتصرت عسكرياً، ولعله من البداهة القول، بأن اسرائيل قادرة على ذلك من خلال تفوقها العسكري.. لكن والى جانب ذلك، وفيما اذا نظرنا للوحة من كافة جوانبها وتلاوينها، لوجدنا أن صمود المجتمع الفلسطيني، بمؤسساته وقواه وشرائحه، كان قد حال دون حالة الانهيار، ورفع الراية البيضاء سياسياً واجتماعياً. صمد الفلسطينيون في أرضهم، رغم صعوبة الأحوال القائمة، ولم يحدث الترانسفير-المأمول إسرائيلياً، كما وتماسك المجتمع الفلسطيني، رغم المخاطر الحقيقية المحيقة به. تجسد ذلك في حالات التكيف المقاوم، على الصعد التربوية والاقتصادية والنفسية وغيرها من الصعد. خلقت حالة الصمود الفلسطيني، والتكيف المقاوم مع نتائج الانتفاضة، عوامل مؤثرة داخل الكيان السياسي الاسرائيلي، ولعل في خيار شارون الراهن، الفصل الأحادي الجانب، ما يشير الى حالة الاضطراب التي يعيشها المجتمع الاسرائيلي من جهة، ومحاولة الهروب الى الأمام تخلصاً مما هو قائم.

ما ثبت وترسخ خلال السنوات الأربع الخوالي من عمر الانتفاضة، هو استحالة شطب الكيانية السياسية الفلسطينية، عبر اجتياحات، وأفعال عنف عكسرية وأمني اسرائيلي، وبالتالي استحالة القفز عن الشريك الفلسطيني، أو إبداله، عبر خيارات تفكير رغبي، ليس إلاّ.

لكن هل يكفي القول، بأن الصمود الفلسطيني الراهن، ضمانة للانتصار والبقاء.

هنالك حوار فلسطيني-فلسطيني جارٍ الآن، وهنالك محاولات لتقليب الأمور والخيارات المتاحة، ولعله من المفيد القول. الآن بأن ثمة تقييماً عملياً وموضوعياً، لما سبق وأن مورس من أشكال كفاحية، كفيل بالوصول الى اختيار ما هو مفيد ومثمر، وبالتالي الابتعاد عما هو مؤذٍ وضار، ودون مواقف مسبقة، أو محاولة التمترس على مواقف ثبت عجزها وضررها.

ان التوافق الوطني حول أسس ونقاط مشتركة، بات مطلباً وطنياً عاماً، ذلك ان ما هو قادم اسرائيلياً، محاولة حسم الأمور، وبسرعة.. فهل ستتمكن الأطراف الفلسطينية من التوافق حول الاسس الوطنية اللازمة.

التنمية الفلسطينية: مقارنة التدخلات ورصد الإخفاقات وإعادة تعريف السياق وتحديد الأهداف*

عرض وتعليق: محمد صلاح عطار

في تحديده لماهية كتابه، يعلن الدكتور خليل نخلة أن مؤلفه «أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة»، يتناول بمجموع تحليلاته ومنطلقاته واستخلاصاته وبأجزائه الخمسة، موضوعة التنمية الفلسطينية، في سعي لدمج الأفكار والتجارب بصورة متكاملة للخروج بنظرة إلى التغيير الاجتماعي المأمول، وعلى ذلك فإن الكاتب حرص على نفي صفة الممارسة الأكاديمية عن عمله، باعتبار أن الغرض من هذه الدراسة ليس الخوض في تجربة أكاديمية نظرية، بل استلهام التجربة التحليلية من أجل تحقيق التغيير المطلوب بكسر حلقة اللاتنمية، والوصول إلى التنمية المتوخاة، إلا أن المؤلف وعلى الرغم من موقفه المضاد للممارسة الأكاديمية، وفي مقدمة الكتاب، أجاز لنفسه الاستعانة المكثفة بمقولات وتحليلات كوكبة من علماء الاجتماع السياسي في تبيان الموقف من التاريخ ورأس المال والعولمة وكذلك التنمية.

المتضمنات وتقسيماتها

يتضمن الكتاب خمسة أجزاء، ففي جزئه الأول يبدأ بمقدمة نظرية واستطرادات تحليلية وتعريفات تتناول مفاهيم العولمة والتنمية والدعم الاقتصادي والسياسي بانطباقها على الحالة الفلسطينية، بما تتطلبه من تنمية الموارد البشرية والتطور الاجتماعي. أما الجزء الثاني، فيتعرض للتدخلات التنموية في مرحلة ما قبل اتفاقات أوسلو للفترة ما بين العامين ١٩٧٨ و١٩٩٢، ليتناول المبادرات الخارجية العامة وفي مقدمتها اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة والمنبثقة عن القمة العربية المنعقدة في بغداد ١٩٧٨، وكذلك الصندوق العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق «أوبك»، والتقسيم الثاني في هذا الجزء يتناول دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية بما تضمه من شبكة المنظمات والاتحادات الخيرية والمهنية، والتقسيم الثالث يتناول مؤسسة التعاون الفلسطينية، الجزء الثالث خصص للتدخلات التنموية في مرحلة ما بعد اتفاقات أوسلو لتغطي للفترة ما بين الأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٢، وتتناول الصورة العامة وبتركيز على الاتحاد الأوروبي بسجل تدخله الرسمي والفعلي في الأراضي الفلسطينية، ويتناول الجزء الرابع مقارنة التدخلات ما قبل وبعد اتفاقات أوسلو في جدول تفصيلي بالاعتماد على المتغيرات في البيئة السياسية والقانونية، ووكالات الدعم واحتمالات التعاون معها، والأهداف الإستراتيجية وراء التدخل، وطبيعة وحجم المشاريع، واختيار الشركاء المحليين، ونوعية المؤسسة المحلية، وإشكالية الرقابة والتنفيذ، والدفعات المالية، والتقارير والتوثيق المالي، وتوفير المساعدات الفنية ونقل الخبرات وكذلك الأصداء الناجمة عن النتائج أو الخبرة، وفي الجزء الخامس تضمين للخلاصة والاستنتاجات بما تطرحه من إعادة تعريف للسياق وتحديد الأهداف وتحويل النهج وإحداث التأثير المجتمعي.

المنهج وإشكالية التنمية

على صعيد البناء المعرفي احتوى الكتاب على العديد من نقاط القوة التي تم توظيفها في سياق متناغم من خلال الخوض في تحليل المركبات الرئيسة، والمتطلبات التي تكفل الاعتماد على الذات، وكذلك بطرح الأسئلة حول عدم حدوث التنمية والشروط اللازمة لإحداث مثل هذه التنمية، وفي القسم الأساسي من الكتاب، وتحديداً في القلب منه، بأجزائه الثاني والثالث والرابع، بذل المؤلف جهداً كبيراً، وتميز ذلك بيسر انسياب المعلومة، وتوافق البيانات مع المعطيات المطروحة، وملاءمة ذلك كله مع مقارنة التدخلات لما قبل وبعد اتفاقات أوسلو، وفي عقد المقارنة لمرحلتين زمنيتين بفاصل اتفاقات أوسلو، وبامتداد يصل لقرابة العقدين، وباعتماد المتغيرات الاثنتي عشرة كأدوات قياس، يصل الدكتور خليل نخلة لاستنتاجات تدعم سجل الإخفاق التنموي التي تتلخص في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وارتباك العمل المؤسساتي وإعادة عجلة التنمية إلى الوراء.

وفي السياق ذاته، يشير الكاتب إلى أن مصادر الدعم الاقتصادي للمجموعة العربية - الإقليمية أنفقت في فلسطين في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٢ قرابة ٥٦٤ مليون دولار أمريكي، منها قيام الولايات المتحدة الأمريكية، عبر المنظمات الطوعية الخاصة، في الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٨٧، بإنفاق ٧٧ مليون دولار، وفي الصدد ذاته ينوه إلى بلوغ تعهدات الدول المانحة للفترة الواقعة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١ لحوالي ١,٦ مليار دولار.

وبناء على ذلك تطرح الدراسة توليفة كسر حلقة اللاتنمية بالدعوة إلى إعادة تعريف السياق بعدم الإذعان للشروط الخارجية وعدم تقبل الإملاءات وتحديد الأهداف وسلم الأولويات وكذلك تحويل النهج نحو المشاركة المجتمعية.

وعلى الرغم من نجاح المؤلف من الناحية المعرفية، فإن المنهجية التي تبناها قادت إلى الموقف الفكري المسبق، فذات المنطلقات والتحليلات لبارينتي وكوكس وروبنسون، أوصلت الدكتور خليل نخلة بالنتيجة إلى التبني التام لتقرير سمير أمين المقدم إلى مفوضية الجنوب والمعنون «تحدي الجنوب» بمطالبته بتحقيق التنمية التي تضع الشعوب في مركز اهتمامها، وتعتمد على الذات مع الحرص على مبادئ الإنصاف والمشاركة والمشاريع القابلة للاستدامة، وبذلك يذهب الكاتب إلى حد القول: هذه هي خلاصة وجهة النظر التي أتبناها في هذا البحث، فيما يتعلق بالتنمية في فلسطين، وعلى ذلك، فإن المؤلف يرى في العملية التنموية الراهنة إبقاءً على القيادة السياسية الفلسطينية الحالية بغية الحفاظ على «عملية السلام» الحاصلة على المباركة الدولية، وزيادة حالة عدم التكافؤ وعدم التوازن فيما يتعلق بالتبعية الفلسطينية لإسرائيل والقوى الخارجية الأخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وإعادة بناء البنى الطبيعية بعد ما حل بها من دمار وتخريب وتعزيز وتقوية قدرات النظام الفلسطيني، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص، والنخبة الفكرية، بحيث تصبح التبعية أكثر نشاطاً وأفضل ترشيداً، وأيضاً تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للشرائح المحتاجة بين السكان للحيلولة دون أن يشكلوا خطراً على الاستقرار السياسي، ولكن دون الدخول في الأسباب الكامنة وراء الفقر أو الوسائل الكفيلة بمعالجة الأمور، وفي السياق ذاته، فإن المؤلف يرى المخرج من حالة اللاتنمية بإجراء عملية إعادة توجيه تتطلب نشر القناعة الذاتية فيما يتعلق بالرؤية والفكرة والطريقة بإحداث التنمية، ويقترح الرافعة لهذا البرنامج بعدم الاقتصار على شرائح مختارة من النخب الفكرية، بل أن تتعدى ذلك لتغرس في أذهان الناس بصورة مجتمعية يومية تشمل جميع صانعي القرار. ولكن كيف ومن أين توصل الكاتب لهذه الصيغة الشمولية؟ ولعل الجواب يأتي من استلهامه لمفهوم الطبقة الجديدة، حيث يرى أن الاحتكار المقصور في أوساط «السلطة الوطنية» الجديدة فيما يتعلق بالقرارات السياسية وإمكانية الحصول على المصادر الجديدة للأموال والامتيازات الأخرى، فإن هذه الأوساط سيطرت دونما منافسة على الوظائف المغرية والاحتكارات المربحة لصالح أبنائها وبناتها وعائلاتها، وارتبطت أسماء شركات القطاع الخاص مباشرة بأسماء وجوه السلطة السياسية والمحسوبين عليها، وأدت الأحوال إلى نشوء طبقة اجتماعية سياسية اقتصادية جديدة مع كل المظاهر المرتبطة بالثراء الفاحش، والبذخ، والتحرك دونما عرقلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع وجود اتصالات متمتعة بالامتيازات مع صانعي القرار السياسي الفلسطيني داخلياً، ومع الأسياد الإسرائيليين خارجياً، وكذلك مع المصادر المعولة للدعم التنموي.

إن النزعة الاستلهامية التحليلية التي انتهجها المؤلف لا تقف عند حدود الموقف من التوجهات التنموية ومجمل النشاطات الاقتصادية والتماهي بمفهوم الطبقة الجديدة بتعميم التشوهات الحاصلة أصلاً في أصغر وأضيق شرائح الطبقة الوسطى الفلسطينية، بل يتعدى ذلك إلى الموقف من السلطة، ومن خلال القول: وفي السياق المحدد خلال السنين الثماني الأخيرة، فإن السلطة الفلسطينية لعبت دوراً بارزاً في تكريس الانحرافات المجتمعية والاقتصادية والهيكلية. وفي الوقت الذي أبدت فيه تجاوباً واسعاً مع الاشتراطات والإملاءات التي فرضت عليها من الخارج، فإنها لم تبدِ، بالمقابل، تجاوباً مماثلاً لاحتياجات واهتمامات الناس، وفشلت إلى حد بعيد في خلق أو إلهام الناس على خلق نظام فلسطيني يعزز الاعتماد الذاتي أو يفجر الطاقات الكامنة في الناس، وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن الاعتماد المكشوف والمبالغ به على المصادر الخارجية كوفئ، بينما لم تبذل أية جهود تذكر لتعبئة الطاقات الكامنة، وفي السياق ذاته، فإن الكاتب يجعل من تحصيل حاصل عملية التنمية اشتراطاً للتنمية الاقتصادية بقوله: مع أن التجارب التنموية في شتى المناطق تثبت مراراً وتكراراً أن الاستثمار في تنمية رأس المال الفكري والإنتاج المعرفي في سياق التنمية الإنسانية يقعان في صلب تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، فإن السلطة الفلسطينية واصلت تضليل نفسها وتضليل الناس معها بمؤشرات في غاية السطحية، وتضمن ذلك استخدام مؤشرات خاطئة للنمو الاقتصادي والتركيز على إعادة بناء المنشآت والبنى التحتية الظاهرة للعيان بعد كل اجتياح أو إعادة احتلال من قبل إسرائيل، وإظهار كل ذلك وكأن المجتمع يسير على طريق التنمية. خلاصة القول أن مفهوم التنمية الذي تناوله المؤلف بشقيه التشخيصي والعلاجي يحمل في طياته مفارقة تفضي إلى التناقض، فكيف يمكن أن نفهم أن كسر حالة اللاتنمية يتطلب إجراءً مثالياً طوباوياً ينادي بتبني فكرة التنمية الشاملة وتعزيزها سياسياً ووطنياً وثقافياً والتحرك المتواصل لغرسها في الأذهان، حيث أن التنمية كانت وما زالت نتاجاً للعملية الاقتصادية المجتمعية، وهي، خلال التجارب والتطور الحاصل في المجتمعات على اختلافها، ارتبطت بصعود وتماسك وهيمنة الطبقة الوسطى، والحالة الفلسطينية، وإن كانت محكومة بخصوصياتها، فإنها ليست الاستثناء الذي يخرج عن القاعدة.

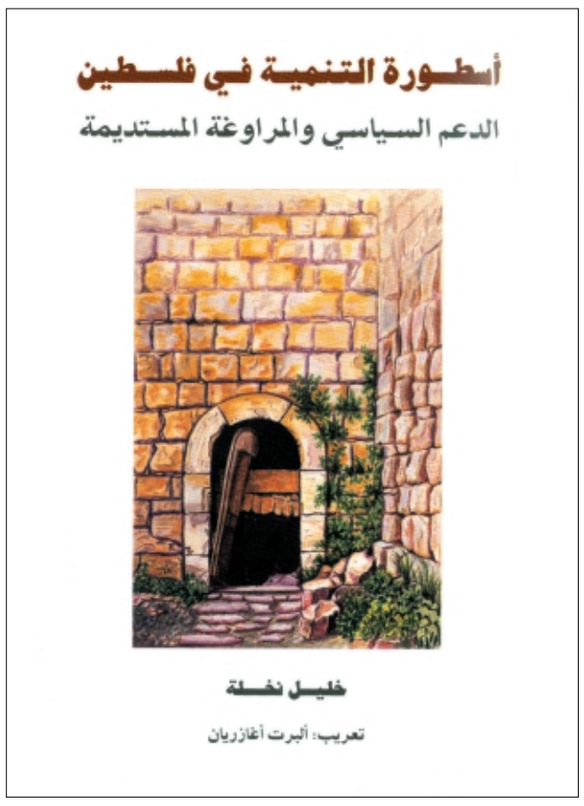

* خليل نخلة أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، تعريب: ألبرت أغازريان، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ٢٠٠٤

إرنست هيمنجواي في القدس

محمود شقير

ابتدأت قراءة إرنست هيمنجواي وأنا في الثانية والعشرين من العمر، وتمنيت لو أنني قرأت له قبل ذلك بكثير. منذ القصص الأولى التي قرأتها له، منذ الرواية الأولى كذلك، شعرت أنني أمام كاتب قادر على جذب انتباه القراء. أعجبت منذ اللحظة الأولى بأسلوبه السهل الممتنع، وجملته السردية المبدوءة بالفعل في أغلب الأحيان، وطريقته الماكرة في التخفي خلف النص وتقديمه للقارئ بأسلوب يبدو محايداً وموضوعياً، وأعتقد أنني تأثرت بهذه الطريقة في الكتابة. كان ذلك أوائل الستينيات من القرن الماضي، وكانت القدس آنذاك تحتفي بالثقافة على نحو ما، وكان للكتاب حضوره النسبي في المدينة، على العكس تماماً مما هو واقع الآن.

كنت ومجموعة من الشبان قد ابتدأنا الكتابة في مجلة «الأفق الجديد» المقدسية التي ظهرت إلى حيز الوجود العام ١٩٦١ ، وأعتقد أن ظهور المجلة في تلك الفترة، لعب دوراً بارزاً في انجذابنا إلى ميدان الكتابة الإبداعية وفي صقل مواهبنا، وفي لفت انتباهنا إلى الأدب العالمي. كان من حسن حظنا أن ثمة حركة ترجمة نشطة إلى حد ما في القاهرة وبيروت. وكان ثمة مكتبات في القدس تستقبل الكتب التي تصدرها دور النشر في هاتين المدينتين، وبينها بطبيعة الحال، الكتب المترجمة لأبرز الكتاب العالميين. ولقد لعبت المقالات النقدية ومراجعات الكتب التي كانت تنشرها مجلة الأفق الجديد، وكذلك مجلة الآداب اللبنانية، دوراً مهماً في تعريفنا بالكتب التي ينبغي علينا أن نقرأها. تعرفت جراء ذلك على كتب إرنست هيمنجواي، جون شتاينبك، ألبير كامو، جان بول سارتر، أرسكين كالدويل، كولن ويلسون وآخرين.

كنت أشعر بالغبطة وأنا أتجه إلى هذه المكتبة أو تلك من المكتبات المنتشرة في شارع صلاح الدين وشارع الزهراء، لمتابعة ما يصل إليها من كتب جديدة، وكنت أشتري كتباً باستمرار: دواوين شعر، مجموعات قصصية، وروايات، وكذلك يفعل أصدقائي من الكتاب الذين أصبحوا يُعرفون في ما بعد بجيل الأفق الجديد. كنا نشتري الكتب القادمة إلينا من القاهرة وبيروت، نقرأها ونجري نقاشات حولها، وفي بعض الأحيان نتجرأ على الكتابة عنها، ولقد امتد طموحي في تلك السنوات التي كنت أثناءها كاتباً يتلمس خطواته الأولى على درب الكتابة الطويل، إلى القراءة باللغة الانجليزية. كنت أذهب إلى مركز المعلومات الأمريكي، الكائن في شارع فرعي متفرع من شارع صلاح الدين، أستعير كتباً بالعربية وبالإنجليزية، ووصل بي أمر الانشداد إلى أدب هيمنجواي وكذلك شتاينبك، حدّ القيام بترجمة بعض قصصهما من الانجليزية إلى العربية، فقد ترجمت قصة «بيت الجندي» لهيمنجواي، وقصة «الثعبان» لشتاينبك ونشرت الترجمتين في مجلة الأفق الجديد.

كان لهيمنجواي تأثيره الأكيد علينا، ليس فقط في ميدان الكتابة، وإنما في مجال الحياة اليومية أيضاً. فقد أصبحنا من رواد المقاهي بطريقة لافتة للانتباه، تمثلاً بهيمنجواي الذي أدمن التردد على المقاهي في كل مدينة حل فيها. (حينما كنت في زيارة لمدريد العام ١٩٨٨ حرصت على الذهاب إلى المقهى الذي اعتاد هيمنجواي أن يجلس فيه. ذهبت صحبة أحد الأصدقاء الإسبان، وجلسنا في المقهى الذي لا يميزه شيء سوى تلك الذكرى عن كاتب شهير اعتاد أن يأتي ويجلس في المقهى. جلسنا واستذكرنا هيمنجواي وعشقه الطاغي لمصارعة الثيران وصداقاته مع أبطال مصارعة الثيران) كانت لنا مقاهينا المفضلة في شارع صلاح الدين وفي شارع الزهراء، وكذلك في البلدة القديمة داخل سور القدس. كان الجلوس في المقاهي يبهجنا ويمدنا بتجارب جديدة لكتاباتنا القصصية. ولم نكن نسير في شوارع المدينة إلا ونحن نتأبط الكتب، للتدليل على أننا مثقفون مكرسون لاجتراح أكبر المآثر الأدبية في وقت لن يطول.

فتحت لي روايات هيمنجواي وقصصه القصيرة آفاقاً رحبة وأمدتني بغنى روحي غير قليل، صرت أمشي في شوارع المدينة، وأصعد أدراج البنايات وأركب الحافلات وأتأمل الخلق والبنايات والأشياء من حولي، وأنا واقع تحت إحساس بأنني أتحرك في فضاء روائي. كنت أتخيل نفسي بطلاً روائياً خارجاً للتو من كتاب، وكان أبطال روايات هيمنجواي وقصصه قريبين مني، يمشون معي في الشوارع ويجلسون معي في المقاهي. كانوا محببين ولطفاء وهم محكومون بالسعي من أجل حياة أكثر جمالاً، مع أن الإخفاق قد يكون هو محصلة سعيهم في أغلب الأحيان. حينما قرأت رواية «وداعاً أيها السلاح» راقت لي الأجواء الحميمة التي رصدها هيمنجواي وهو يتابع قصة الحب التي اندلعت بين المجند الجريح والممرضة التي تشرف على علاجه في المستشفى، وآه، كم أبهجتني المشاهد التي تتم على وقع المطر المنثال من السماء في صفحات عديدة في الرواية! وحينما كنت أقرأ قصص هيمنجواي القصيرة، فقد لفتت انتباهي تلك الأناقة غير المصطنعة في اختيار عناوين القصص، (مثلاً: مكان نظيف جيد الإضاءة، رجل عجوز عند الجسر، ألخ..) وفي اختيار الجمل وأسلوب السرد المعتمد على التلميح الشفاف الذي يأسر القارئ، ويعمل في الوقت نفسه على تنشيط مخيلته للمشاركة في إعادة تشكيل العمل الفني.

هيمنجواي لا يقول كل شيء للقارئ، إنه، وكما رأى نقاد قصصه ورواياته ومن أبرزهم الناقد الأمريكي كارلوس بيكر، يعمل وفقاً لمبدأ حبل الجليد الذي ترى جزءاً يسيراً منه فوق سطح الماء، وأما ما تبقى منه فهو غاطس في أعماق المحيط. بهذا الأسلوب يعطي هيمنجواي لقصصه ديمومة تستمر مع استمرار الخيال البشري في البحث عن تأويلات جديدة لكل مظاهر الحياة المتجددة على الدوام.

كنت أوائل الستينيات من القرن الماضي أبحث عن أجوبة لأسئلة كثيرة ظلت تلح علي منذ سنوات، تتعلق بموقفي من الكون والمجتمع والحياة والإنسان، ثم ابتدأت جراء ذلك انعطافتي نحو اليسار، في الوقت نفسه الذي تعرفت فيه على كتابات إرنست هيمنجواي. راقت لي رواية «لمن تقرع الأجراس» كونها مكرسة للتعاطف مع الجمهوريين في كفاحهم ضد الفاشيين في إسبانيا، ووجدت في نزعة هيمنجواي نحو تبني العلمانية وتأييد اليسار ودعمه في نضاله ضد الفاشية، سبباً مقنعاً لمزيد من الاهتمام بهذا الكاتب الأمريكي ذي النزعة الإنسانية الكونية، وقد تعزز هذا الاهتمام لدى قراءتي لرواية «الشيخ والبحر» حيث اعتبرت صراع العجوز سنتياغو، بطل الرواية، مع أسماك القرش المفترسة في البحر المتلاطم، رمزاً للصراع ضد قوى الشر أينما كانت، ولم يقلل من قيمة الرواية وما فيها من رسائل فكرية مبطنة، تلك النتيجة التي أسفرت عنها رحلة سنتياغو للصيد في عرض البحر. كنت أجتهد أنا وأصدقائي الكتاب آنذاك في استخراج المزيد من دلالات هذه الرواية الإنسانية العظيمة، ولم يكن مستغرباً أن نستنتج أن الرواية إنما تلخص كفاح الإنسان عموماً في هذه الحياة، حيث لا يتبقى في النهاية من حصاد رحلته سوى هذا الهيكل العظمي للسمكة، الذي ألقاه سنتياغو على الشاطئ ثم مضى لكي يأخذ قسطاً من الراحة بعد التعب المضني الذي ناله جراء الرحلة الطويلة، وكنا نجتهد في اعتبار الهيكل العظمي دالاً على الأثر الذي يتركه الإنسان خلفه في رحلة الحياة.

كان ذلك في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي. ثم وقعت حرب حزيران العام ١٩٦٧ وقامت إسرائيل جراء هذه الحرب باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، علاوة على الجزء الشرقي من مدينة القدس. فأوقعت نكبة جديدة بالشعب الفلسطيني بعد النكبة الأولى التي وقعت العام ١٩٤٨ ، وقد ترك الاحتلال أثراً سلبياً بالغاً على الحياة الثقافية في القدس وبقية المناطق المحتلة. تبعثر الكتاب، بعضهم اعتقلوا وبعضهم الآخر أبعدوا بقرار إسرائيلي إلى الخارج، وبعضهم صمت ولم يعد يمارس الكتابة. ولم تعد مجلة الأفق الجديد موجودة في الأفق. كذلك الحال بالنسبة للصحف اليومية التي لم يعد لها من وجود إلا بعد عام من الاحتلال، والمكتبات التي كنا نشتري منها الكتب، لم تعد قادرة على استيراد كتب جديدة بسبب سياسة الاحتلال التي فرضت حصاراً على الناس. وكانت نتيجة ذلك كله اضمحلال الحركة الثقافية وإصابتها بحالة من الركود الذي امتد سنوات.

لم أعد قادراً على التواصل مع كتب هيمنجواي إلا بعد أن تعرضت بدوري للإبعاد من أرض الوطن بعد وقوع الحرب بثماني سنوات. أبعدتني سلطات الاحتلال إلى لبنان، وهناك، في بيروت، وفي ما بعد في عمان، تمكنت من قراءة المزيد من كتب هيمنجواي. وكان آخر كتاب قرأته له هو «عيد متنقل» الذي يمكن اعتباره نوعاً من السيرة الذاتية، أو نوعاً من النصوص التي تشبه القصص القصيرة، مع أنها ليست قصصاً قصيرة بالمعنى الدقيق للكلمة. لاحظت أن هيمنجواي ظل وفياً لأسلوبه اللماح الشفاف ولسرده السهل الممتنع الذي يبتعد عن التكلف والتمنيق اللغوي المفتعل. لاحظت كذلك، كيف أن هيمنجواي يميل في كتابه إلى هجاء من كانوا أصدقاء الأمس، ربما بسبب الكراهية أو المزاج الحاد، وربما بسبب الغيرة والأنانية، وهي الصفات التي لم أكن أعرفها في كاتبي المفضل في سنوات براءتي الأولى وبحثي الدائب عن الكمال! وحينما قرأت كتاب «المثقفون» لبول جونسون، فقد اطلعت على معلومات لم أعرفها من قبل عن سلوك هيمنجواي، مثلاً: كرهه الشديد لأمه، علاقاته المتسلطة بزوجاته اللواتي بلغ عددهن أربع زوجات، وميله إلى المبالغة والكذب وغيرته من النجاحات التي يحرزها غيره من الكتاب وحقده عليهم. (يُستثنى من ذلك الشاعر إزرا باوند الذي ظل هيمنجواي يكن له المودة بسبب ما كان يتسم به باوند من أخلاق عالية واهتمام بغيره من الكتاب) ربما كانت هذه المعلومات صحيحة وربما كان بعضها صحيحاً وبعضها الآخر غير صحيح. لا يهمني ذلك كثيراً، لأنه أصبح جزءاً من الماضي الذي لن يعود! ما يهمني أن روايات هيمنجواي وقصصه القصيرة كانت وما زالت قادرة على إغناء الوجدان البشري بقيم نبيلة ومشاعر طيبة دافئة. وبسبب ذلك، كان لهيمنجواي أثر طيب في نفسي، وكان له تأثيره الأكيد على كتاباتي القصصية، لذلك فإنني أتذكره دوماً بشعور من المودة والاحترام، وأعترف له بفضله علي، وأوجه له خالص التقدير والثناء.

عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن» سيصدر قريبا

١. تناقضات الديمقراطية اليهودية	عزمي بشارة
٢. الجبل ضد البحر	سليم تماري
٣. الحداثة المتقهقرة	فيصل دراج
٤. المانحون و المنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية : حالة الانتفاضة الثانية	ساري حنفي ولندا طبر
٥. دراسات اعلامية (٢)	تحرير: سميح شبيب
٦. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو-طبعة ثانية	جميل هلال

تحت الطبع

هذا كتاب مختلف، كتاب التقطه أحد الأسرى القدماء في سجون الاحتلال من أفواه رفاقه الجدد: مقاتلي معركة مخيم جنين، الذين أسروا بعد أن خاضوا معركة المخيم حتى الطلقة الأخيرة. لذا فهو وثيقة ساخنة وحية، تروي فيها الوقائع يوما بيوم، وبالتفاصيل، ومن جميع الاتجاهات: الاشتباك العسكري، تكتيكات العدو، تكتيكات المقاومة، الأسلحة المستخدمة، العلاقة مع أهالي المخيم، العلاقة مع وسائل الإعلام، وكل شيء.

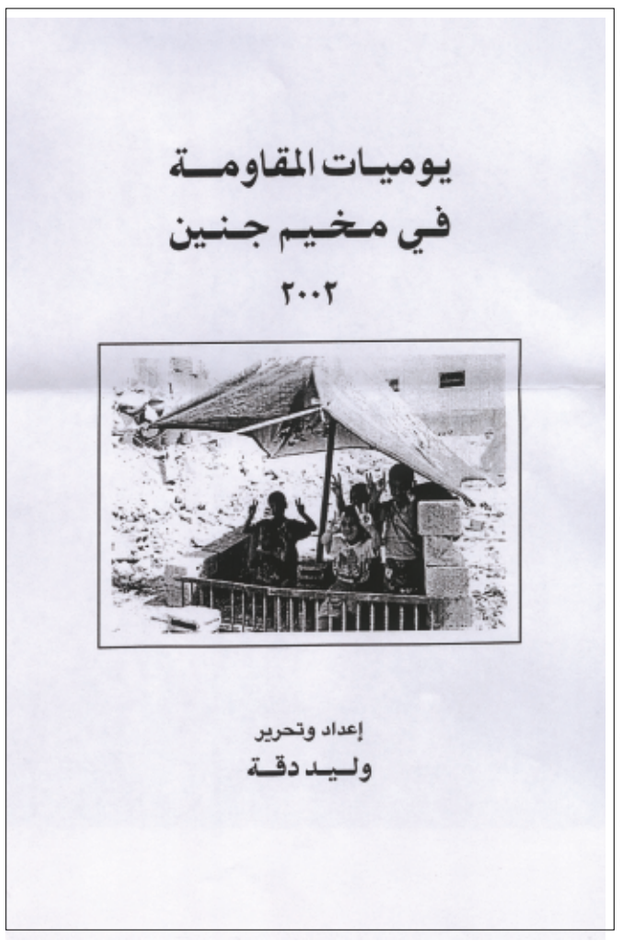

من أجل هذا فالكتاب كتاب تأسيسي حقا، أي أنه يعطينا المادة الخام التي تمكننا من النظر بشكل جدي في معركة «مخيم جنين» لاستخلاص العبر منها. وعلينا أن نقول أنها ليست عبرا محلية الطابع، أي أنها لا تخص الوضع الفلسطيني وحده، بل عبر عامة تتعلق بإمكانية حروب المدن والتجمعات السكانية في القرن الجديد، القرن الواحد والعشرين. وإذا كانت هذه المعركة العظيمة أوشكت أن تنسى بعد حرب أمريكا على العراق التي سقطت فيها المدن كما تسقط عريشة من كرتون، فإن هذا الكتاب يأتي لكي يستعيد روحها معلنا أن إرادة الناس في المقاومة هي الأساس.

ملفات

تتمة/ قانون الخدمة

العلاوات

كيف يطبق القانون دون تطبيق اللوائح الخاصة بالعلاوات، وهي (العلاوات) التي تحسَّن راتب الموظف وتغنيه عن الركض واللهاث للحصول على درجة مدير لأسباب مالية فقط. يوضح الكرنز: بتطبيق القانون تصبح الهياكل التنظيمية ملزمة، وهذا القانون أُقر من المجلس التشريعي بالقراءة الأولى بعد إقراره بالقراءتين الثانية والثالثة، وبناء عليه يطبق قانون الخدمة المدنية بشقيه المالي والإداري، فاللوائح التنظيمية جاهزة، فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وآليات الانتقال من درجة إلى أخرى وآليات الانتقال بين الفئات وشروطها والمؤهلات والخبرات المطلوبة لشغل الوظيفة والعلاوات. وبيّن أبو لبدة أن القطاع العام يأخذ بالاعتبار العلاوات المختلفة لطبيعة العمل، ولا يوجد موظف أهم من موظف، ولا بد من تحديد علاوات خاصة حسب طبيعة العمل، الندرة، لكن هناك أكثر من علاوة نفذت، علاوة المعلم، وعلاوة المحاسبة، والمهندس والنمط السائد وعلاوة الاختصاص.

اجتهاد شخصي لوزير المالية

وعن صحة ما قيل على لسان أعضاء من المجلس التشريعي أن القانون طُبِّق باجتهاد شخصي من قبل وزارة المالية بعيداً عن القانون، يوضح أبو لبدة: لا يوجد ما يسمى اجتهاد شخصي، وزارة المالية وزارة مهمة، وأي خطوات فردية قامت بها كان مردها إلى عدم وجود قواسم مشتركة بالحد الأدنى ما بين ديوان الموظفين العام والوزارة الفلسطينية. في حين يقول الكرنز لم يطبق القانون، ووزارة المالية اجتهدت برفع سلم رواتب لا علاقة له بالقانون، وعن عدم مساءلة المالية أمام «التشريعي»، عن هذه النقطة لم يجب الكرنز.

قانون التقاعد وكادر م.ت.ف

لم يوافق رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات على تطبيق قانون التقاعد، وكان هذا واحداً من العوائق التي يجدها البعض سبباً لعدم تطبيق قانون الخدمة المدنية التي ينحى بالمسؤولية عنها لكادر م.ت.ف، وعن ذلك يقول الكرنز: لا علاقة للقانون بالآخر، قانون التقاعد غير موجود أصلاً. نقوم بإعداد مشروع قانون للتقاعد لموظفي القطاع العام من مدنيين وعسكريين، ما أحيل لنا من مجلس الوزراء هو ترجمة حرفية لبعض القوانين، والموجود حالياً هو قانون التأمين والمعاشات لموظفي غزة، وهو امتداد للقانون المصري الموجود من عهد الإدارة المصرية، والمعمول في الضفة هو النظام الأردني المعمول به قبل العام ١٩٦٧، حيث يقتطع من الموظف اشتراكات بقيمة ٢٪، ويذهب إلى الخزينة العامة وتقدم الدولة مقابله راتب تقاعدي محدود جداً، ما قمنا به في السابق إصدار قرار يعطي الموظفين العاملين في الضفة الغربية راتباً تقاعدياً يفي الحد الأدنى من احتياجاتهم، وهو قرار مؤقت إلى حين صدور قانون، ويوضح الكرنز أن لا علاقة بين إقرار قانون التقاعد وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وقانون التقاعد الذي ينظم علاقة الموظف بالحكومة بعد انتهاء عمله أو تعطله نتيجة المرض أو إصابة عمل، لأن حل مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسات من الدولة لخلق فرص عمل. وعن رؤية الحكومة لخطوة تحويل قانون التقاعد للمجلس التشريعي ودوره في عملية الإصلاح الوظيفي يقول أبو لبدة: نعتقد أن هذا القانون يجب أن يُقر في أقرب فرصة ممكنة لأنه حجر الزاوية في عملية إصلاح حقيقي، ولأنه يحفظ حقوق الكثير من الموظفين، وبخاصة من كانوا على كادر م.ت.ف، ويفتح الباب لإنصاف قطاع الشباب، لأنه لا يجوز أن يكون في الوظيفة الأب وابنه وحفيده، لأن هذا ليس وضعاً طبيعياً، ولا أعتقد أن الخبرات الفلسطينية محصورة بعدد معين من الاشخاص بغض النظر عن مواصفاتهم.

ويضيف: إن الحكومة شكلت لجنة وزارية شاركت فيها الحكومة وم.ت.ف والفصائل، لكنها لم تباشر عملها، ومهمتها مراجعة كافة ملفات منتسبي المنظمة من أجل معادلتها بالخدمة العامة، تمهيداً لتطبيق قانون التقاعد، لأن هذه الشريحة من المواطنين حتى الآن لا توجد ضمن أطر واضحة للحفاظ على حقوقهم، والتقاعد هو المدخل الوحيد لذلك.

الوظيفة الرسمية وإعادة الاعتبار لها

وعن حاجة الوظيفة الرسمية إلى إعادة الاعتبار لها والإجراءات المطلوبة عبر عدد من الإصلاحات يشير أبو لبدة إلى أن الوظيفة الحكومية بحاجة ماسة إلى إعادة الاعتبار لها، ويتحمل المسؤولية عن وضع الوظيفة الحكومية أطرافها كافة، سواء أكانوا الموظفين أم أصحاب القرار في الحكومة أم المجلس التشريعي. الوظيفة الحكومية يعاد إليها الاعتبار حينما يكون هناك وضوح في الواجبات، والحقوق، والرسالة، ونظام الثواب والعقاب، والانضباط في العمل، ويكون هناك الحد الأدنى من الشفافية في تسكين الموظفين وتعيينهم وترقيتهم، حيث أن الأساس في الوظيفة الحكومية هو العدالة التي تقوم على أسس تولي الوظيفة الحكومية بناء على الخبرات والمؤهلات وليس بموجب العلاقات الشخصية. ويرى الكرنز أن هذا يتم إن طبق القانون كما وضعه المشرع بطريقة سليمة ومنصفة وعادلة، سيكون هذا إنصافا للجميع، إنصافا للدولة، وإنصافا للموظف في آن واحد.

إعادة تسكين

ويبين أبو لبدة رداً على سؤال إذا ما كان تسكين الموظفين المطروح كفيل بالتغلب على المشكلة بالقول: إن مشكلة القطاع الحكومي ليست مشكلة تسكين، بل هي مشكلة مستفحلة تقوم على أساس أن حجم القطاع العام أكثر بكثير مما يجب أن يكون عليه، حيث بلغ عدد موظفي القطاع العام ٧٢ ألف في السلك المدني، وبالتأكيد إعادة الاعتبار تتطلب الكثير من الإجراءات ذات العلاقة، من إعادة توزيع العاملين وإعادة تصنيفهم وتحديد مهامهم واختصاصاتهم إحالة جزء منهم إلى التقاعد وإعادة تدوير مراكز المسؤولية، وهناك جهد جزئي يبذل في وزارة المالية لحصر الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من السلطة الوطنية ويتواجدون خارج الوطن. وأعتقد أن وزارة المالية ستقوم في نهاية المطاف باتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة، بوقف مخصصات كل من لا يقوم على رأس عمله. وأصدرت وزارة المالية حديثاً تعميماً إلى كافة الوزارات تطالبها بتقديم لوائح لكل الموظفين الذين يقومون على رأس عملهم، وسنقوم بوقف مخصصات أي شخص يتلقى راتباً من القطاع العام لا يقوم على رأس عمله، وقامت بقطع جزء من هذه الرواتب خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

الإذاعة .. نموذجاً

وللوقوف على تفاعل الموظفين مع آليات تطبيق القانون وكيف ينظر له القائمون بالإشراف المباشر على عمل المؤسسات التقت «آفاق برلمانية» مدير عام هيئة الإذاعة باسم أبو سمية. فقال: قانون الخدمة المدنية يتعامل مع مؤسسات حكومية تعمل بدوام لمدة ست ساعات ونصف، لكن نحن في المؤسسة نتعامل بنظام المناوبة، ويعمل الموظف أحياناً أكثر من مناوبة، ونختلف عن المؤسسات الأخرى بأن عملنا يعتمد على التحرير والمذيعين في كل مناوبة، ما يعنى أن كل مناوبة تحتاج إلى طاقم كامل لإدارة العمل، فمثلاً عندما طلبنا ثلاثة مديري تحرير في الهيكلية جوبهنا بالقول عليكم تفسير الأسباب، لأن القانون يسمح لكم فقط بمدير تحرير واحد. نظام علاوة العمل الإضافي المعمول به في مؤسسات أخرى مثل الصحة والمالية غير معمول به في الإذاعة، على الرغم من حاجتنا له، حتى العلاوة المالية المقطوعة التي كانت تمنح لموظفي الهيئة، وكان قدرها خمسمائة شيكل وتصرف تحت بند تكملة صافي الراتب قُطعت مع التطبيق الأخير لقانون الخدمة المدنية، ولم يصرف مقابلها أية علاوات متعلقة بعملنا، مثل علاوة بدل خطر للمذيعين في الاستوديوهات، ولا للمراسلين، ولا بدل طبيعة عمل.

٧٥٪ من موظفي الإذاعة .. مديرون

ويوضح أبو سمية أن هناك جدلاً بين هيئة الإذاعة وبين اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة الهيكليات والإصلاح، وهو جدل مستمر منذ عدة أشهر حول قضايا مثل العلاقة بين الضفة وغزة، ووجود أكثر من رأس في المؤسسة، والمفروض من الهيكليات أن تحسمه، فمثلاً هناك إذاعة في غزة ولها مدير عام، ولا علاقة لها بالإذاعة المركزية في الضفة إلا من أشهر قريبة، فقط بربط إخباري. في الهيكلية يجب أن يكون هناك مدير عام واحد، فلا يجوز أن يكون مدير عام مسؤول عن مدير عام، كيف يستجيب له، فكيف إذا كان في الإذاعة ثلاثة مديرين عامين، مدير عام الإذاعة، ومدير عام البرامج، ومدير عام الأخبار، والتي تغلبنا عليها بتحويلها إلى دوائر .ويضيف أبو سمية حاولنا عمل هيكلية بناء على التسلسل بدءاً من مدير تحرير، سكرتير تحرير، لكن كيف العمل إذا كانت دائرة الأخبار تضم ١٨ موظفاً منهم ١٠ مديرين مسؤولين عن عمل ٨ موظفين، الحل بإضافة كادر جديد إلى الهيئة، عندما نتطلع إلى كادر هيئة الإذاعة والتلفزيون المشكل من ١٠١٨ موظفاً نجد أن ٧٥٪ منهم مديرون، جميع مراسلي الإذاعة مديرون (وواحد منهم وقع له على ترقية إلى درجة مدير عام).

جاءنا موظفون معينون بدرجة مدير، ولا علاقة لهم بالمهنة على الإطلاق، تعاملنا مع واحد منهم كموظف عادي في العمل، عله يستطيع أن يثبت نفسه، لكنه فشل، فانتقل إلى التلفزيون، من يفشل عندنا يحول إلى التلفزيون، لأننا نعمل في مهنة لا تحتمل الخطأ، وتعتمد على الإنتاج السريع.

الإذاعة تعمل في مبنى مدمر

ويرى أبو سمية أن هذه الطريقة في التعيين غير المستندة على معايير ولا حاجات عمل تؤثر كثيراً على الموظفين الذين عليهم تدريب مديرهم على العمل، ويدفعهم للبحث عن طرق يحصلون من خلالها على درجة مدير لتحسين الراتب، ومنهم من ينجح وكل حسب علاقته وصلاته، بدلاً من تحسين أدائهم في العمل والتفوق في الإنتاج لتحسين أوضاعهم الوظيفية، ولكننا أمام هذا الأمر لم نجد مفراً سوى القول للموظف لك الحق أن تحتج، ولكن ليس لك الحق في أن تتمرد، إلى حد ما التزموا، لكن هذا أثر على أدائهم. لكن ما أثر أكثر على الأداء الوظيفي هو التدمير الذي تعرضت له الإذاعة، واستمرار العمل في مكان غير آمن، دون أدنى متطلبات العمل، ومع ذلك لم يمنعنا هذا من الاستمرار في عملنا، ولكن تراجعنا كثيراً على الرغم من أننا ما زلنا حتى اللحظة مصدر أخبار مهم لأننا مصدر حكومي، لكن نسبة الاستماع تراجعت لأننا نبث عبر موجة أف. أم قصيرة، ولم نعوض عن جميع أجهزتنا التي دمرت بالكامل من أجهزة وأرشيف إلا بجهاز للبث لا تتجاوز قيمته عشرة آلاف دولار.

الاعتمادات فقط للمديرين والمديرين العامين

كذلك لم يكافأ أي موظف ممن قاموا بأعمالهم في اللحظات الصعبة والقاسية في منع التجول والاجتياحات، لكن المكافأة التي نالها الموظف أخذت منه تكملة صافي الراتب، ووقف الدرجات لمستحقيها بعد مرور أربع سنوات خدمة، وكل ذلك بحجة الهيكلية، وعندما جاءت قسائم الراتب لم يستطع أحد تفسيرها، الكثير من موظفينا تدنت رواتبهم، كيف يقولون إن الراتب مقدس ولا يمس، عندما استفسرنا عن ذلك قيل إنه خلل كمبيوتر، وعند تصحيح الخطأ مس الراتب مرة أخرى، كتبنا لرئاسة الحكومة نخاطبهم في الأمر، فغضب مدير عام الرواتب، ولم يردوا علينا رسمياً، كان الرد شفهياً، بمعنى ما: نحن لا يوجد لدينا إجابات لأسئلة الموظفين. نطلب مذيعاً ومحرراً يأتينا مدير ليس له علاقة بالمهنة، اتخذنا قراراً استثنائياً من الرئيس بتعيين ١٠ مقدمي برامج ومذيعين ومحررين، الرئيس وافق، لكن لا توجد اعتمادات، هناك اعتمادات لمديرين ومديرين عامين فقط.

تتمة/ التسجيل للانتخابات

أفضل من الأمس، فتلك الفئة لن تسمح لنا بالعمل، ولن تمنحنا أدوات العمل الضروري، فلا حبر موجود ولا قرطاسيه، ولا سيارات .. هم يحتكرون كل شيء: المهمات، والمكاتب، والسيارات، والهواتف ذات الأرقام المباشرة، والهواتف الدولية، والجوالات ذات الفاتورة المفتوحة، وغيرها الكثير من الامتيازات التي لا مجال لتعدادها، رغم أن معظمهم لا تطأ قدماه أرض الوزارة قبل الثانية عشرة ظهراً، حتى أن بعض الموظفين يضطرون إلى الذهاب لمنزل هذا المسؤول أو ذاك، كي يضع توقيعه على كتاب أو فاتورة تتعلق بتخصيص حبر للطابعة، أو ورق للطباعة .. أو .. أو ... هذه الحالة التي يعيشها كوادر فتح «الحقيقيون»، خلقت لديهم نوعاً من الشعور باللاجدوى.

ويتابع أبو عامر: من ننتخب أذا جرت الانتخابات يا شباب؟ .. سؤال طرحه أحدنا على الحضور... كنا نجلس مجموعة من الشباب بعض من الكوادر المناضلة والفاعلة في حركة فتح، والتي عرفتها ساحات النضال في الخارج والداخل .. كنا خليط من العائدين والمقيمين، .. خيم الوجوم على الوجوه ؟! .. قال ثلاثة من الحاضرين: لن نسجل، ولن نصوت لأحد .. لا أحد جدير بأصواتنا .. القضية معروفة سنرى الوجوه ذاتها، التي حرمت أطفالنا البسمة، وكانت السبب في تدمير حياتنا ؟! .. هل تريدون منا أن نصوت للوزير فلان الذي فعل وفعل و فعل، أم لعضو التشريعي الفلاني، الذي لم يفعل شيء لا للوطن و لا حيه، بل كان كل همه توظيف أفراد عائلته .. حدية في النقاش .. أصوات تتعالى، صراخ، شرر يتطاير من العيون، وفجأة أحدهم يصرخ قائلاً: انتظروا... لقد قررت أن أصوت لحماس .. سادت حالة من الصمت، والانفعال، والتساؤل، والحياء، والارتباك.... ماذا تصوت لحماس ؟!! .. هل هذا هو الحل بنظرك .. سيفعلون بنا الأفاعيل إذا وصلوا للسلطة، سيكونون كطالبان في أفغانستان .. هل جننت !! .. ربما ما تقوله صحيح مع أني لا أظن ذلك !! أنت لا تعرف لماذا سأصوت لهم سأصوت، ليس لقناعتي بخط حماس، مع أني أحترم نضالهم وتضحياتهم فهم بعض من أهلنا وأخوتنا، ولكن نكاية بهذا الواقع الذي نعيشه في فتح ؟! .. أخي نريد أن نصل إلى أفق أفضل ؟ نريد التغيير، ليكن ما يكون .. لقد وصل السيل الزبا ...

قلت، والحديث لأبو عامر: لماذا هذا الانفعال ؟ .. لنسجل أسمائنا ولنرى من سيترشح هناك الكثير من أبنائنا من سيرشح نفسه كمستقل أكيد سيكون هناك أخوة لنا يستحقون منا أن ندعمهم.. يا سيدي, إذا كان بعض من أبناء حماس أو التنظيمات الأخرى يستحقون أن نصوت لهم لنصوت .. سجلوا حتى لا تذهب أصواتكم هباءً..انتهت جلستنا تلك وافترقنا .. بعد أسبوع سألتهم هل سجلتم: صمتوا جميعاً ...لم يسجلوا .. سألوني وهل سجلت .. صمت أيضا .. ويتساءل أبو عامر: ما الذي يجري لأبناء فتح .. إنه الشلل، الضياع، فقدان الثقة بالنفس، فقدان الأمل.

ورغم ذلك، يقول أبو عامر: أدعو كل أنصار فتح وكوادرها لأن يكونوا في سجلات الناخبين، وليختاروا في هذه المرة من يعتقدوا أنه الأجدر، وأن يستبعدوا كل الفاسدين والمتهمين بالفساد، حتى لو احتوت قوائم حركة فتح على أسمائهم ، فهم ليسوا منا ... ولا ينتمون إلى نضالنا ...ولا إلى الوطن الذي نريد.

أما أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري، واللجنة الحركية العليا لحركة «فتح»، فدعا إلى أن تكون «فتح» لحمة واحدة، وتعمل علي تعبئة الناس للمشاركة في التسجيل، معتبراً الانتخابات استجابة لضرورة فلسطينية داخلية، ولبرنامج حقيقي لمواجهة التحديات الخارجية، قائلا: إسرائيل والولايات المتحدة لا يريدان منا الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وتابع غنيم: يجب الذهاب الي الانتخابات تحديا لهم، مشيراً إلى ان الانتخابات اعطت الرئيس ياسر عرفات الشرعية لبقائه رغم حصاره.. «نريد الانتخابات للدفاع عن مشروعنا الوطني المستقل» .

وبدوره يرى الدكتور أحمد مجدلاني، عضو المكتب السياسي في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن الدعوات الصادرة من أكثر من اتجاه، والتي تعكس قلقاً على ضعف الإقبال النسبي على المشاركة بعملية التسجيل، والندوات وورشات العمل التي بدأت تعقد لتحليل هذه الظاهرة والحديث عنها وتبيان أسبابها ، وتحميل الاحتلال بالنتيجة المسؤولية عنها من جهة، والقوى السياسية والمجتمعية من جهة أخرى، رغم مشروعيتها، فإنه لا ينبغي الذهاب بعيدا فيها، وعكس حالة من الهلع قد تعطي نتائج عكسية خاصة عند الفئات المترددة، والتي تدفعها هذه التخوفات من عدم الذهاب للمشاركة في التسجيل، كما أن ورشات العمل والندوات التي بدأت تعقد في أكثر من مكان لبحث ضعف الإقبال الجماهيري على الانتخابات، ورغم أهميتها، فإنها لن تكتشف شيئا جديدا في الأسباب والموجبات، سوى إهدار المزيد من الوقت والجهد والإمكانيات، التي من ممكن توظيفها في عمل دعائي وجماهيري مباشر، لحث الناس على المشاركة في التسجيل للانتخابات .

لجنة الانتخابات

وينفي بهاء البكري، مسؤول العلاقات العامة في لجنة الانتخابات المركزية، ما يقال عن عزوف في التسجيل للانتخابات، فحتى نهاية يوم الثامن والعشرين من أيلول ٢٠٠٤، وصل عدد المسجلين إلى ٦٠٠ ألف مواطن من أصل مليون و٦٠٠ ألف يحق لهم التسجيل، مبدياً توقعاته بأن يصل العدد في نهاية السابع من تشرين الأول ٢٠٠٤، اليوم الأخير للتسجيل، إلى مليون مواطن، مؤكداً أن هذا الرقم لا يعكس أي عزوف عن التسجيل. وأضاف البكري: المتحدثون عن «العزوف»، يستندون إلى معلومات قديمة، ربما تعود للأيام الأولى في التسجيل، والعديد منهم عمل على نقل صورة مسبقة لهذه العملية، قبل حدوثها، لا سيما أن الكثيرين كانوا يراهنون على فشل عملية التسجيل نفسها، وهو ما لم يحدث. ويتابع: عملية التسجيل في تصاعد متواتر .. لقد أخذنا بعين الاعتبار أن تحريك المجتمع يأخذ وقتاً، لذا كانت استمرت فترة التسجيل ٣٥ يوماً، مواءمة لطبيعة الناس، التي في العادة تقبل على الأمر في نهاياته. وحول شكاوى المواطنين، من التشدد في عملية التسجيل، يقول البكري: التسجيل للانتخابات الماضية، كان قبل صدور قانون الانتخابات رقم ١٣ للعام ١٩٩٥ .. نحن نطبق القوانين، لضمان عدم حدوث أية تجاوزات .. وأعتقد، أنه على الرغم من الشكاوى المتباينة هنا وهناك، إلا أننا استطعنا انتزاع ثقة المواطن، الذي لم يشكك في شفافية ودقة عملية التسجيل.

واتخذت لجنة الانتخابات المركزية، حسب البكري، العديد من الإجراءات، لتشجيع إقبال المواطنين على التسجيل للانتخابات، منها ذهاب المسجّلين والمراقبين إلى المنازل، لتمكين المواطنين، من ذوي الحالات الخاصّة من التسجيل للانتخابات، والدوام أيام الجمع، وزيادة ساعات الدوام، وتوزيع مراكز التسجيل بما يسهل على المواطنين هذه العملية، وإقامة مراكز تسجيل مؤقتة، ومتنقلة، في أماكن الازدحام، كساحة المنارة في رام الله، وساحة المهد في بيت لحم، وساحة الجندي المجهول في غزة، إضافة إلى الجامعات الفلسطينية، وإرسال عدد من المندوبين إلى أجزاء عدة في البلدات والقرى، في حال اقتصرت على مركز واحد للتسجيل، في أحد أطرافها.

ويقول البكري: هذه الإجراءات والتسهيلات، والتي لا تخل بالدقة والشفافية، أسهمت في رفع نسبة المسجلين، مؤكداً أنه يجري العمل على فتح دوائر خاصة لتسجيل أولئك القاطنين في غير مناطقهم الانتخابية، وتمنعهم حواجز الاحتلال على التوجه إلى مدنهم، وبلداتهم، وقراهم، للتسجيل فيها، على أن يكون الانتخابات في الدوائر الخاصة بمناطقهم الأصلية. ويضيف البكري: كما اعتمدت اللجنة إجراءات مرنة بخصوص الفلسطينيين من غير حملة الهوية، والمقيمين في الأراضي الفلسطينية، حيث يكفي جواز السفر الأجنبي، أو وثيقة السفر، والتصريح أو التأشيرة، لإثبات جنسيتهم، وبالتالي تسجيلهم في الانتخابات، ما يتيح لـ٤٩ ألف مواطن، حسب إحصاءات وزارة الداخلية، المشاركة في الانتخابات، والأمر نفسه ينطبق على اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع.

تتمة / رؤية نقدية

وحيث تطورت الرياضيات خلال القرنين بصورة قضت على الطابع اليقيني الذي كانت تجسده، يقدم الكاتب نموذجاً لتفكير سقيم في العلم، وتغيب الأفكار حتى المبسطة في هذا المجال من جامعاتنا. وهو يؤدي إلى إضاعة فرصة استيعاب المنهج وتوظيفه بوصفه أحد مناهج التفكير الأشد دقة وصورية وأحكاماً. ويضيف: إنه للأسف تنهمك عملية تدريس الرياضيات في هذه البلاد في قراءة وحفظ النظريات دون إدراك جوهرها. وتدرس البديهيات والنظريات والمبرهنات والبنى والأنسقة دون تعمق جذورها وأسسها البعيدة، وبذلك فإن شروط الإبداع الرياضي أو شروط الإنتاج المعرفي الرياضي تبقى طي السر والغموض. ومن الغريب أن طلاب هذا الفرع يضلون ضلالاً تاماً في حديثهم عن تخصصهم إلى درجة انتشار أفكار ساذجة تقول إن الرياضيات يتم اكتشافها بالصدفة أثناء ممارستنا لحياتنا اليومية، ما يعني أن الرياضيات موجودة في الطبيعة، وأن الناس يكتشفونها اكتشافاً كالقوانين الفيزيائية والطبيعية من دون إدراك أن قوانين الرياضيات هي اختراع إنساني مستقل عن الواقع استقلالاً شبه تام، وهو أمر عادي للذين تسيطر عليهم ذهنية حسية غير علمية كما هو الحال في جامعاتنا. وفي علم الفيزياء أيضاً يضيف الكاتب أنه تسود روح الوضعية الساذجة تلك التي تتوهم أن العلم يتحرك بموضوعية تامة، وأن المعرفة تجد تفسيرها النهائي في المادة الملقاة على قارعة الطريق. في وقت لا تتمتع فيه فكرة أن علم الفيزياء مجرد إنشاء عقلي بانتشار واسع في الجامعات الفلسطينية. والحقيقة أن الجوانب من العلم التي تحتاج إلى خيال واسع وتفكير متعدد الأبعاد أو جانب مبدع لا قياساً منطقياً يتم تجاهلها بسبب طابعها الصوفي الملغز. ويتم تقديم النظريات الكبرى مثل النسبية والكوانتا وأطروحات علمية مغلفة بحزازير شتى تجعلها أقرب إلى قصص الخيال العلمي مما هي ممارسة علمية. والمشكل أنه من أجل تفهم الأسس العميقة لـ «الماذا» الفيزيائية أو الفلسفية التي تحيط بعلم الفيزياء ضمن الرؤية العصرية للموضوع، يتم الغرق في الصوفية، أي ما قبل العلم. وأما الحل الآخر في بلادنا، فيتم حذف المشكلة باستعارة النزعة الوضعية التي سادت قبل القرن العشرين. وتبدو العلوم بالنسبة للطلبة في عداد الطلاسم، وينظرون إلى أستاذ الفيزياء أو الكيمياء بوصفه مشعوذاً يحمل ألغازاً عصية على الفهم.

الطالب الجامعي

باب يشكل مع الباب المكمل له (الأستاذ الجامعي) من دون أن يعني أن أبواب الكتاب الأخرى لا تكمل بعضها، بل على العكس من ذلك لا توجد كلمة في الكتاب لا تستند إلى الأخرى ولا تدعم الأفكار التي أوردها الباحث باختصار شديد وتقنية عالية ووضوح عال في الأفكار والتعبير. ولأنه من دون طالب لا توجد عملية تعليمية، فان تخصيص باب للطالب الجامعي توضح جزءاً مهماً من مشكلات التعليم الجامعي في بلادنا. فانعدام رغبة الطالب في التعلم تلخص إلى حد كبير واقع الجامعة والعمليات التي تتم في إطارها. فضلاً عن أن الطالب لا يتلقى أي مهارات تورطه في لعبة العلم، كالتعود على القراءة، والبحث في المختبر، أو في مستوى البحث المكتبي في مجال العلوم الإنسانية، ويذهب الباحث بعد عرض عدد كبير من الأمثلة إلى الاستنتاج بوجود انحطاط أخلاقي وثقافي وقيمي هائل في صفوف الطلبة. إلى درجة التهكم بناء على وقائع أن كثيراً من «أبحاث» التخرج لدى طلبة الماجستير التي لا يميزها الطالب عن التقارير في جامعتين كبيرتين يقترحها صاحب مكتبة على الطلبة، وهو الذي يقترح نسخ وتصوير ما يفيدهم في رسالة التخرج. ولا يترك الباحث الأمر للتهكم لأن البحث غاية في الجدية والاتزان، فيعيد شاهين أصل المشكلة إلى عنوان هو «أن الطالب يترك دون توجيه جدي وتفصيلي بدرجة معقولة عند كتابة الأبحاث وهو ما يؤدي إلى ممارسات مريعة في معظم الأحوال. وبالطبع، فان الأستاذ الجامعي يتحمل قسطاً من المسؤولية مع إدارة الجامعة.ولهذا ترى الباحث يركز في باب «الأستاذ الجامعي» بين العقول والأكاديميين.

ويشير إلى الظروف الاقتصادية للأستاذ الجامعي، وإلى تشتته لتحصيل لقمة عيشه، وإلى غياب أستاذ جامعي متفرغ ليضيف أن الأستاذ في واقع الحال ليس في مقدوره ممارسة البحث، أو متابعة تخصصه وتطوير معارفه في التخصص، ومواكبة تطور العلم ذاته. ويسوق أمثلة كثيرة عن أساتذة جامعيين يذهبون إلى الجامعة وهم لا يعرفون عنوان المحاضرة أو أستاذ يدرس مادة لا يعرف معنى مصطلح في مادته وفي نهاية الفصل يفرح الأستاذ الطلبة بنتائجهم الباهرة استرضاء للطلبة والإدارة لأنها من وجهة نظر هؤلاء الأساتذة، كما يقول الباحث تعتبر أسلم الطرق وأكثرها فائدة لعمله من ممارسة النقد، وهو دور الثقافة بالمعنى الأساس للكلمة، والتطلع إلى دور يختلف للمثقف عن دور كتاب السلاطين. فالعلم هنا يجري في سياق تحصيل الرزق. لا في سياق ثقافي ومعرفي آخر. ولا يسوق الباحث هنا أمثلة أخرى لأساتذة لا يفعلون هذا، ولديهم هموم لنشر العلم والمعرفة في ظروف صعبة وإعادة أسباب أي عجز في هذا المجال إلى أسباب سوسيولوجية، أو غيرها مع أنه يشير في معظم البحث إلى هذه الأسباب. كما يتناول الكاتب في باب «طرق التقييم وأدواره ونظام الامتحانات»، فيرى فيه عيباً كبيراً. ويرى أن ثقافة الاستظهار (الحفظ غيباً) هي السائدة، وهي جزء من ثقافة المجتمع. وهي التي تضعف أو تغيب قياس عمليات التفكير في العملية التعليمية كالاستنباط والاستنتاج والتحليل ومهارات التفكير الناقد لصالح فحص درجة حفظ المعلومات.

كما لا يعتبر الكاتب أن الغش في الامتحانات لا يشكل عبئاً أخلاقياً على أحد (الطالب والأستاذ وإدارة الجامعة ... الخ). كما يشير إلى غياب منحنى (كيرف) طبيعي لمستوى النجاح، وتحت ستار الخصوصية انتهكت المعايير وبات مجتمع الطلبة كله متفوقاً ويعترف الأساتذة انهم يكيفون مستوى العملية التعليمية بما فيها الامتحان للاستجابة إلى ضعف الطلبة لتسويغ وتشريع منح الشهادات. أما تمثل الطلبة للأهداف، فقد ذهبت إلى غير رجعة. ولا يكتفي الكاتب بعرض المشكلة وإنما يطرح أسئلة حول الحلول ويفكر بصوت عال إذا ما كان ممكناً إلغاء الامتحان أو إيجاد بديل منه. ويجيب: عالمياً غير ممكن ولكن في فلسطين ربما يكون ذلك ممكناً. كأن يبعث إلى سوق العمل، فإن نجح هناك يأخذ شهادة، وإن لم ينجح طلب منه القيام بمزيد من الدراسة. وينهي الكاتب في «السياق التاريخي للتعليم» بتبيان علاقة التعليم بالسياسة والتنمية والاقتصاد، وكيف أن السياسة لن تسعى إلى نهضة تعليمية إذا لم يكن الاقتصاد القومي يستدعيها بالفعل. ومن شروطها حرية التفكير، والبحث، والنشر، والتعبير، وفصل التأثيرات السياسية والأمنية، والموروث الثقافي والديني والاجتماعي عن العلم والعملية التعليمية.

بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن ما ينقص هذا البحث الكبير الأهمية هو المسوح والإحصاءات والرقم المتعلق بنسب غياب أسس عملية تعليمية وتعلمية سليمة في المجتمع الفلسطيني. مع أن معظم الملاحظات إن لم نقل جميعها التي أوردها الباحث كأمثلة من الحياة التعليمية قد لا تشكل نسبة ذات وزن. والخشية أن يكون وقع في باب التعميم وهو الباحث المتمرس وصاحب الرؤية النقدية الحارة والباحث من داخل الحقل الذي وضع الإصبع على الجرح ليرى ويري فداحة المشكلة وبؤس الواقع التعليمي والحاجة الماسة إلى عمل أي شيء نحو استدارة في التوجه على الأقل إن لم يكن استدارة كاملة في كل عملية التعليم نحو ثورة حقيقية. فكثيراً ما تطفى انطباعات نابعة من أمثلة صارخة في الواقع على جانب كبير وواسع من عملية اجتماعية اقتصادية شديدة التعقيد، من دون أن يعني عدم سلامة المؤشرات التي يطرحها البحث في سوق العمل، وفي الحياة وفي البيت، وفي البيت التعليمي (الجامعة)، كما لا يبدو استغراب الباحث من تغليب الطلبة اهتماماتهم بالجنس عن التعليم في لحظات معينة في غير محله، وهو أمر قد يكون علاجه خارج هذا البحث أو جزءاً من بحث ميداني يطاول نسب الاهتمام والأولويات وفق معايير مسحية مبنية على الأسس العلمية المعاصرة. على الرغم من أن الباحث لم تفته الإشارة إلى انه لا يمكن التعميم إلى أمور أخرى (العشيرة، والدين، والسلطة، والموضة، والفن) كأولويات لدى فئات أخرى من الطلبة، وهي أمور تتعدى فكرة التعلم إلى مكونات الهوية.

التعليم العالي في فلسطين: واقع وآفاق

* د. رمزي ريحان: القيادة ترضخ للضغوط الاجتماعية بدلاً من أن تقودها

رام الله - زلفى شحرور

ما الذي يجعل التعليم العالي في فلسطين مفتوحاً أمام هذه الأعداد من الطلبة، الذين تصدر نسبة كبيرة منهم سنوياً إلى أسواق العمل والإنتاج والبطالة أيضاً؟ ما دامت السياسات التي تقف وراء التعليم قاصرة أو غير معنية في الحد الأدنى من تعيين هدف أو مجموعة أهداف وطنية في موضوع التعليم العالي. كأن يتم الحديث عن تعليم لمحو الأمية، أو تعليم كثروة وطنية، أو تعليم كسلعة للتصدير تنتج بمواصفات تسويقية جيدة ومنافسة، وتصبح في مقاييس التنمية جزءاً مهماً منها، أو العكس من ذلك. إن السياسات التعليمية لا هم لها إلا بما هي: تقديم خدمة تعليم، ومنح شهادة تخرج من دون تعليم الطالب علاقته بما تعلم، أو تعلم فنون التعلم. وهي قضية أبعد بكثير مما يجري في جامعاتنا، وربما، أيضاً، جامعات العديد من الدول المحيطة، وهذا ليس في صلب موضوعنا اليوم.

كيف يؤثر وضع الجامعات الفلسطينية اليوم على نوعية التعليم العالي الذي من المفترض أن يرتبط، نسبةً ونوعيةً، بمستوى الإنتاج الوطني وحجم السوق الفلسطينية؟ وهل هذا التعليم يؤدي الغرض المطلوب منه؟ أم تتم الاستجابة له لأسباب اجتماعية، وربما سياسية ليصبح عدد طلاب الجامعات الموزعين على ١١ مؤسسة جامعية ١٢٠ ألف طالب، منهم ٣٥٪ يدرسون في جامعة القدس المفتوحة، و٦ ? ٨٪ موزعون على مؤسسات التعليم التقني. وتعتبر نسبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية إلى عدد السكان من أعلى النسب في العالم، الأمر الذي يطرح سؤالاً كبيراً حول الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من التعليم، وبهذه المواصفات.

«آفاق برلمانية» تحاول في هذا التحقيق تناول مشهد التعليم العالي بكل أبعاده، لترسم صورته من خلال مواقف أطراف العملية التعليمية المؤثرين والفاعلين في هذا الحقل، وهم المعنيون بتوفير فرص نجاحها: من وزارة التربية والتعليم العالي، إلى المخططين في الجامعات، إلى أستاذة الجامعات، إلى القائمين على التخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني.

الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم العالي هشام كحيل يقول لـ «آفاق برلمانية»: إن العلاقة بين الوزارة ومؤسسات العليم العالي يحكمها قانون التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي ثلاثة أنواع هي: أولاً، مؤسسات غير ربحية وغير حكومية. ثانياً، جامعات حكومية. ثالثاً، جامعات خاصة، واحدة هي الجامعة الأميركية في جنين. وينظم العلاقة مع هذه المؤسسات مجلس التعليم العالي الذي يناقش السياسات التعليمية في فلسطين، ويحدد أسس القبول، والدعم المالي، وأية قضايا تطويرية للقطاع، فهي علاقة تنسيقية تهدف إلى تطوير هذا القطاع، والعلاقة الموجودة هي من خلال الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، وتقوم باعتماد وترخيص مؤسسات تعليمية وبرامج تعليمية، والوزارة غير معنية بإدارة مؤسسات التعليم العالي، حتى الجامعات الحكومية تتمتع بالحرية الأكاديمية الكاملة، ونتدخل فقط لضمان سيرها ضمن الأصول المالية والقانونية، إضافة إلى المساعدات المالية التي نقدمها للجامعات، والتي تتم بناء على أسس ومعايير تحددها لجنة مختصة بذلك. عدا عن المنح التي تقدم للطلاب من قبل الجامعات.

التعليم العالي مقارنة بمستويات عالمية

حول مستوى الجامعات الفلسطينية من الزاوية الأكاديمية قياساً بالمؤسسات التعليمية في دول العالم، يرى كحيل أن أي جواب في المطلق غير صحيح، والوزارة عندنا بدأت بمجموعة توصيات لبعض البرامج التعليمية، وعلى الجامعات الفلسطينية أن تستجيب، مضيفاً: لكننا نفتقد إلى تقييم شامل، نحن قيمنا برامج الصحة في فلسطين، واكتشفنا أنه في كل تخصص منها هناك حاجة إلى تعديل وضع معين، في البرامج. وسوف نبدأ هذا العام في تقييم البرامج في كليات الهندسة، وبعد ذلك باقي البرامج، وهي أول محاولة جادة لتقييم ما تقدمه الجامعات من برامج، ولكن لم يجرِ تحليل دقيق لتميز جامعة في تخصص دون الأخرى.

ويضيف: لكن ضمن المنظومة العالمية، فإن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين تقدم الدرجة الجامعية الأولى، ومن النظرة العامة المطلقة هناك من يقول إن الدرجة الجامعية الأولى مفروض أن تقدم المعرفة العامة، وأوصى إعلان بولونيا الأخير أن يكون التعليم العالي (٣-٢-٣ غير واضح)، وبدأت بعض الدول في تطبيقه مثل تونس. البكالوريوس أينما حصلت عليه هو نفسه، والاختلاف في التعاطي مع التطورات العلمية في التخصص، وبعد الدراسة التقييمية لكل البرامج يمكن أن نتبنى إعلان بولونيا.ويضيف كحيل: هناك قصور في عملية التطوير، وهو ليس سبباً مبرمجاً، ولكنه نتاج لقلة الموارد المالية، حيث قررت السلطة الوطنية العام الماضي دعم الجامعات بعشرين مليون دولار، لم تصرف منها المالية إلا عشرة ملايين، فالجامعات تعاني من عجز مالي يؤثر في الاستثمار في البنية التحتية، كذلك هناك حاجة لعلاقة مترابطة مع سوق العمل الفلسطينية لتخرج بمواءمة معينة، وبسبب الوضع المالي نحن لا نستطيع زيادة أقساط الطلاب، ولا نستطيع توفير موارد تساعد الجامعات على سد النقص، كما أن الدول المانحة غير مهتمة بالتعليم العالي، وتركز على التعليم في المدارس.

ويرى نائب رئيس جامعة بيرزيت لشؤون التخطيط والتطوير الدكتور رمزي ريحان أن هناك تساؤلات عن التعليم العالي: مستواه وجدواه في جميع أنحاء العالم، والسبب في ذلك التوسع الكمي. هناك ٨٠ مليون طالب جامعي في العالم، ومن المتوقع أن يصل عددهم ١٢٠ مليون طالب خلال سنوات قادمة، ولا يعرفون ماذا يفعلون، ما يعني أن هذه مشكلة عالمية، وهذا عائد إلى تغير نمط سوق العمل. سوق العمل سابقاً اعتمد على ما يعرف الشخص من معلومات، ومهارات، لكن مع التغيرات التي تحصل، فإن الشخص المطلوب الآن في سوق العمل هو القادر على الاستمرار في التعلم. في الهندسة الكهربائية والكمبيوتر على سبيل المثال، فإن ثلاث سنوات تمثل حيلاً. في السابق، عمل المهندس طوال حياته على الآلة نفسها، ما يعني أن النمو الكمي يؤثر على مقدرة الطلاب وعلى مقدرة الجامعة والمؤسسة التي يتوقع منها سوق العمل التطور بسرعة، لكن التعليم الذي يحصل عليه الطالب لا يعطيه هذه الخبرة.

رامي الحمد الله: ان اتهام مستوى التعليم الاكاديمي في فلسطين بأنه دون المستوى هو اتهام لا يستند الى اي مقوم علمي أو دراسة موضوعية

ويبين رئيس جامعة النجاح د. رامي الحمد الله أن جامعة النجاح تتميز في مستواها الأكاديمي عن غيرها من الجامعات الأخرى في المنطقة التي نعيش فيها، ففي كثير من مراكز العمل العربي وخارجة نجد طلابنا يتصدرون المراتب الأولى في العطاء والكفاءة، أما عن الاتهام أن مستوى التعليم الأكاديمي في فلسطين دون المستوى المطلوب، فهو اتهام لا يستند إلى أي مقوم علمي أو دراسة موضوعية، فلدينا كفاءات علمية متميزة، وحصل العديد من أعضاء هيئة التدريس عندنا على جوائز علمية، منها جائزة العلوم والتكنولوجيا التي حصلت عليها الجامعة من بين مئات الجامعات والمؤسسات البحثية والعالمية والعربية والإسلامية، ويقوم أعضاء هيئة التدريس في جامعتنا بعملهم على أكمل وجه، والعملية الأكاديمية تسير وفق الخطط المعدة أصلاً، والطالب الجامعي ينتظم في دراسته بشكل طبيعي، وتطبق عليه أنظمة الجامعة وقوانينها في الحضور والغياب.

ويبدي الأستاذ عارف حجاوي من جامعة بيرزيت تشاؤماً كبيراً من وحي تجربته الشخصية فيقول: الجامعات لا تعرف المشكلة، حتى تبدأ بالبحث عن حلول، الجامعات لا تشعر أن هناك مشكلة. الجامعات تعرف أنها تخرّج الطلاب. يلبسونهم القبعات الخاصة بالتخرج والأرواب السخيفة، ويسيرون على المنصة، هذا بالنسبة لهم أهم بكثير من الأربع سنوات الماضية. أنا ألوم النظام الجامعي ووزارة التعليم العالي لأنها لا تضع فلسفة جيدة للجامعات، وتقبل أن تصادق على شهادات لا يوجد وراءها رصيد. والمسؤولية جماعية، الكل مسؤول والمعلم الذي لا يعلم جيداً مسؤول بالدرجة الأساسية. ربما كان الهدف تصدير أبنائنا إلى الخارج، وهذا هدف لا يمكن أن يختلف عليه اثنان سياسياً، وأنا لا أناقشه من هذه الزاوية، أنا أناقشه أكاديمياً حتى لو نريد تصديرهم يجب أن يكونوا جيدين.

هل هناك حاجة إلى ١١ جامعة؟

ويعترف كحيل أنه لا توجد نظريا حاجة إلى ١١ جامعة، ولكن الواقع هو من فرض هذه القضية. التعليم العالي لم يولد في فلسطين لأسباب تنموية، وإنما لحاجات اجتماعية فرضها الاحتلال، والوضع الاقتصادي في فلسطين لا يسمح بالتعليم في ١١ جامعة و٢٥ كلية مجتمع، غزة تاريخياً معزولة عن الضفة، ولا يوجد منطق أن تكون هناك جامعتان يفصلهما سور واحد، وثالثة يفصلها عنهما شارع و٤٠٪ من التعليم العالي في فلسطين هو في غزة، وكان يكفي جامعة واحدة تتوفر فيها كل عناصر مكونات التعليم العالي، كل ما استطعنا عمله هو التنسيق وتوزيع المسؤوليات من خلال إطار مجلس التعليم العالي، وهذا موضوع سياسي، لأن الجامعة الإسلامية تتبع لجهة معينة، وجامعة الأقصى تتبع لجهة أخرى .. وهكذا، بمعنى أن هناك صعوبة في التوحيد، ولكن يجب ترشيد التخصصات، بحيث لا يكرر بعضها بعضاً.

تصل إلى جامعات الضفة

ويستعيد د. ريحان تاريخ التعليم الجامعي ويقول: في العام ١٩٧١ اقترحنا جامعة واحدة في الضفة الغربية في ثلاثة مواقع، موقع للكليات العملية، وثاني للكليات الأدبية والإنسانية، وثالث للطب والعلوم الصحية، وتكون بيرزيت واحدة منها. لم نجد تعاوناً، وانسحبت الأطراف الأخرى، وعندما تم تأسيس مجلس التعليم العالي طورنا الفكرة من جديد، واقترحنا عدداً من كليات المجتمع التي ترفد جامعتين أو ثلاث في حينها، ولم نجد آذاناً صاغيةً، وظللنا نحن كلية حتى العام ١٩٦٧، ولم نعلن عن أنفسنا جامعة إلا بعد جامعة بيت لحم.

ويرى د. الحمد الله أن خصوصية الظروف الجغرافية الصعبة التي نعيشها أثرت في هذا العدد من الجامعات الفلسطينية، فالطالب في محافظة غزة على سبيل المثال، لا يستطيع أن يدرس في محافظات الضفة الغربية، والعكس صحيح، وربما ينطبق هذا على الطالب في محافظة الخليل أو القدس، ونأمل بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أن يتم إعادة النظر في هذا العدد من الجامعات وفق سياسة تحددها وزارة التعليم العالي.

الماجستير: أسباب مالية، أم اجتماعية؟

وعن المستوى الأكاديمي لطلبة الماجستير التي تقدم في الجامعات الفلسطينية والتي تواجه باتهام أنها دون المستوى الأكاديمي المطلوب، ويتم افتتاح برامج الماجستير لأسباب مالية، يوضح كحيل: أنا غير مقتنع أنها تفتح لأغراض مادية، فتحت الجامعات استجابة لطلب اجتماعي، وأخذت تراخيص في وقت سابق، ولا نستطيع التراجع عنها، ولكنها تحتاج إلى ترشيد ممنهج وصارم، وهي معتمدة بحكم الواقع. اليوم هناك معايير ومتطلبات للاعتماد، ولكن هناك جانب آخر أن طالب الماجستير يدفع ما عليه بالكامل، ولا ينطبق عليه نظام الإعفاءات والقروض. حتى يتطور الماجستير، على الجامعات أن تهتم بالبحث العلمي أكثر من اهتمامها بالامتحان، إضافة إلى أن هناك نقصاً في عدد الهيئة التدريسية المتفرغة لدرجة الماجستير، وتدخلنا لوقف طلبات الماجستير الهائلة، وقررنا من خلال هيئة ضمت خبراء محليين وعالميين، منع أية مؤسسة من منح درجة الدكتوراه حتى عشر سنوات قادمة، على أمل رفع جودة الدراسة في الماجستير، من خلال تحسين مستوى الهيئة التدريسية والمكتبات، ولكن علينا القول إن هناك برامج جيدة جداً تضاهي مؤسسات عالمية، وهناك برامج فيها مشاكل، وتحتاج إلى تدخل، التدخل الأخير في تقبل مفهوم الهيئة الوطنية للاعتماد كمؤسسة محايدة تحت جناح الوزارة، والجامعات تشعر بمشكلة، فلو أنها لو لم تشعر بمشكلة، لكانت قد تعاونت مع الهيئة في هذا الأمر.

ويعتقد د. الحمد الله أن البرامج التي تطرحها جامعة النجاح في هذا المجال هي برامج ذات طابع علمي مميز، وهناك برامج غير مجدية مالياً، ومع ذلك نواصل التدريس فيها، لأننا نشعر أن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى متخصصين فيها، مثل برامج المياه، والبيئة، والعلوم البيئية، والطرق والمواصلات، والصيدلة السريرية، والمنازعات الضريبية، ولو كان الأمر مادياً لأغلقنا هذه التخصصات، أو لباشرنا بفتح برامج دكتوراه تكون أكثر ربحاً.

ويشير د.ريحان إلى أن النمو في جامعة بيرزيت مدروس، وما ينطبق على البكالوريوس ينطبق على الماجستير، وهناك حقول في الماجستير مفيدة جداً مثل المياه، والصحة العامة، والتحليل المخبري، والحقوق، وهناك حقول عادية، ونحن حذرون في قبول الطلبة، وعادة نأخذ نسبة أقل من النصف ممن يتقدمون لنا.

ويقول حجاوي: أنا لا أدرّس الماجستير، ولست على اطلاع ببرامجه، ولكنني أستطيع الحديث عن حالات تتقدم للماجستير. رأيت العام الماضي ١١٠ حالات، وطبعاً الرقم عال، ولكن هناك عشرات منهم أجابوا لدى سؤالهم عن سبب الدراسة بالجواب التالي: «إنني قاضي أشغال، ولتعبئة الوقت». للأسف هو السبب نفسه في السعي نحو الشهادات، وهي ظاهرة مؤذية بالنسبة لي. بالتأكيد هناك أناس يستفيدون من الماجستير، وكذلك البكالوريوس أفضل من «قعدة البيت». الهدف من هذه الدراسات أن يكون هناك شيء حقيقي. اعتقد أن هناك حاجة لرسم سياسات التعليم العالي.

النمو في التعليم واحتياجات السوق

ويرى كحيل أن النمو في التعليم ليس له علاقة بالجامعة فقط، له علاقة بالسياسات التنموية في فلسطين، ما ينقص فلسطين وجود رؤية لفلسطين المستقبل. كل المؤسسات الرسمية والأهلية يجب أن تستجيب لتأسيس هذه الرؤية، والدولة يجب أن تجند الأموال للوصول إلى هذه الرؤية. غياب رؤية وطنية لا ينعكس فقط سلباً على قطاع التعليم العالي، بل يعكس نفسه على كل قطاعات المجتمع، هناك افتراضات مبنية على رؤية مجموعة من الأكاديميين ومؤشرات اقتصادية معينة داخل البلد أو خارجه في الإقليم المحيط بنا، هذا سبب، والسبب الآخر أن انطلاق الجامعات في فلسطين لم يأتِ استجابة لاحتياجات تنموية، وإنما جاء نتيجة ضغوط اجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني لتوفير فرص تعليم لطلاب حرموا من الحصول على هذه الفرص بسبب الاحتلال، ومعظمها بدأ ككليات مجتمع وتوسعت لتستجيب لهذا الطلب، وجميعها توسعت ببرامج تقليدية وإنسانية، والتنوع في البرامج التكنولوجية والمهنية هو تطور متأخر وجديد لهذه المؤسسات في غياب دعم واضح، ودعم موجه أكثر لتلبية احتياجات معينة، كونها مؤسسات وطنية غير ربحية توسعت في اتجاه أفقي أكثر منه رأسي في التخصصات نتيجة انخفاض تكلفتها، فالجامعة لا تستوفي التكلفة الحقيقية للطالب، ولا تستطيع الاستمرار بشكل مطرد في البنية التحتية للتعليم.

ويشير د.ريحان إلى أن النمو في التعليم الجامعي في فلسطين نمو كمي. قبل خمس سنوات بلغ مجموع الإنفاق على التعليم الجامعي ٦٠ مليون دولار، في حين بلغ الإنفاق على التعليم الجامعي العام الماضي ١١٠ ملايين دولار. الاقتصاد تقلص إلى النصف، وواضح أن هذا وضع غير مستقر وغير مستديم، وكانت تكلفة التعليم العالي من الإنتاج ١.٥ من مجمل الناتج المحلي، وهو رقم معقول. الآن أصبحت تكلفته ٤٪؛ أي أن الاقتصاد الوطني بحاجة لأن ينمو بنسبة ٣٠٠-٤٠٠٪ في وضعه الحالي ليعادل النسبة، والدول تلهث وراء ٣٪. ويضيف د.ريحان: المدخلات في العملية التعليمية توجب الصرف على التعليم العالي، والمخرجات تتجسد في الانتقال من التعليم إلى العمل، والخريج غير جاهز ١٠٠٪، المشكلة أنه في الحقول المهنية والحرفية لا نجد ملاءمة كاملة، والحديث يظل عن الفجوة والنمو السريع للتعليم العالي، التعليم العالي في فلسطين ينمو بنسبة ٢٠٪، بينما نحن في بيرزيت ننمو أقل من ١٠٪ وبطريقة مدروسة نسبياً.

التعليم العالي في فلسطين أصبح عبئاً لا يحتمله الاقتصاد الفلسطيني، فعدد

الخريجين أكبر من فرص العمل الموجودة في السوق، وأكبر فائض في حقل التربية. وعلى الرغم من أن الاحتياجات مدروسة من قبل وزارة التربية بدقة، انطلاقا من أرقام الإحصاء المركزي، فإن الجامعات الحكومية هي التي تخرج فائضاً في هذا الحقل، وهو حقل متخصص، فلا يمكن التعليم بدون بكالوريوس تربية وهذا هو التحدي.

ويوضح د.ريحان السبب في ذلك أن مرحلة التعليم العالي تشكل فرصة للدخول في الحياة العامة، وهو هروب من الحياة بالنسبة لبعض الشباب والشابات بسبب عدم وجود فرص أخرى، هناك فائض في التعليم الأكاديمي مقابل التعليم المهني والتخصصات الأدبية مقابل العلمية على مستوى المدارس، والذي ينعكس على الجامعات. ما نحتاجه هو رفع عدد الذين يتوجهون إلى الحقول المهنية في المدارس وعلى مستوى التعليم العالي. الوزارة تقول لنا خذوا خريجي توجيهي مهني في الجامعة، وامنحوهم فرصة إكمال تعليمهم في الجامعة، أليس هذا عكس ما نريده؟ نحن نقول إن عملية التجسير عكسية، الوزارة تعمل بالعكس على أعلى المستويات، توجه بعكس ما تحتاجه، وسبب هذا أن القيادة ترضخ للضغوط الاجتماعية بدلاً من أن تقودها، وتقول للطلاب اذهبوا للجامعات لنرى ما يحدث لكم بعد أربع سنوات.

ويؤكد حجاوي أن المائة ألف طالب عدد كبير، الماكينة في المجتمع الفلسطيني لا تدور عقاربها، وهي ساعة متوقفة عن العمل، من أجل ذلك كل شئ مختل، عندما نتحدث عن طالب جامعي بالضرورة أننا نتحدث عن موظف، لأنها الخطوة التي تلي الجامعة، فلو نظرنا إلى ١٤٤ ألف موظف في الحكومة الفلسطينية وقسنا مدى فعاليتهم لوجدنا أنها متدنية جداً، نحن أعلى دولة في العالم من حيث عدد الموظفين مقارنة بعدد السكان، ولو نظرنا للكفاءة، لن نكون الأفضل في العالم، ترهل وظيفي كبير، ويعيدنا للسؤال ذاته: لماذا نعلم هذا العدد الكبير من الطلاب، بما أن هناك ترهلاً وظيفياً، باختصار مجتمعنا غير طبيعي، مجتمع يعيش على منح، ورضي بذلك، التعليم الجامعي سار في المسار ذاته، لا تأتيه منح كافية، الحل الذي اتخذ زيادة عدد الطلبة في الصف، في النتيجة المستوى هبط لكن الجامعة مادياً وقفت على قدميها.

ويرى د.الحمد الله أننا بحاجة إلى إعداد كوادر علمية متخصصة تتحمل مسؤولية بناء الدولة، ربما تكون هناك بعض الأخطاء في إقبال الطلبة على تخصصات معينة، لسنا بحاجة إلى أعداد كبيرة من الخريجين فيها، مقابل تخصصات أخرى، ولهذا السبب افتتحت جامعة النجاح قبل ثلاث سنوات كلية هشام حجاوي التكنولوجية للتعليم المهني، ولم نجد إقبالاً من الطلبة والأهالي على هذه الكلية.ويضيف: بالطبع يوجد خلل في ارتفاع نسبة خريجي العلوم الإنسانية، ولكن لا نستطيع أن نفرض على الطالب نوع التخصص الذي نريده.

تحديد نسب للنجاح

وعن تحديد الجامعات نسباً للنجاح بناء على سياسات محددة تقرها الجامعة، أم أن الموضوع متروك للأستاذ لتقديره كما يشاء، ولماذا لا نجد طلاباً يتعثرون في تعليمهم، يوضح حجاوي «المفروض أن يكون هناك تحديد لنسب النجاح، وأنا منذ ست سنوات أسال السؤال نفسه، إلى أي مدى يسمح لي «الكيرف» المنحنى أن أنجح، وحتى اللحظة لم أتلق جواباً. وأرجو من مديريَّ في جامعة بيرزيت أن يقرأوا هذا الكلام، ويعطوني جواباً، سالت في الجامعة الأمريكية في لبنان في مؤتمر حضرته هذا الصيف لمدة أربعة أيام جاءني الجواب أن هناك منحنى أكثر من ذلك ممنوع النجاح، وأكثر من ذلك ممنوع الرسوب، حتى للنجاح هناك منحنى، منحنى النجاح والسقوط في علمي غير موجود. في الحقيقة كتبت مقالاً قلت فيه: «الطالب الجامعي يدخل مثل الهبرة ماكينة اللحمة، ولا بد أن يخرج من الجهة الأخرى، لازم يتخرج». وهذا في رأيي خطأ علمي أنه في جامعتي التي أعمل بها في بيرزيت، هناك حالات من الفصل الجامعي لأسباب أكاديمية ولا أتهم جامعتي كل الاتهام.

ويوضح د.ريحان أن ما نقوم به في نهاية كل فصل، ندرس توزيع العلامات في كل دائرة وكل كلية، ونسبة النجاح، ومعدل الطلاب، ونراقب نسب النجاح وتدني المعدلات، أو ارتفاعها، وندرس السبب، أي بمعنى التقييم لا التحديد، لأن التحديد قد يظلم الطلاب، لأنه من الخبرة قد تأتيك مجموعة ممتازة في دفعة تليها دفعة متوسطة .. وهكذا.

ويستهجن د.الحمد الله الأمر ويقول: شيء غريب أن نسأل عن تحديد نسب النجاح في جامعاتنا الفلسطينية، أو أن من يسأل لا يعرف معايير الدراسة عندنا، فكل مساق يدرسه الطالب معيار للنجاح، وهو أن يحصل الطالب فيه على ٦٠٪، وربما يفاجأ من يسأل هذا السؤال عندما يعلم أن بعض الطلبة يرسبون أكثر من ثلاث أو أربع مرات، ليس لأن الرسوب هدف، ولكن لا يسمح للطالب باجتياز المساق إلا إذا كان قادراً على اجتيازه، وهناك معيار للمعدل التراكمي للطالب ومعدل للتخصص.

الجامعات والنخب

وعن إحجام الجامعات الفلسطينية عن رفد النخب السياسية والثقافية والفنية، يرى حجاوي أنه لا يوجد بحث علمي. الجامعة عندما تكون مدرسة ثانوية وسيئة لا تنتظر منها شيئاً. مجتمعنا لم يعد قادراً على إفراز نخب، يعطينا العافية أخرجنا محمود درويش بعد فدوى طوقان، علينا أن ننتظر، ويبدو أن هناك جفافاً فلسطينياً على مستوى المواهب، لا نستطيع اللوم، لأننا جمعينا «في الهوى سوا»، لكن هناك في الجامعات من لهم عطاء قوي، لكن لا أرى أنهم يرفدون الإبداع الفلسطيني علمياً أو هندسياً أو إعلامياً بالشكل المطلوب، وبرأيي أن دور السلطة الحاكمة مهم جداً، لأن الناس على دين ملوكهم في الشرق، وأستطيع الحديث عن الجانب الإعلامي الذي هو جزء من عملنا، فنحن نشعر برضا نسبي عن مستواهم، ونسبي لأننا نرى في السوق مستويات أسوأ من مستواهم، وأشعر أن عدداً كبيراً من طلابي يتقدم بسرعة، ويأخذ مواقع له على الفضائيات، ومحطات خارج الوطن وداخله، الجانب المهني لا يلقى اهتماماً من البلد نفسها، والعملة الرديئة تطرد الجيدة في هذا القطاع.

ولا يرغب د.الحمد الله تحميل الأوضاع الصعبة مسؤولية إنتاج النخب، على الرغم من وجود العديد من النخب السياسية والفنية والثقافية، ولكن مجال الشهرة لهذه النخب غير متوافر نتيجة غياب جهات ترعاها بشكل يتناسب وقدراتها الإبداعية بعد تخرجها من الجامعة. ويعتقد كحيل أن السبب في ذلك، وإن كان يوجه السؤال إلى الجامعات نفسها، أن المجتمع الفلسطيني يستجيب لظرف طارئ، الابتكارات التي تغطيها الجامعات، وضعف مراكز البحث فيها، والعزوف عن الفرق الفنية والرياضية لها علاقة بالظروف التي تعيشها دائرة النشاطات الطلابية، وأطر تنظيم الطلاب في الجامعات المختلفة بسبب الظروف، إضافة إلى مشكلة التواصل بين الجامعات المختلفة.

التخطيط في التعليم العالي والاحتياجات التنموية

ويشرح صائب بامية، وكيل مساعد وزارة الاقتصاد الوطني طريقة تعامل الوزارة مع التعليم العالي وكيفية نقاش المشاكل التي تواجه القطاعين الخاص والعام، والتي تشير إلى وجود مشاكل في أداء الخريجين من ضعف روح المبادرة، وعدم تمثل العمل بالسرعة المطلوبة، وغياب روح الجماعة، بالقول: بدأنا نقاش فكرة إعادة النظر في نظام التعليم العالي كي يتلاءم مع استراتيجية التنمية، بحيث يعكس متطلبات السوق، واحتياجات تنمية سوق العمل الفلسطينية، وهذا يتطلب نوعاً من التنسيق الكامل بين تنمية الموارد البشرية في إطار مؤسسات التعليم المختلفة، بما فيها مؤسسات التدريب المهني، مع احتياجات القطاع الخاص في إطار التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وفي إطار تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث يلعب العنصر البشري دوراً محورياً في تنمية القدرة التنافسية الفلسطينية، سواء على مستوى المنطقة أم على مستوى العالم.

بعد هذا النقاش الذي استمر سنوات كان لابد من وضع إطار تنسيقي بين كافة الجهات ذات الاختصاص، ونتج عنه مجموعة من البرامج انعكست بداية على استراتيجية التدريب المهني التي أقرت مؤخراً، كما انعكست على برامج التنسيق والتعاون ما بين مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة والقطاع الخاص من خلال دور محوري لوزارة التعليم العالي. هذه البدايات هدفها دفع الجامعات لوضع برامج تعكس احتياجات القطاع الخاص، وتؤمن التخصصات البشرية والمهارات المطلوبة من خلال خريجيها، وبذلك نكون حققنا هدفين: الأول دعم القطاع الخاص بجيل من الخريجين المتخصصين، والثاني تأمين عمل فوري لهؤلاء الخريجين.

ويضيف: لكن التحدي كبير، وبخاصة في هذه الظروف، على الرغم من أن البدايات مشجعة، والمهم في هذا الأمر أن نبدأ بالاتجاه الصحيح، وأن نبلور رؤية تنموية واستراتيجية لهذا التحدي من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي لن يتحقق إلا بتغيير الوضع على الأرض، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والبدء بعملية تنمية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار تامين فرص عمل للخريجين كافة، وتعميق سياسة التنسيق والتكامل بين أطراف هذه العملية كافة.

ويوضح د.ريحان موقفه بالقول: أنا أؤمن بالذهنية التخصصية أكثر من الخطط في كل نواحي العمل، ترابط العناصر المختلفة مع بعضها البعض مع الماضي والحاضر والمستقبل، وهي عملية مركبة، من يحدد الهدف هو الرؤية. لسنا متأكدين أن هذا الشيء مشترك أو حتى موجود في فلسطين. في العام ١٩٩٦ أقرت خطة ترشيد التعليم من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠١ ، انتهت الخطة ومعظم الموجود على الخطة مثل حبر على ورق.

من ناحية الرؤية دائماً أشير إلى أن الوضع الحالي ليس منطلقاً للتفكير المستقبلي، إذا حصرنا تفكيرنا في الوضع الحالي لا نعمل شيئاً للمستقبل، عندما بدأنا في بيرزيت العام ١٩٧٢ فتحنا الباب أمام التعليم الجامعي، وفُتِح أكثر ما توقعناه، ولم نكن مرتكزين على رؤية الوضع في حينه، يجب أن نتخطى الوضع الحالي المقلق غير المستقر.

وأضاف: القرار لا تستطيع أن تأخذه الجامعات وحدها، الأقساط لا تعكس تكلفة، وإنما تعكس نسبة من التكلفة، فالكليات الإنسانية تعكس ٨٠٪ من التكلفة، في حين تعكس الكليات العلمية ٥٠٪ منها. الوزارة عندها الإمكانيات البشرية والمعايير وتستطيع التفريق بين متميز وغير متميز، عندنا في جامعة بيرزيت قدمنا منحاً كاملة لطلاب دائرة الفيزياء، وجاءت بنتائج جيدة، بمعنى أن هناك فرصاً لتصحيح الخلل المبني على غياب الرؤية.

ويرى كحيل أنه يجب الربط بين التخصصات في التعليم العالي بناء على توجهات السلطة الوطنية، وهذا يتطلب تغييراً في أسس الدعم، ودراسة الجدوى الاقتصادية من البرامج التي تقدمها، ونستطيع توجيه هذا الأمر ونحن بصدد إقراره من خلال توجيه الأموال العامة لدعم تخصصات ذات أولوية وطنية، ومن يرغب بالدراسة خارج هذا التوجه يدفع الكلفة الحقيقية.

في القانون: التعليم العالي حق لكل مواطن، ولكنني أستطيع دعم قطاع مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم المنح والإعفاءات لطلاب هذه الأقسام، ولكن عليك توفير المعلومة لطلبة الجامعات بأنه إذا تخصصت في هذه الدراسة لن يكون أمامك فرص للعمل من جهة، وعليك أن تدفع تكاليف تعليمك بالكامل، إضافة إلى دعم جامعات تقدم تخصصات ذات أولوية وطنية، ودعم تخصصات مميزة في بعض الجامعات لتطويرها، أي تغيير أسس الدعم المالي المقدم للجامعات.ويشير د.الحمد الله إلى أن جامعة النجاح تقوم بعمل مراجعة دائمة لبرامجها التعليمية وتطويرها وفق حاجات المجتمع، وبرامج التطوير فيه، وهي في هذا المجال تقوم بمراجعة الخطط التنموية، وتحاول الملاءمة بين هذه الخطط والبرامج الأكاديمية التي تطرحها، فنعمل على استحداث كليات جديدة ذات خصوصية علمية تواكب متطلبات العصر، مثل كلية تكنولوجيا المعلومات، وكلية التمريض والبصريات، إضافة إلى المراكز العلمية المتخصصة التي تخدم الكثير من الخطط التنموية في السلطة الوطنية مثل مركز المياه والبيئة ومركز الطاقة المتجددة ومركز الزلازل وعلوم الأرض، ومركز المواصفات، ومركز التخطيط الحضري والإقليمي.

اصدارات مواطن عام ٢٠٠٤

حركة معلمين المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

شكلت حركة معلمي المدارس الحكومية نموذجاً لمنظمة المجتمع المدني التي نشأت وتطورت وتواصلت ومارست نشاطها بشكل مستقل عن السلطة، وكان يتوقع ان تكون قدوة ومثالاً يحتذى به في قطاعات مهنية ونقابية أخرى لولا تضافر عوامل متعددة في مواجهتها، منها ما له صلة بتنازع تمثيل المعلمين، وخشية السلطة من امتداد الحركة الى قطاعات اخرى، واستجابة القوى الوطنية والإسلامية لضغوط قيادة السلطة الفلسطينية وتراجعها عن مساندة ودعم حركة المعلمين من أجل مطالبها النقابية والمعيشية، كما حال اندلاع انتفاضة الأقصى أيلول ٢٠٠٠ دون استئناف الحركة المطلبية للمعلمين. يلقى الكتاب الضوء على نشوء وتطور حركة معلمي المدارس الحكومية ونضالها من أجل تحسين ظروف عملهم، وإنشاء نقابتهم الخاصة، ليس في ظل السلطة الفلسطينية وحسب، ولكن ليوضح جذور هذه الحركة، ومحاور نضالها خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.

الدستور الذي نريد لفلسطين / وليم نصار

الدستور في أية دولة هو وثيقة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، ويقوم على أساس التشاور والتراضي بين الطرفين، بحيث لا يكون الحاكم متسلطاً، ولكن لا تكون الحكومة ضعيفة. وفي الوقت نفسه، تكون حقوق الناس وحرياتهم محفوظة، بحيث لا يستطيع الحاكم مسها، وإلا فقد شرعيته كحاكم دستوري. وعند وضع أي دستور لأية دولة، يقوم المكلفون بإعداد مشروعه، عادة، بوضع المعايير التي يجب أن تبنى عليها أحكام الدستور، فإذا أراده مجرد وثيقة تفصّل على مقاس الحاكم، تكون المعايير هي معايير الحاكم، بدون مراعاة متطلبات الناس، أما إذا أرادوه دستوراً لدولة ديمقراطية، عليهم الاهتمام بأن تكون أحكامه نابعة من مفاهيم ديمقراطية.

وعند مراجعة صيغ المشاريع التي وضعت للدستور الفلسطيني، نرى أنها قامت على التخبط بدون أسس ومعايير لوضع أحكامها؛ ولذا يدرس هذا الكتاب هذه الصيغ، ويظهر العيوب في أحكامها، فيضع المحاذير الواجب التنبه لها عند وضع أية صيغة لدستور ديمقراطي، وبناءً عليها يشير إلى الأخطاء في صيغ مشاريع الدستور الفلسطيني؛ ويضع صيغاً بديلةً، وأحياناً يضع نصوصاً أغفلها واضعو مشروع الدستور الفلسطيني.

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال

تعتبر هذه الدراسة، بأن التكيف هو مجموعة متنوعة وواسعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الواعية والمنظمة، او العفوية، التي يتخذها الأفراد والجماعات للتأثير في البيئة المحيطة بهم، وبالتالي الحفاظ على وجودهم، ومحاولة الخروج من الأزمات التي تهدد واقعهم ومستقبلهم في آن. وتحاول الدراسة دراسة حالة التكيف الفلسطيني، مع معطيات ومجريات ونتائج إنتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، بعد أربع سنوات من إندلاعها، وذلك عبر ستة فصول أساسية، تناولت: الاطار النظري والمنهجية، وآثار الاجراءات الاسرائيلية على القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة، والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، واستراتيجيات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية، وتجربة التكيف المقاوم من خلال عوامله الذاتية والموضوعية، وأخيراً، ثمن التجربة وتبعاتها. وبذلك تحاول الدراسة، تقديم صورة تحليلية لأشكال الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها بعض قطاعات ومكونات المجتمع الفلسطيني، لتحقيق التكيف والبقاء والصمود في وجه الضغوطات والتحديات المفروضة عليها.

أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس القادم/ د. أحمد مجدلاني ود. طالب عوض

هذه الدراسة تؤكد ضرورة تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين التصويت الفردي المباشر (الأغلبي) والتمثيل النسبي، من أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهدورة التي وصلت الى أكثر من ٦٠٪ خلال الانتخابات السابقة، حيث حصل النواب الفائزون على أقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الانتخابات. وتبين الدراسة ضرورة تغيير قانون الانتخابات الفلسطيني من أجل تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.

ان نظام الانتخاب المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي الى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي، ما قد يشل عمل المؤسسة التشريعية، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية في المجتمع.

دراسات اعلامية / سميح شبيب

هناك عشرات من الدراسات والبحوث الإعلامية في العالم العربي التي تقارب ما يعتبر «بحوثا مكتبية» غالبا ما تستند على شق واحد من البحوث الإعلامية-شق منقوص وغير مكتمل هو «تحليل المضمون»، لأنه لا يكتمل بدون أن يتكامل مع المسموحات الميدانية لرأي «المستقبل» في ذلك الدفق الإعلامي الموجه إليه أي لا يكتمل بدون (البحوث الكمية). تحليل المضمون السائد في الدراسات والبحوث الإعلامية العربية، غالبا ما يعاني أيضا من ارتكاز الكاتب على الايديولوجيا الساسية خاصتة كمعيار حكم على المضمون قيد البحث. البديل للبحوث الإعلامية الضعيفة أحيانا والغائبة أحايين أخرى في العالم العربي، كان في اعتماد وسائل الإعلام العربية الربحية (الخاصة) على دراسات السوق التي ينفذها معلنون أو وكلاء اعلان. ولن يكفي بحال الاعتماد على دراسات المعلنين للسوق، التي أخذت تشكل بديلا للدراسات الإعلامية، فلا تقدم أجوبة، بل تقدم مجرد عناوين أجوبة بعيداً عن تفاصيل المشكلة والحلول. وهذا ما حاولت دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، أن تضع اللبنات الأولى لمعالجته... مساهمة متواضعة بعد ولكن واضحة المعالم في منهجها. . . وهذا ما سيعبر عنه الكتاب الوارد بين أيديكم ربما... والذي هو البذرة، الأولى كما تدعي دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت... البذرة الأولى ليس فقط نحو التأسيس لبحوث إعلامية في فلسطين، وإنما أيضا وبتواضع وفخر، التأسيس لنوع جديد من البحوث الإعلامية «المكتملة» في العالم العربي...مساهمة جديدة ومتواضعة ولكنها واضحة المعالم في منهجها الذي قد لا يكون جيداً في العالم ولكنه غائب عن العالم العربي، ومطلوب فيه في أن-بينما هو ملح في فلسطين. وربما كان مساهمة أولى نطمح أن تقدم بذرة في مرج الإعلام العربي والبحوث الإعلامية بشأنة.

التربية الديمقراطية تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

لماذا نعلم الديمقراطية، وكيف نعلمها؟!

هذا ما حاول هذا الكتاب، الاجابة عليه، عبر جهد جماعي شارك به مربون ومدرسون وإستغرق زهاء ثلاث سنوات، ويتضمن هذا الكتاب، مجموعات مختلفة من حالات متعددة، لتعليم الديمقراطية، من خلال وسائل متنوعة، وبأماكن مختلفة.

تستطيع هذه الحالات أن تصف ما يحدث في ذهن المعلم على نحوٍ افضل من غيرها من الأساليب، فهي تعمل على استكشاف المعرفة وطرق التفكير. ومن خلال العمل، تم تطوير العديد من الحالات، من خلال ورش العمل، بحيث كانت هناك مشاركة وتعاون بين المعلمين بعضهم بعضاً. ولعل أفضل النتائج التي توصل إليها الفريق التربوي، من خلال عمله الميداني والنظري، هو اخراج مفهوم الديمقراطية من إطارها المجرد، وربطه بالواقع المباشر.

يأتي هذا الكتاب، كبداية جادة لسد حاجة تربوية قائمة، وذلك من خلال طرح أسلوب إستخدام الحالات في تعليم الديمقراطية.

واقع التعليم الجامعي / ناجح شاهين

يتفاقم المشكل أي مشكل بقدر ما نفشل في وضع أيدينا على الخلل الذي يعتوره. ويتعمق أكثر إذا فشلنا في إدراك وجوده. وهذا هو بيت القصيد في أزمة التعليم الفلسطيني الراهن؛ فبين الأحلام والأماني والأوهام من ناحية، وواقع الضعف والتخلف المتحكم بمختلف مناحي التجربة التعليمية الفلسطينية من ناحية أخرى، هوة لا تكاد تعبر.

في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتعقلن الواقع التعليمي بالقبض عليه نقدياً. ربما أن الكثير من مر الكلام هو ما يجده القارئ في هذا الكتاب، ولكنه أفضل بالطبع من المديح الذي يخدع ويرضي الغرور، بينما يغطي الورم ويقدم له بيئة ملائمة ليستشري.

يحاول هذا العمل أن يدق ناقوس الخطر ليُسمع كل من له أذنان صاغيتان: التعليم العالي في بلادنا ليس عالياً أبداً.

اسطورة التنمية في فلسطين / خليل نخلة

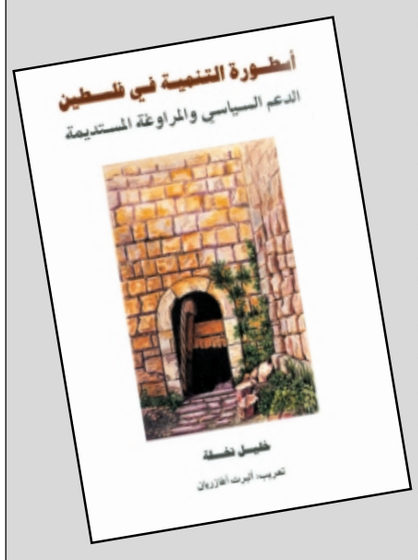

هذا الكتاب ليس رصداً تاريخياً بل يتناول «التنمية الفلسطينية» وما يرافق ذلك من تحولات اجتماعية محتملة. وليس الغرض من هذا المؤلف الخوض في تجربة اكاديمية نظرية مجردة، بل المقصود هنا فهو الاستعانة بالتجربة التحليلية من أجل تحقيق التغيير المطلوب والوصول إلى إطار عام مع التركيز على خصوصية التجربة الفلسطينية الجارية. سأسعى لتقديم تحليل معمّق مستمد من خبراتي الميدانية حول عملية التغيير الاجتماعي المنشود بهدف التوصل إلى درجة معينة من التعميم مع التركيز دوماً على الخبرة الفلسطينية. وخلال هذه العملية فإنني ساسعى إلى نقض الأساطير وإماطة اللثام عن العديد من المعتقدات والكليشيهات السائدة المحتضنة حالياً في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني في مسعى لتخطّيها. جاء في الفصل الخامس تحت عنوان «لماذا أخفقت المساعدات السياسية في تنمية فلسطين-وكيف يمكن كسر حلقة عدم التنمية؟»: لا بد من الايضاح بصورة لا تدعو إلى الجدل أننا لسنا هنا بصدد النظر إلى كأس «التنمية» بصفتها «نصف فارغة» أو «نصف ممتلئة» أو طرح تساؤلات حول حقيقة ترابط العوامل التحليلية. فالمسألة الأساسية التي يتمحور حولها هذا المؤلف يتعلق بمدى مقدرة واصرار المجتمع على تطوير ذاته من خلال حشد وتعبئة طاقاته الذاتية على الرغم من القبضة الغليظة المتمثلة في السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية والاحتلال وربما تحديداً بسبب ذلك، والمراجعة المنهجية لما حدث خلال العقدين الأخيرين ? وهي الفترة التي يغطيها هذا الكتاب ? تشير إلى أننا فشلنا.

أحلام بالحرية / عائشة عودة

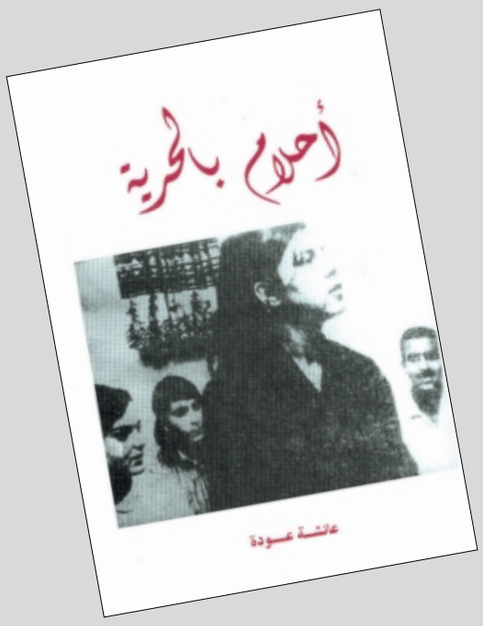

تجربة السجن واحدة من أوسع تجارب الشعب الفلسطيني وأشدها عمقاً وألماً. فقد مر بها مئات الألوف من النساء والرجال والأطفال، كما مر بعذابها أهلهم وذووهم. غير أن هذه التجربة لم تسجل بما يكفي من السعة والقوة لكي ينكشف السجان الإسرائيلي عارياً أمام محكمة الإنسانية. وعليه، فما زال أمامنا عمل كبير جداً من أجل توثيق هذه التجربة، والكشف عن آلامها وجروحها وبطولاتها.

وعلى طريق إنجاز هذا الهدف، تقدم سلسلة التجربة الفلسطينية، التي تصدرها مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الجزء الأول من ذكريات المناضلة عائشة عودة حول تجربة الاعتقال والتحقيق والسجن. ومن دون مبالغة، يمكن القول إن هذا الكتاب، برهافته وجماله ودقته وعمقه في وصف التجربة المؤلمة والعظيمة معاً، سوف يكون علامة فارقة في عالم أدب السجون في فلسطين.

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني

رؤية نقدية

عرض ونقد محمد هواش

يقدم الكتاب «واقع التعليم العالي في فلسطين ? رؤية نقدية»، صورة مدهشة لواقع التعليم العالي في فلسطين. وينزع عن صورته الرائجة غلالة قد يكون نزعها اليوم ضرورة للعلم والتعليم والتعلم قبل أن يكون حاجة وطنية واجتماعية واقتصادية. كما يقدم الكاتب مدخلاً لفهم مشكلات التعليم الجامعي التي أشار إليها بقدرة فائقة ممسكاً بالموضوع من أوله إلى آخره من دون أن يفوته في كل مراحل البحث أي بعد معرفي أو نظري أو ميداني على الرغم من أنه لم يقدم أي بحث مسحي مرافق لعرضه المشكلة والحلول.

* ناجح شاهين، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٤، ص ١٠٢.

وليس مجازفة القول إن الباحث الذي قدم رؤية نقدية لم يتنازل إلى مستوى منهج يعرض كماً كبيراً من التفاصيل من دون أن يربطها بخيط يستطيع أي قارئ أو متلقٍ أو مهتم في هذا المجال أن يقف أمام تجاوز النقيضة القاتلة بين الدراسة المفردة المكثفة لتفاصيل حالة خاصة، والنظرية الشكلانية الفارغة لتحليل بنية مجال هو حالة لعلاقة القوة بين العناصر الفاعلة أو المؤسسات المشتبكة في الصراع داخل مجال البحث؛ أي الجامعة كمؤسسة، والعملية التي تتم في إطار عملها.

فإذا كان للسوسيولوجي دور فسيكون إعطاء أسلحة أكثر من أن يكون إعطاء دروس. وهذا ما حاول الباحث عمله، وأصاب، مع قليل من الشك، الذي يؤكد اليقين. والقول بالسوسيولوجي لأنه عاد بالمشكلة إلى الأصل، إلى البيئة التي ترعرعت فيها المشكلات. ووجد أسباباً لا يمكن التقليل من وجاهتها في تأسيس المشكلة ? الواقع من الزاوية العلمية والمعرفية.

والسلاح الرئيس هنا هو معرفة ومنهج ضروريان في تناول مشكلة، والتعريف بها، وعرضها وتحليل مركباتها الظاهرة والخفية، وإرجاع هذه المركبات إلى أصول اجتماعية اقتصادية وسياسية ووضعها في سياق ومنظومة تفكير وعمل، ونتائج تفضي كلها إلى واقع لا يتناسب مع الفكرة الفلسطينية عن الذات في مجال العلم، ولا مع الطموحات الوطنية التي يقع في القلب منها التخلص من الاحتلال.

بهذه الروح أسهب الباحث في تحديد مكانة الوعي في باب «غياب روح الثقافة العلمية»، و«غياب الوعي الأبستمولوجي (المعرفي)»، وتسرب هذا الغياب كالماء تحت أرجل العملية التعليمية من «طرق تقييم مستوى التعليم وأدواته ونظام الامتحان» إلى «الأستاذ الجامعي» و«الطالب الجامعي» و«أساليب التعليم وطرائقه المختلفة»، و«المرتكزات النظرية للتعليم الجامعي»، وأخيراً «السياق التاريخي للتعليم» وهي أبواب الكتاب الستة بعد بابي «غياب الوعي الابستمولوجي» وقبله «غياب روح الثقافة العلمية».

في الباب الأول «غياب روح الثقافة» معالجة لترابط العلم مع عناصر الكل الاجتماعي. إذ «لا يمكن للعقل العلمي أن يكون معزولاً عن بقية عناصر ومكونات الكل الاجتماعي التي تتحدد بعضها ببعض في محصلة التحليل النهائي». فالواقع المعطى مكثف بذاته بغض النظر عن أصول منشئه، وأن أية عناصر موروثة دينية أو تاريخية يمكن أن تؤثر فينا بقدر ما هي موجودة حقاً وبشكل حي في السيرورة الاجتماعية المعاصرة. أما عناصر الماضي المحايدة بين دفات الكتب، فإنها غير موجودة كعنصر فاعل في تكوين المجتمع».

في باب طرق التفكير العلمي يقول الباحث «لعل أكبر معوق لاكتساب طرق التفكير العلمي هو عدم التعود عليها، أي عدم تحويلها إلى ممارسة تلقائية، بحيث تصبح جزءاً من التكوين الداخلي للفرد (روبوت) في داخلنا يمارس التفكير على مدار الساعة بغض النظر عما إذا كان السؤال المطروح سهلاً أو صعباً، وبغض النظر عن وجود علماء ومراجع ومصادر معرفية موثوقة (...). فالثقة لا تلغي التفكير بل تستدعيه. ويضيف الباحث ناجح شاهين: في بلادنا، الثقة تشترط استقالة العقل. فإذا قمت بالتفكير في شيء بعد أن فصلت لك القول فيه، فهذا يعني صراحة أنك تحتقر قدراتي أو تشك في ذكائي، أو لا تثق بي. وهذا يؤدي بصاحبه إلى السجن أو إلى التكفير أو إلى الرسوب.

ولكن لأسباب تاريخية يتوافر ظرف مناسب لإقالة العقل والتفكير وإبدالهما بالمساعدة الجاهزة. فالناس معتادون على مساعدة المحتاج، ومن ضمنهم طالب العلم ليقدموا له فتاوى ويوفروا عليه عناء التفكير. والطالب أيضاً يحب الاستعانة بهذه الفتاوى. وينتقل الكاتب إلى «غياب روح النقد» التي يحتاجها العلم والعملية التعليمية والتعلمية والنابعة من أبوية المجتمع وعمق الموروث الثقافي الذي يقدس إطلاقية هذا المجتمع التي تستند إلى سلطة الماضي. ويسوق الكاتب مفارقة بين جرأة عصر التنوير الذي وصل ذروته مع المأمون والمعتصم ثم الواثق التي لا يضاهيها شيء في تاريخنا حتى الساعة، حيث كان الناس سواسية من النواحي المعرفية، وهو الذي جعل من الجاحظ وغيره يطاول شخوص الماضي مهما كانت رتبهم الدينية أو الدنيوية. واليوم بعد عشرة قرون، يرتسم خط أحمر يحول بيننا وبين رجال الماضي، ويجعل عملية نقدهم مستحيلة. وعندما يكون للسلطات القرار وللناس الإقرار، فمن أين ستنبع القدرة على التفكير الناقد. ولا يمكن لوم الطالب على أمر يغيب عن المجتمع كله. وإذا وجد، فإن مآله إلى الاتهام بالمروق والكفر، والخيانة على صعيد السياسة. وفي هذا الباب لا تقوم الجامعة ببذل أي جهد لخرق جدران التسليم وإيقاظ عقل الطالب والمواطن عموماً من حال السبات الذهني. لأن النقد في حاجة إلى تعلم وتدرب على القياس والاستدلال ودرجة ما من الذكاء. لكن أحداً لا يريد النقد. لأن الأستاذ الجامعي يتفق مع الإدارة التي تتفق مع الجهاز الموروث الذي يحرس الأخلاق والعادات والتقاليد. ومن البين أن أحداً لا يرغب في أي نقد جذري كما يقول شاهين.

وفي باب «غياب الوعي الأبستمولوجي» وهو فرع معرفي حديث لا جديد على الإطلاق، بل نما على هامش نظرية المعرفة، وقد دفع الوضعيون بالنقاش المعرفي خطوات بإصرارهم على تحرير العقل من الميتافيزيقا. وهو مدخل قد يكون مناسباً للاستنتاج والحكم أيضاً أن التعليم الجامعي في فلسطين وضعي إلى درجة كبيرة، فهو يلجأ إلى التجربة الحسية من أجل التوصل إلى الأحكام المختلفة. وهكذا تقصى فلسفة العلوم في أي تخطيط للمساقات الدراسية. وبهذا، فإن عناصر التفكير العلمي تغيب تماماً كما أن البحث في الواقع لا يخضع لعمليات تفكير علمية حقيقية، ولذلك فإن الدوائر في الجامعة لا تُعرف جوهرياً ولا يعرف ما الذي يميز تخصصاً عن غيره. ففي التفكير الرياضي،

التتمة صفحة ٦

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بل - المانيا -
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد الكتروني: muwatin@muwatin.org